

جامعة سعد دحلب البليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة ماجستير

التخصص : نقود مالية بنوك

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

دراسة حالة شركة تأمين المحروقات "CASH" خلال 2005-2008

من طرف

بوضيفان سامية

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا	أستاذ محاضر ، جامعة البليدة	رزيق كمال
مشرفا و مقررا	أستاذ محاضر ، جامعة البليدة	دراوسي مسعود
عضوا مناقشا	أستاذة محاضرة، جامعة البليدة	بن حمودة فطيمة
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	معيزي قويدر

البليدة :ماي 2009

المُلخَص

إن فكرة تقييم الأداء المالي للمؤسسات ظهرت لتلبية الحاجة الكبيرة لهذه الأخيرة ، قصد التعرف على نقاط القوة و الضعف في عملياتها وقراراتها من جهة ، و قلة الموارد المتاحة و الداخلة في العملية الإنتاجية من جهة أخرى ، الشيء الذي يؤدي لدراسة الكفاءة ، وكذا قياس النتائج مع الأهداف لدراسة الفعالية ، بالإضافة إلى التغييرات التي طرأت ومازالت على مستوى الاقتصاد العالمي و المحلي ، مما يتطلب ضرورة تحسين الأداء لكل المؤسسات النشطة .

وشركات التامين هي الأخرى تتطلب إجراء تقييمًا لاداءها لمعرفة وضعيتها نحو الملاءة المالية بالأخص وكيفية استغلال الموارد المالية المتاحة المتوجهة للاستثمار ذات العائد بمعنى أننا لا نتحدث عن الاستثمارات الداخلة في دورة الاستغلال ، وذلك باستعمال نظامين عالميين لتقييم الأداء المالي لشركات التامين هما نظام IRIS و standardandpoor's .

و للأهمية الكبيرة لتقييم الأداء وعلاقته بشركات التامين حاولنا عرض مختلف الجوانب النظرية لهذا الموضوع " تقييم الأداء المالي لشركات التامين " بالتطرق إلى نظرة شاملة لأعمال شركات التامين ومحاولة ربطها بالأداء المالي ، من خلال استخدام أسلوب النسب المالية ،ومن اجل تقريب هذه الفكرة حاولنا إسقاطها من خلال الجانب العملي عن طريق دراسة حالة ، قصد احتساب النسب المالية الخاصة بهذا النوع من الشركات وفقا للمعطيات المحاسبية المقدمة من طرف شركة تامين المحروقات CASH .

إهداء

يسعدني أن اهدي هذا العمل إلى
والدي العزيزين حفظهما الله وأطال في عمرهما
إلى أخواتي وإخوتي محمد و صالح
إلى كل أفراد الأسرة الكبيرة خاصة عمي وخالتي
إلى الأصدقاء و اخص بالذكر
أسماء ، زينب ، هنية ، نسيمة
وإلى كل زميلاتي وزملائي في الدراسة.

تشكرات

الحمد لله الذي وفقني على إتمام هذا العمل
فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه
ولا يسعني وأنا في هذا المقام إلا إن أتقدم بشكري و عرفاني و تقديري و امتناني إلى كل من
الأستاذ المشرف الدكتور دراوسي مسعود الذي وافق على إشرافي ولم يبخل علي بإرشاداته و
نصائحه
والأستاذ المؤطر بن زين رياض رئيس قسم المحاسبة و المالية وهو بدوره لم يبخل بالإجابة على
تساؤلاتنا ولا بتقديم جميع الوثائق التي طلبتها
شكرا جزيلا على صبركم وحرصكم الدائم على إتمام هذا العمل
كما أتقدم بالشكر إلى كل موظفي قسم المحاسبة و المالية لشركة تأمين المحروقات
واخص بالذكر بن خليفة عمر ، سلاك عبد الرزاق دون أن أنسى السيد علي جمعة مدير الإدارة
العامة على استقباله، والى السيد زيدان ناصر
والى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

شكرا

الفهرس

الإهداء
التشكرات
الملخص
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
الفهرس

10	مقدمة عامة
17	الفصل الأول: تطور نشاطات شركات التامين من تقديم الخدمة إلى الاستثمار.....
18	1-1: ماهية شركات التامين
18	1-1-1 مفهوم شركات التامين
21	2-1-1 أنواع شركات التامين.....
23	3-1-1 دور شركات التامين في الاقتصاد.....
25	4-1-1 صعوبات شركات التامين.....
26	2-1: خدمات شركات التامين.....
26	1-2-1 ماهية التامين.....
32	2-2-1 أنواع التأمينات.....
37	3-2-1 كيفية تسعير خدمة التامين.....
41	4-2-1 الشروط العامة للأخطار المؤمنة عليها.....
43	3-1 استثمارات شركات التامين.....
43	1-3-1 مفهوم الاستثمار و شروطه في شركات التامين.....
46	2-3-1 مصادر أموال شركات التامين
50	3-3-1 أشكال استثمار شركات التامين.....

514-3-1 العوامل المؤثرة على استثمارات شركات التأمين
54الفصل الثاني: مدخل عام لتقييم الأداء المالي
561-2 مفاهيم عامة عن تقييم الأداء
561-1-2 مفهوم الأداء و كفاءة الأداء
592-1-2 أنواع تقييم الأداء داخل المنظمة
653-1-2 أهداف تقييم الأداء
674-1-2 أسس ومراحل تقييم الأداء
702-2 أساسيات تقييم الأداء المالي
701-2-2 طرق تقييم الأداء المالي
742-2-2 مصادر المعلومات لتقييم الأداء
773-2-2 أساليب التحليل المالي للقوائم المالية
804-2-2 القوائم المالية لشركات التأمين
843-2 أسلوب النسب المالية كأداة لتقييم الأداء
851-3-2 نظام IRIS لشركات التأمين على الحياة
882-3-2 نظام IRIS لشركات التأمين على الممتلكات
913-3-2 نظام ستاندر اندبور في تقييم شركات التأمين
97الفصل الثالث: دراسة حالة شركة تأمينات المحروقات CASH
981-3 تقديم لشركة تأمين المحروقات
981-1-3 _نشأة شركة تأمين المحروقات CASH ونشاطاتها
1012-1-3 الهيكل التنظيمي لشركة تأمين المحروقات CASH
1063-1-3 واقع شركة CASH في سوق التأمين الجزائري
1112-3 _دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال الفترة 2005-2008....
1111-2-3 _إعداد الميزانيات المالية للسنوات 2005 إلى 2008.....
1192-2-3 حساب النسب المالية الخاصة بنظام IRIS
1303-2-3 حساب النسب المالية الخاصة بنظام ستاندراندبور standard
and poors
1383-3 دراسة الإمكانات المالية لشركة cash مقارنة مع استثماراتها
1381-3-3 مقارنة الرهانات التقنية مع الأصول

1412008-2005 دراسة الاستخدامات و الموارد للفترة 2-3-3
145CASH أشكال استثمارات شركة تامين المحروقات 3-3-3
152الخاتمة العامة
155 قائمة المراجع
164 قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الشكل
19	دور الوسطاء الماليين.....	01
40	أشكال القسط.....	02
58	علاقة الكفاءة بالفعالية.....	03
61	إطار للتفكير حول تصميم تقييم الأداء الوظيفي و تنفيذه.....	04
64	توضيح الايطار العام لتقييم الأداء المالي	05
75	صورة عن الميزانية المالية أو المركز المالي.....	06
75	الميزانية المالية من المنظور الوظيفي.....	07
81	الطريقة الانجليزية لمسك الدفاتر المحاسبية.....	08
81	الطريقة الفرنسية لمسك الدفاتر المحاسبية.....	09
92	المعايير الداخلة في التنقيط الدولي لستاندر اندب ور	10
99	تصنيف الموارد البشرية لشركة CASH.....	11
103	الهيكل التنظيمي لشركة تامين المحروقات CASH.....	12
109	توضيح الحصة السوقية لشركة CASH.....	13
117	الميزانيات المالية خلال الفترة 2005-2008.....	14
121	منحنى تغير نسبة الأقساط إلى الفائض.....	15
122	منحنى التغير في الاكنتاب.....	16
124	منحنى تغير نسبة ناتج العمليات.....	17
125	منحنى تغير نسبة عائد الاستثمار.....	18
126	منحنى تغير نسبة الفائض.....	19
127	منحنى تغير نسبة الالتزامات للأصول السائلة.....	20

128	منحنى تغير نسبة الأقساط تحت التحصيل ورصيد الوكلاء إلى الفائض.....	21
129منحنى تغير الاحتياطات الفنية	22
130	منحنى تغير نسبة عجز أو الزيادة في الاحتياطات الفنية إلى الفائض.	23
132منحنى تغير نسبة صافي الأقساط إلى حقوق المساهمين	24
133منحنى تغير نسبة الأقساط الصافية إلى صافي الأقساط المكتتبه	25
134منحنى تغير نسبة المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة	26
135منحنى تغير نسبة الدخل من الاكتتاب إلى الدخل من الاستثمار	27
136منحنى تغير نسبة الأرباح الإجمالية إلى متوسط حقوق المساهمين	28
136منحنى تغير نسبة المخصصات الفنية+حقوق المساهمين إلى الأقساط الصافي.....	29
137منحنى تغير نسبة المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين	30
140منحنى نسبة الأصول إلى الرهونات التقنية بالقيم المحاسبية	31
144منحنى نسبة مقارنة الرهانات التقنية بالأصول المقابلة لها بقيم التغير السنوي.....	32
145منحنى نسبة مقارنة الرهانات التقنية بالأصول المقابلة لها بقيم القيمة الداخلة.....	33
148التمثيل بالأعمدة للاستثمارات و التوظيفات المقيمة بالقيمة التراكمية	34
149التمثيل بالأعمدة للاستثمارات و التوظيفات المقيمة بقيمة التغير السنوي.....	35
150التمثيل بواسطة الأعمدة للاستثمارات و التوظيفات المقيمة بالقيمة الداخلة.....	36

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
48	مختلف المخصصات التقنية لشركات التأمين.....	01
65	تفاعلات البيئة و الأداء الداخلي للمؤسسة.....	02
109	تطور الحصة السوقية لشركة CASH.....	03
110	ترتيب 5 الأوائل لشركات التأمين الجزائرية من حيث الإنتاج لعام 2007	04
120	حساب النسب المالية المستعملة في نظام IRIS الخاصة بتأمينات الممتلكات.....	05
131	النسب المالية لنظام ستاندر اندبور الخاصة بشركة CASH.	06
139	تمثيل وتوظيفات الرهانات التقنية على شكل أصول.....	07
143	التغير السنوي للرهنات التقنية و الأصول المقابلة لها.....	08
147	أشكال استثمارات شركات تأمين المحروقات CASH.....	09

مقدمة عامة

تشهد الجزائر نقلة في اقتصادها، فمن الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب الانفتاح نحو العالم الخارجي بدخول منتجات و مؤسسات أجنبية، الأمر الذي يزيد من شدة المنافسة، لهذا يستوجب على الشركات المحلية أن تكون محصنة للبقاء في السوق، وذلك بفضل استغلال إمكانياتها المادية و البشرية و التنسيق بين جميع وحداتها لتقديم الأفضل.

وتعتبر المؤسسات المالية من أكثر المؤسسات تأثرا بالتغيرات الاقتصادية، و التي بدورها تؤثر في إحداث هذه التغيرات، وفي ظل الظروف الاقتصادية والإصلاحات المالية الجارية و التحديات الحالية و المستقبلية التي تدفع إلى المنافسة بين هذه المؤسسات على اختلاف أنواعها، سواء كانت بنوك أو شركات تأمين... الخ، مما يساهم في ترقية النظام المالي و النهوض بعجلة التنمية الاقتصادية و التقليل من احتكار الدولة.

و من مكونات النظام المالي، سنركز اهتمامنا في هذه الدراسة على شركات التأمين التي أصبحت ضرورة حتمية لتأمين المخاطر التي قد تعترض المؤمن له سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، حيث لقيت تطورا هائلا في توسعها في تقديم خدماتها ووصولها إلى كل شرائح المجتمع بفضل التنوع في التأمينات، مما يسمح لها بجمع المدخرات و إعادة استثمارها لتعظيم أرباحها في ظل تكاليف التعويضات، وهذا يعني أن شركات التأمين تهدف إلى تحقيق دالة الهدف وهي تعظيم الربح في ظل قيد تكاليف التعويضات عند وقوع الخطر، و هذا الأخير يتميز باحتمالية وقوعه و صفة عدم التأكد، مما يتطلب اتخاذ قرارات مناسبة تعمل على التخصيص الأمثل للموارد المالية في ظل القيود العملية المفروضة الخاصة بهذا النوع من الشركات، الشيء الذي يدفعنا إلى ضرورة تقييم الأداء لتحديد ثغرات القرارات المتخذة .

و نقصد بالأداء هو النشاط الفعلي للشركة مقارنة بالأهداف المخططة أو النتائج المعيارية أو التاريخية و بذلك تتحدد الفعالية، وكذا مقارنة النشاط الفعلي مع الإمكانيات المتوفرة لدى الشركة لتتحدد الكفاءة، هذا ما يستوجب توفر مصادر معلومات لتزويد المقيم بالمعلومات الضرورية، و القوائم المالية هي من أهم المصادر استعمالا، و التي بدورها تحتاج إلى طريقة

لتحليلها ، و التحليل المالي بكل أساليبه التحليلية يساعد على تحليل المعلومات و استخراج الانحرافات و محاولة تصحيح الثغرات و بالتالي تحسين الأداء .

مما سبق تتضح الإشكالية التي نحن بصدد دراستها و المتمثلة في السؤال التالي:

كيف يتم تقييم الأداء المالي لشركات التامين؟

ويمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يتم تقييم الأداء المالي لشركات التامين بنفس النسب المالية المستعملة في تقييم المؤسسات الاقتصادية الأخرى سواء الصناعية أو التجارية؟
- هل شركة تامين المحروقات لديها ملاءة كافية لمواجهة الالتزامات ؟
- هل شركة تامين المحروقات تحقق ربحية عظمى في ظل الإمكانيات المالية المتوفرة ؟
- إلى أي مدى شركة التامين المحروقات تعمل على التنويع في استثماراتها وتوظيفاتها؟

للإجابة على الأسئلة السابقة وغيرها ننتقل من الفرضيات التالية:

- لا يتم تقييم شركات التامين بنفس النسب المالية المستعملة في تقييم المؤسسات الاقتصادية .
 - شركة التامين تحتفظ بسيولة كبيرة لمواجهة الالتزامات الفورية في شكل متاحات ومخصصات فنية.
 - من خلال عمل شركات التامين المزدوج فإنها تحقق ربحية عظمى من خلال النشاط الرئيسي وهو التامين بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي تزاولها .
 - إن التركيب الهيكلي لمحفظه أصول الشركة متنوعة و بنسب متفاوتة من سنة لأخرى.
- أسباب اختيار موضوع الدراسة .**

يمكن إرجاع أسباب اختيار الموضوع إلى :

- تشهد الجزائر منذ التسعينات نقلة في اقتصادها من الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر ، وفي المدة الأخيرة صرحت السلطات الجزائرية بضرورة دخول شركات تامين أجنبية إلى السوق التامين الجزائري للرفع من كفاءة هذا الأخير مما دفعنا إلى ضرورة معرفة أداء شركات التامين الجزائرية.

- عدم بروز إجبارية تبني الشركات الجزائرية بمختلف أنواعها للتحليل المالي كعملية أو وظيفة رئيسية كغيرها من الوظائف ، مما دفعنا لتطبيق التحليل المالي على شركة تامين جزائرية .

أهمية الدراسة .

تكمن أهمية الدراسة في إبراز احد الطرق المستعملة في تقييم الأداء المالي، و المتمثلة في التحليل المالي ، وذلك من خلال استخدام أسلوب النسب المالية ، حيث تم استعمال النسب المالية الخاصة بشركات التامين عن غيرها من أنواع الشركات الأخرى، كما أن شركات التامين في الوقت الراهن لم تعد فقط شركات تقدم خدمات التامين بل تجاوزت هذا النوع من الأعمال لتبرز بجانب أحر من الأعمال وهي الاستثمارات و التوظيفات ،مما يستدعى واقع شركات التامين الجزائرية في هذا المجال قصد تحديد نقاط القوة والضعف ،ومحاولة تصحيح كل الاختلالات .

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى توضيح النقاط التالية .

- شرح فكرة تقييم الأداء المالي واستعراض لأهم الطرق الممكن اعتمادها.
- الوصول إلى تطبيق النسب المالية الخاصة بشركات التامين على شركة تامين جزائرية لمعرفة وضعيتها و تقييم وقياس أداءها .
- مدى رقي شركات التامين الجزائرية إلى مستوى شركات التامين الأجنبية.
- تقييم سياسة الاستثمار المتبعة من طرف شركات التامين الجزائرية ، وكذا التنوع التي تعتمد عليه في سياسية استثماراتها .

الدراسات السابقة.

من خلال الأدوات المستعملة في الدراسة سواء كان المسح المكتبي أو الالكتروني وجدنا عدد معتبر من الدراسات التي تعني بتقييم الأداء المالي باستعمال التحليل المالي، لكن معظم الدراسات كانت متوجهة للمؤسسات الاقتصادية ، ولا حظنا تفادي التطرق إلى تقييم الأداء المالي لشركات التامين ، ومن الدراسات التي احتوت على جانب من دراستنا نجد :

1- تسعديت بن عمران "l'analyse de la rentabilité d'une compagnie "d'assurance cas trust algeria insurance-riensurance" مذكرة ضمن نيل

شهادة الماجستير المتخصصة(PGS)جامعة الجزائر 2001- 2002 [1]

تناول الباحث في دراسته جانب المر دودية لشركات التامين ، حيث قسم المر دودية إلى مالية واقتصادية ، وقام بالتعرض إلى جوانب متعددة لشركات التامين منها الجانب المحاسبي وكذا ضرورة توفر الملاءة المناسبة في هذا النوع من الشركات ، وتوصل إلى في الأخير وحسب الدراسة التي كانت على شركة trust algeria إلى ضرورة تحليل الميزانية المالية لان التوظيفات و الحقوق تحتل الجزء الأكبر في جانب الأصول ،و ديون قصيرة الأجل في جانب

الخصوم ، كما انه لاحظ تزايد المر دودية سواء كانت الاقتصادية أو المالية بعد عام 1998 حتى سنة 2002.

2- دادن عبد الغني "قياس وتقييم الأداء المالي نحو إرساء نموذج الإنذار المبكر باستعمال المحاكاة حالة بوصتي الجزائر وباريس" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة الجزائر 2007. [2]

تطرق الباحث في دراسته إلى مفهوم الأداء المالي وأسلوب قياسه وتقييمه في ظل محيط يتميز بعدم التأكد ، وكذا ادخل جميع العوامل المؤثرة سواء كانت المحاسبية أو المالية أو الاقتصادية ، وكذلك قصد إبراز دور المؤشرات في تصميم نموذج الإنذار المبكر ، وإدخال جانب البورصة كوسيلة تقييم للمؤسسات المدرجة.

3- عادل منير عبد الحميد "دراسة تحليلية.. لمحددات أداء شركات التأمين الكويتية"مجلة الجزيرة –العدد 32 يوم 29 افريل 2003 المتواجدة على الموقع

28- www.al-jazirah.com/magazine29042003/ab.htm -consulte à [3] 6-2008

حيث قام الباحث بتحديد العوامل المؤثرة على أداء شركات التأمين ومدى أهميتها ، وتقسيم هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات ، في المجموعة الأولى قام بوضع العوامل المؤثرة على العمليات التامنية المقبولة من حيث درجة الخطر، والثانية ترتبط بكفاءة الإدارات داخل شركات التأمين ، و الثالثة تتصل بخصائص السوق الكويتية ، حيث كان يهدف الباحث إلى إيجاد العلاقة بين الكفاءة الإنتاجية للشركة ومستوى المنافسة في سوق التأمين المحلية والخارجية إيجاد العلاقة بين إنتاجية شركة التأمين وأداء الشركة من حيث معدل النمو ومستوى الربحية وأسعار التأمين ومستوى الكفاءة الإنتاجية. واستعان الباحث بالدوال الخطية لإيجاد العلاقة بين مختلف المتغيرات وتوصل إلى النتائج التالية .

أن ربحية الشركة تتأثر بالعوامل التالية: نسبة عائد الاستثمار، نسبة المشاركة النسبية ونسبة المنافسة الداخلية.

والمتغيرات المؤثرة على مستوى الكفاءة الإنتاجية لشركة التأمين هي حجم شركة التأمين، معدل الأرباح التأمينية مستوى المنافسة الخارجية والمنافسة الداخلية.

منهج الدراسة.

اتبعنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري ،أما الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي الاستنباطي، قصد التمكن من الإجابة على مختلف الفرضيات التي

وضعناها ، وذلك بجمع المعلومات المحاسبية عن شركة تامين المحروقات ومحاولة بلورتها لتناسب معطيات التحليل المالي لتقييم الأداء المالي لهذه الشركة ، وإسقاط أكبر قدر من المعلومات النظرية على الشركة ، لإظهار نقاط القوة و الضعف وفقا للمعايير الموضوعية.

أدوات الدراسة.

اعتمدنا في هذه الدراسة على الأدوات التالية :

المسح المكتبي . يتمثل في الاطلاع و الاستعمال للمراجع ذات الصلة بالموضوع سواء كانت عن شركات التامين أو التحليل المالي وتقييم الأداء و الإدارة المالية ، مع الاستعانة بمختلف الوثائق المختلفة المقدمة من طرف شركة تامين المحروقات .

البحث الالكتروني . استعنا بالراجع الالكتروني التي تطرقت إلى موضوع الدراسة سواء كانت مقالات أو مجلات الكترونية أو حتى دراسات .

الجانب الميداني. تم هذا الجزء في شركة تامين المحروقات على مستوى الإدارة المركزية المتواجدة بالعاصمة ، بالضبط على مستوى إدارة المالية و المحاسبة .

حدود الدراسة .

التزمنا للقيام بعملية البحث عند انجاز هذه الدراسة على مايلي:

- نظرا لتوسع مجالات تطبيق تقييم الأداء المالي ، وكذا التحليل المالي كونه طريقة من طرق تقييم الأداء المالي، وركزنا اهتمامنا على جانب الملاءة المالية وسياسة الاستثمار المطبقة من طرف الشركة ، كون أن شركات التامين تعمل على جذب أموال المؤمنين لهم، وبالتالي تمتعها بدرجة ملاءة عالية ، وبما أن أموال المؤمنين لهم كبيرة وهي عبارة عن مورد لشركات التامين ما يتطلب استخدامها واستغلالها أحسن استغلال للحصول على أكبر عائد.

- عند تقييمنا للأداء المالي للشركة فإننا اعتمدنا على في دراستنا على جانب الاقتصاد الجزئي وليس على جانب الاقتصاد الكلي ، بمعنى أن دراستنا ستكون على مستوى شركة تامين جزائرية واحدة ، ويتم تقييمها بمؤشرات ونسب داخلية وفقا لمعلومات تخص الشركة .

- اكتفينا عند تقييم الأداء المالي لشركة تامين المحروقات cash على فترة 2005-2008 على اعتبار أن فترة تقييم الأداء لابد أن تفوق السنة الواحدة لتعطي للدراسة أكثر مصداقية وواقعية ، كما أننا اعتمدنا على سنة 2005 كسنة أساس كونها تعتبر سنة استطاعت فيها الشركة

أن ترفع من رقم أعمالها مقارنة بالسنوات السابقة ، وبالتالي يمكن الرجوع إليها عند تقييم السنوات اللاحقة.

محتوى الدراسة

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول كمايلي :

الفصل الأول. شركات التامين من تقديم الخدمة إلى الاستثمار .

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، حيث سنتناول في المبحث الأول أهم النقاط المتعلقة بشركات التامين من مفهوم وأنواع وصولا إلى المخاطر التي تعترضها أما المبحث الثاني سنقدم فيه جانب الخدمات المقدمة من شركات التامين ، لهذا سنتعرف على أساسيات العملية التأمينية ، ومن ثم أهم أنواع خدمات التامين لنصل أخيرا إلى كيفية تسعير خدمة التامين أما المبحث الثالث و الأخير سنأخذ جانب آخر من عمليات شركات التامين وهو الاستثمار حيث سنتناول تعريف الاستثمار واهم شروط استثمارات شركات التامين ، ومن ثم إبراز أهم الاستثمارات التي تقوم بها شركات التامين على المستوى العالمي ، وأخيرا نسلط الضوء على المخاطر التي تعوق عملية استثمار شركات التامين .

الفصل الثاني . مدخل عام لتقييم الأداء المالي .

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث و نتناول في الأول جملة من المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء داخل المؤسسات ، أما المبحث الثاني فحاولنا تخصيصه إلى تقييم الأداء المالي ، حيث تناولنا طرق تقييم الأداء المالي داخل المؤسسات ، ثم إبراز أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها هذا الأخير ، وأخيرا حاولنا أن نسقط هذه المصادر على شركات التامين بوجه التحديد لأنها موضوع الدراسة ، أما المبحث الثالث اعتمدنا على أسلوب النسب المالية لتقييم الأداء المالي حيث اعتمدنا على النسب المستعملة في نظام IRIS ونظام STANDARDANDPOORS الخاصة بشركات التامين.

الفصل الثالث. دراسة حالة شركة تامين المحروقات CASH.

تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث ، حيث سنتناول في الأول تقديمنا لشركة تامين المحروقات ، أما الثاني سنحاول حساب النسب المالية السابقة الذكر على شركة تامين المحروقات CASH ، وذلك مع ضرورة المرور بمرحلة إعداد الميزانيات المالية للفترة المدروسة 2005-2008 ، أما المبحث الأخير سنحاول قياس الإمكانيات المالية المتاحة لدى

شركة تامين المحروقات مع ما يقابلها من استثمارات وفقا لما جاء في القانون الجزائري لتنظيم العملية التأمينية وشركات التامين.

الفصل 1

تطور نشاطات شركات التامين من تقديم الخدمة إلى الاستثمار

إن فكرة التامين وان اقتصر في القديم على التامين البحري المتأتية من فكرة الكفالة ، في زمن كان النقل البحري من أهم وسائل نقل البضاعة ، والذي يقابلها كثرة المخاطر التي تعترضها من كوارث طبيعية (غرق، تلف...الخ) ، وكذا وجود القراصنة حين ذاك كان لا بد من طريقة لتقليل من الخسائر وتنديتها إلى أدنى مستوياتها ، وذلك من خلال تقدم احد الأشخاص للمراهنة على سلامة الباخرة بمقابل مبلغ من المال ، ففي حالة وقوع الخطر ، الشخص يدفع لصاحب الباخرة و العكس ليتطور التامين وتظهر لأول مرة شركة تامين بعد حريق لندن الشهير ، لتنتقل فكرة إنشاء شركات التامين كل أنحاء أوروبا وبعدها جميع أنحاء العالم .

ولكثرة الأخطار التي قد تصيب الشخص سواء كان طبيعي أو معنوي كان لا بد من وجود تامين ضدها للتقليل من الخسائر ، هذا ما أعطى شركات التامين أهمية بالغة داخل الاقتصاد ككل وللشخص كجزء بالإضافة إلى أن شركات التامين تقدم الخدمات التأمينية فهي أيضا لديها جانب آخر وهو الاستثمار ، وهذا من اجل تحقيق أقصى ربح و بالتالي تعظيم ثروة الملاك .

ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي

المبحث الأول. ماهية شركات التامين

المبحث الثاني. خدمات شركات التامين

المبحث الثالث. استثمارات شركات التامين

1-1 . ماهية شركات التأمين.

تولى شركات التأمين اهتماما خاصا في أي اقتصاد كان لحكم الخدمات التي تقدمها ، والتي تساهم في بعث نوع من الطمأنينة لمزاولة الأعمال من طرف الشركات أو الأشخاص المؤمنين لهم، لهذا سنتناول في هذا المبحث مختلف المفاهيم المتعلقة بشركات التأمين، والأشكال التي تأخذها ودورها في الاقتصاد الوطني ومن ثم أهم الصعوبات التي قد تعترضها .

1-1-1 . مفهوم شركات التأمين .

تتمثل شركات التأمين في المؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد و المنظمات ، حيث تتولى هذه الشركات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده .

وتعتبر شركات التأمين من مكونات السوق المالي في أي بلد كونها مؤسسة مالية و نقصد بهذه الأخيرة هي منظمة أعمال تختلف عن غيرها من منظمات الأعمال الأخرى من حيث المنتج أو الخدمة التي تؤديها ، ومن حيث الأصول.

من حيث المنتج أو الخدمة تختص منظمات الأعمال غير المالية إما بإنتاج منتج عيني أو تقديم خدمات غير مالية مثل (النقل) ، بينما تختص المؤسسات المالية بتقديم خدمات مالية كالوساطة المالية.

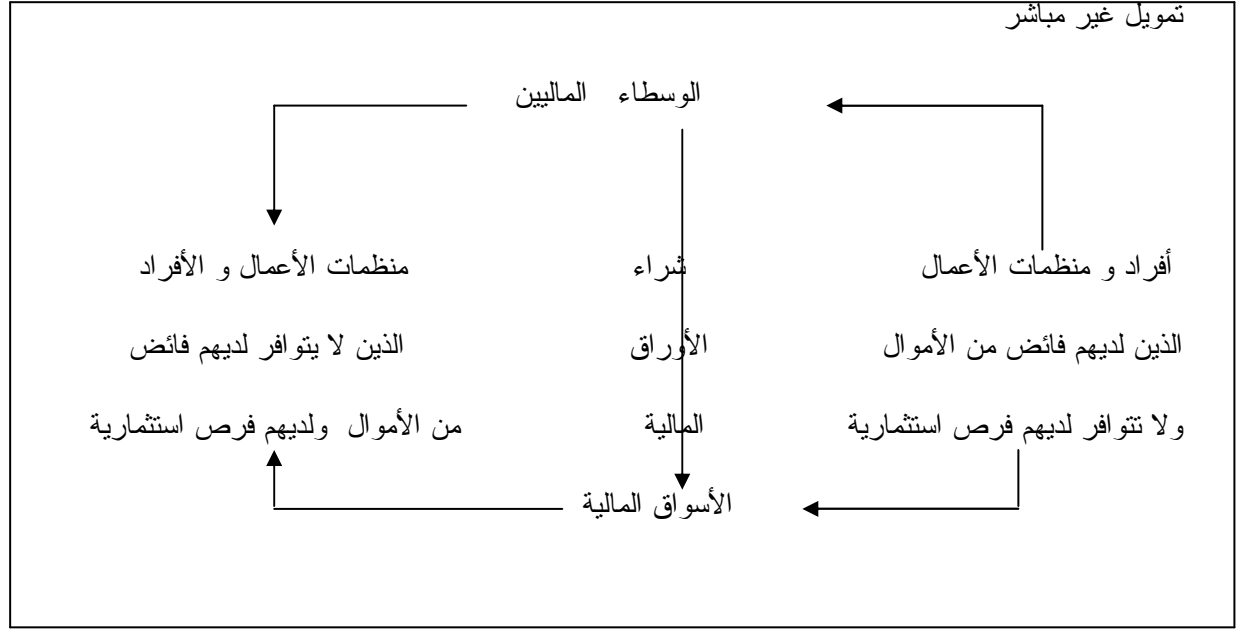
من حيث الأصول فنجد محفظة الأصول لمنظمات الأعمال غير مالية تنطوي على أصول عينية كالمباني و الأراضي بينما المؤسسات المالية محفظتها بالإضافة إلى ما سبق تحتوي على أصول مالية كالأوراق المالية و القروض [4] ص30.

وهناك عدة أنواع من المؤسسات المالية على حسب الدور الذي تلعبه . [5] ص129

- مؤسسات مالية تقوم بالوساطة النقدية. و هي الشركات التي تعمل على جمع ذوي الفوائض المالية مع ذوي العجز المالية لتسوية الوضعية .

- مؤسسات مالية تقوم بالوساطة غير النقدية [6] ص ص12-13. مثل السمسار و بنوك الاستثمار وكذا شركات التأمين ، هذا لا يعني أنها لا تستعمل النقود ، ولكن لكون طبيعة مواردها لا تسمح لها بخلق نقود الودائع على خلاف المؤسسات المالية النقدية ، ولا يمكن من حيث المبدأ أن تحصل على ودائع جارية من الجمهور .

وشركات التامين تعتبر من المؤسسات المالية الوسيطة، كونها تعمل على جمع مدخرات الأفراد على شكل أقساط تأمينية و إعادة بعثها في السوق على شكل استثمارات وقروض... الخ، و هذا ما يجعل شركات التامين متميزة في عملها بفضل تحويل الأخطار إلى استثمارات ، و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي سواء عن طريق التمويل المباشر أو غير المباشر [7]ص32، كما يبينه الشكل التالي .



الشكل رقم(1).دور الوسطاء الماليين [7]ص33

وتختلف شركات التامين على حسب شكلها القانوني إلى.

• شركات التامين المساهمة.

هذا الشكل هو الشائع لشركات التامين، و ذلك لقدرتها على تجميع رؤوس الأموال الضخمة مما يساعدها على الاستمرارية و التوسع و المنافسة ، و هذا النوع من الشركات له قوانينه و شروطه بما ينص عليها القانون التجاري للبلد ، الا انه يوجد بعض الشروط الإضافية على شركات التامين المساهمة مثل الحد الأدنى الضروري لرأس المال ، عدد الأعضاء المؤسسين... الخ. [8] ص79.

بالنسبة إلى الحد الأدنى لرأس المال شركات التامين فقد نص عليه القانون في المرسوم رقم

344-95 كما يلي [9] .

✓ 200 مليون دج للشركة ذات أسهم لتامين الأشخاص وتلجا لإعادة التامين بالخارج

- ✓ 300 مليون دج للشركة ذات أسهم تمارس جميع أنواع التأمينات وتلجا لإعادة التأمين بالخارج.
- ✓ 450 مليون دج لشركات ذات أسهم تمارس جميع أنواع التأمينات و إعادة التأمين بالإضافة إلى تعاملها مع الخارج
- ✓ 50 مليون دج للشركة تعاضديه تعمل في مجال تأمين الأشخاص
- ✓ 100 مليون دج لشركة التعاضدية التي تعمل في جميع أنواع التأمينات
- ✓ و شركات المساهمة تنشأ بموجب إجراءات يحددها القانون و ينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية
- ✓ القيمة يكتتب فيها المساهمون.

• هيئات التأمين بالاكتتاب (اللويدز).

تتكون من مجموعة أفراد ينتمون إلى هيئة تشرف على اختيارهم و تراقب أعمالهم حيث هذه الهيئة لا تقوم بالعمل التأميني بل الأفراد هم الذين يقومون بذلك على مسؤوليتهم الخاصة و لا يوجد مسؤولية تضامنية بين الأعضاء و تكون العملية كالاتي .

يتقدم العضو بطلب تأمين ضد خطر ما إلى السمسار حيث يقوم هذا الأخير بتمرير هذا الطلب لباقي أعضاء النقابة و كل عضو منهم يغطي الخطر بقدر استطاعته ليتحدد مبلغ التأمين و منه يقوم السمسار بحساب القسط و بعدها يقسم القسط على باقي الأعضاء على حسب حصة كل عضو في تغطية الخطر [10] ص14.

• هيئات التأمين التبادلي.

تتمثل الفكرة في أن مجموعة من الأفراد تجمعهم صفة معينة (مثل الأجراء) و معرضين لأخطار متشابهة يتفقون فيما بينهم على أن من يتعرض منهم لحدوث احد هذه المخاطر يشترك معه جميع الأعضاء في تحمل الخسائر الناتجة عن هذا الخطر و يكون عملها كالتالي التالي

تحصيل اشتراك من كل عضو و بعدها يتم تحديد نصيب كل عضو في التعويض بشكل نهائي و في آخر السنة تتم عملية التسوية لكل عضو ، فإذا زاد الاشتراك المبدئي عن حصة العضو في التعويض يرد له الفارق أو يكون احتياطي و إذا كان العكس يقوم العضو بسداد الفرق في حالة عدم وجود احتياطات [11] ص29.

• الجمعيات التعاونية للتأمين.

تتكون من أفراد يساهم كل منهم بحصة أو سهم و لا يشترط على العضو أن يكون من حملة الوثائق، كما هو الحال في حالة هيئات التأمين التبادلي و مع ذلك يمكن للعضو إن يطلب الحماية التأمينية ضد بعض الأخطار في مقابل سداد القسط ، و الاختلاف بين الجمعيات التعاونية للتأمين و هيئات التأمين التبادلي في أنها تقبل التأمين للأعضاء و غير الأعضاء، كما انه يحصل الأعضاء على عائد على أسهمهم أو حصتهم ، و توزع الأرباح على حملة الوثائق حسب حجم تعامل كل واحد منهم مع الجمعية التعاونية لتأمين [12] ص32.

• صناديق التأمين الخاصة.

يتكون من مجموعة أفراد تربطهم مهنة واحدة يقوم بإدارة هذا الصندوق مجلس إدارة منتخب من مجموعة أعضاء أو مؤسسي الصندوق ، وهو لايتكون من رأس مال بل يمول باشتراكات بغرض إن يؤدي أو يرتب لأعضائه أو المستفيدين منه حقوق تأمينية في شكل تعويضات [13] ص 54-55 .

ولقد اقر المشرع الجزائري في المادة 215 من قانون التأمينات على شكل شركات التأمين "تخضع شركات التأمين أو إعادة التأمين في تكوينها إلى القانون الجزائري وتأخذ احد الشكلين

- ✓ شركة ذات أسهم (مساهمة)
- ✓ شركة ذات شكل تعاضدي

غير انه يمكن للهيئات التي تمارس عمليات التأمين دون أن يكون غرضها الربح أن تكتسي شكل الشركة التعاضدية . [14] ص29

1-1-2 . أنواع شركات التأمين.

يوجد عدة تصنيفات لشركات التأمين سواء من حيث الملكية (عامة أو خاصة)، أو من حيث شكلها القانوني كما سبق وان ذكرنا ، وأخيرا من حيث النشاط التأميني التي تمارسه، وهذا ما سنتحدث عنه في هذا المطلب

1-1-2-1-1-شركات التأمين على الحياة . [15] ص99

تعتبر هذه الشركة مكونا من مكونات السوق المالي أو النظام المالي لأي دولة فهي بمثابة وسيط مالي يقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمنين لهم وهم أصحاب بوليصة التأمين لحمايتهم ضد

المخاطر الناشئة عن الوفاة ، العجز ، الشيخوخة وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى ويمكن أن تقرض جزءا من الأموال إلى المؤمن له بضمنان إقسط التامين حيث تكون اقل من الأقساط المدفوعة ويمكن إن نعرض أهم المخاطر التي تؤمنها هذا النوع من شركات التامين .

من المخاطر الرئيسية التي تغطيها شركات التامين على الحياة هي خطر الوفاة الذي من شأنه أن يلحق بالأسرة خسائر مالية مما تزيد من احتياج وعوز هذه الأسرة، وتستهدف سياسات التامين على الحياة تقدير وضع حجم الآثار المالية الناجمة عن الوفاة وذلك لتدبير مصادر دخل إضافية للمستفيدين تضمن لهم مستوى معيشي محدد غير إن صناعة التامين قد شهدت تطورات متلاحقة خلال العقود القليلة الماضية حيث امتد نشاط هذه المؤسسات لتغطية مخاطر أخرى مثل الشيخوخة و العجز الكلي أو الجزئي و تقوم هذه الشركات على مبدأ المشاركة في المخاطر حيث لا يعرف أحدا على وجه اليقين متى تحدث الوفاة، ونفس الشيء يسري على المخاطر الأخرى ، وهذا المبدأ يقوم على أساس إحلال التأكد التام محل عدم التأكد حيث يتمثل التأكد التام في المبالغ المؤكدة في صورة أقساط و التي يقوم بسدادها المؤمن عليه ، وذلك لمواجهة ظروف عدم التأكد التي يمكن أن تحدث في المستقبل ، إذا ما حدث أي من المخاطر التي يغطيها التامين يشارك كل منهم في دفع جزء من الخسائر [15] ص99.

2-2-1-1 . شركات التامين العام . [16] ص441

يقصد بالتامين العام هي كافة التأمينات عدا التأمينات على الحياة، ومنه ينحصر التامين العام على الممتلكات وينظر إلى هذا النوع من شركات التامين على أنها تقوم بمهمة شبيهة بالمهمة التي تقوم بها شركات الاستثمار، فهي بالإضافة إلى قيامها بمهمة التامين ، فحملة الأسهم يستثمرون مواردهم في رأس مال الشركة المتمثلة في رأس المال و الاحتياطات، ليعاد استثمارها في شراء أسهم وسندات بهدف الحصول على مزيد من الدخل في صورة توزيعات أو فوائد أو أرباح رأسمالي، هذا هو التشابه بين شركات التامين و شركات الاستثمار و حسب سياسة شركة التامين في دفع مبالغ التامين فهي تدفع 95% أو 100% كتعويضات من قيمة الأقساط المحصلة وهذا يعني أن 5% على الأكثر هي إيرادات شركة التامين وعادة الفترة التي تغطيها وثيقة التامين لا تزيد عن سنة.

3-2-1-1- شركات التامين الصحي [7] ص336

فهي تلك الشركات التي تختص في إصدار وثائق التأمين التي تقوم بتغطية تكاليف علاج المؤمن له و لقد لقيت في الجزائر اليوم رواجاً هائلاً و ذلك من خلال تأمين الأجراء و الموظفين ... الخ

1-1-2-4- شركات التأمين الشامل [7]ص336.

هي تلك الشركات التي لا تختص في مجال أو نوع معين من التأمين، حيث تقوم بإصدار جميع أنواع وثائق التأمين التي تصدرها الشركات سابقة الذكر .

1-1-3 . دور شركات التأمين في الاقتصاد .

إن توافر خدمة التأمين من خلال شركات تأمين متخصصة، لا يؤدي فقط إلى تحويل حالة القلق وعدم التأكد التي يعيشها الأفراد، و الشركات بخصوص الخسائر المالية المحتملة إلى حالة الاطمئنان والتأكد، بل يؤدي أيضاً إلى تخفيض مقدار المبالغ التي يجب أن تحتفظ بها الشركات التأمين لمواجهة هذه الخسائر المحتملة، و ذلك لقدرة هذه الشركات على التنبؤ بهذه الخسائر، هذا بالإضافة إلى استثمار هذه الأموال في أدوات استثمارية طويلة الأجل ذات عوائد معتبرة كالأسهم و السندات الأمر الذي يزيد إنتاجية الأموال المتوفرة .

ويمكن أن نستعرض أهم ادوار شركات التأمين في الاقتصاد الرأسمالي كالتالي.

- توفير الموارد المالية [17] ص 17 . بما انه تمر فترة زمنية من بداية تجميع أقساط التأمين إلى تاريخ دفع التعويضات و الدفعات التي تقوم الشركة بدفعها، إذن تستطيع الشركة خلال هذه الفترة استثمار ما تجمع لديها من أقساط في شراء أوراق مالية، و كذلك تقديم القروض للأفراد، و بهدف شراء العقارات و ذلك في مقابل رهن تلك العقارات لصالح الشركة هذا بالإضافة إلى القروض التي تقدمها شركات التأمين على الحياة للمؤمن لهم .
- رفع و تشجيع الادخار [18] ص 365 . تمثل الأقساط المتجمعة مدخرات استثمرت لتحقيق في النهاية حصيلة تكون مساوية لمبلغ التأمين، و بذلك نجد شركات التأمين هي بمثابة الوسيط في قبولها للأموال المقدمة من قبل المؤمن لهم لتعيد استثمارها بدلا عنهم، و في النهاية يحصل المستفيد على قيمة أومبلغ التأمين، و التي هي عبارة عن أقساط المتجمعة مضافا إليها الأموال المتحصل عليها من الزبائن في البنوك، الشيء الذي يجعل البنوك نشيطة وأكثر قوة، و التي بدورها تمنحها على شكل قروض لطالبيها ومنه زيادة الاستثمار الكلي للبلاد.

وكذلك من ناحية أخرى ومن خلال منح وثيقة تدعى تامين القرض (assurance de crédit) والتي تسمح للبنك بممارسة نشاط مع نوع من الاطمئنان لأنه يوجد شركة أخرى (شركة التامين هي الضامنة لسداد القرض).

- تعمل على تحقيق السياسة النقدية مع البنك المركزي وذلك عن طريق زيادة الكتلة النقدية أو التقليل منها ، عن طريق زيادة التامين الإلزامي أي الإجباري أو التقليل منه.
- المحافظة على نشاط البنك بصفة دائمة من خلال المبالغ الضخمة التي تودعها في البنوك التي بواسطتها البنوك تعمل على تحسين الأداء و زيادة قدرتها التنافسية.
- شركات التامين تعمل جنباً إلى جنب مع البنوك في حالة التجارة الخارجية أي الاعتماد المستندي فالبنوك لا تقبل أي عملية أو قرض في الاعتماد المستندي ما لم تكن موجودة وثيقة التامين وما لم تكن العملية ككل مؤمنة .
- تنشيط الأسواق المالية (خاصة البورصة) [19] إما :

✓ بضخ أسهم جديدة داخل البورصة و بالتالي زيادة التداول وذلك كون شركات التامين هي شركات مساهمة .

✓ أو من خلال استثمار أموالها في البورصة من خلال شراء أسهم و سندات و بالتالي زيادة حجم التداول .

✓ أو من خلال زيادة الأسهم المتداولة في البورصة و بالتالي زيادة المؤسسات المدرجة عن طريق إدراج أسهمها.

• يمكن لشركات التامين أن تستثمر أموالها بنفسها في إقامة المشروعات و الصناعات إما باستثمار أموالها في شراء أصول أو تدخل كأحد المساهمين في شركة ما، مثل ما هو حاصل في شركة caar التي تعتبر من المساهمين في إنشاء شركة cash لتامين المحروقات.

• كما أن شركات التامين تعمل على تمويل صناديق الاستثمار وزيادة حجمها من خلال توظيف أموالها في هذا الصندوق والذي بدوره يستخدم هذه الأموال في شراء وبيع الأوراق المالية .

• كما أن شركات التامين اقتحمت مجال تامين حقوق المستثمرين في البورصات لتضمن لهم حقوقهم وهذا ما أظهرته مشكلة عام 1960 في مصر حين لم تستطع الحاسبات الآلية تدويل جميع الأوراق المالية أسماء مالكيها بعدما زاد حجم التداول آنذاك [15] ص 121

4-1-1 . صعوبات شركات التأمين.

توجد عدة مخاطر تعترض شركات التأمين عند قيامها بتقديم خدماتها التأمينية التي نوجزها كالتالي.

• زيادة حجم التعويضات عما هو متوقع [7] ص 347: يحدث هذا الخطر نتيجة الارتفاع الكبير لمعدل التضخم مما يؤدي إلى ارتفاع في قيمة التعويضات أو نتيجة حدوث كوارث مما يزيد من قيمة التعويضات قيمة و عددا (عدد المؤمنين) و كذلك قد يكون بسبب خطأ في تقدير الحجم الحقيقي والفعلي للأخطار و بالتالي خطأ في تقدير التعويضات .

• انخفاض المبيعات : أحيانا يعجز المؤمن على سداد الإقساط و ذلك نتيجة دورة كساد سائدة هذا بالإضافة إلى إن هذه الدورة تؤدي إلى تراجع بعض الزبائن المحتملين عن خططهم في شأن شراء وثائق التأمين .

• انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات [7] ص ص 348-349: خلال فترات التضخم ترتفع معدلات الفوائد و تنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت مثل الأسهم الممتازة و حتى الأسهم العادية فان العائد المتولد عنها قد ينخفض مع مواجهات التضخم مما يترتب عليه انخفاض في قيمتها السوقية و حتى في فترات الكساد تنخفض أيضا القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمار فالتوقف عن سداد الفوائد عن السندات أو ربما قيمة السندات تنخفض كذلك فان الانخفاض في عائد الأسهم العادية نتيجة لانخفاض إرباح المنشآت يكون أمرا محتملا و في مثل هذه الظروف تنخفض مستويات الأسعار في سوق رأس المال و تنخفض معها القيمة السوقية لمحفظة استثمارات شركة التأمين.

• مخاطر تصفية الوثائق و مخاطر الاقتراض: إن إلغاء الوثائق و كذلك معدلات الاقتراض تزداد خلال فترات التضخم و كذلك خلال فترات الكساد و يكون نتيجة لسعي المؤمن لهم للحصول على دخل يكون بمثابة التعويض لهم عند انخفاض الدخل الناتج عن فترات الكساد عن انخفاض القيمة الشرائية للنقود.

نجد انه نتيجة انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية في فترات التضخم، و كذلك في فترات الكساد ، هذا ما يؤدي إلى زيادة ضغط الحاجة لموارد مالية لمواجهة المخاطر المتمثلة في نوع الأول و الثاني و الرابع، قد تضطر الشركة للقيام ببيع جزء من الأوراق المالية بالأسعار الحالية أي

بقيمة اقل من القيمة الاسمية (وهو النوع الثالث من المخاطر السابقة)، بالإضافة إلى ذلك إن الخسائر التي تصيب محفظة الأوراق المالية تخصم من إجمالي حقوق الملكية لشركة التامين، و هذا ما يؤدي إلى انخفاض حصة أونسبة حقوق الملكية ، و تبعاً لذلك تنخفض عدد وثائق التامين التي قد تتمكن الشركة من إصدارها [16] ص452، لهذا تسعى شركات التامين جاهدة على إدارة مخاطرها والعمل على التقليل منها قدر المستطاع لتخفيف اثر المخطر على نشاطها، لهذا هي تستعمل عدة وسائل لتجنب المخاطر.

بالنسبة لمخطر انخفاض القيمة السوقية لمكونات محفظة الاستثمارات نتيجة التضخم و الكساد يمكن إتباع هذه الوسائل .

✓ تحقيق قدر من التنويع في الاستثمارات ،حيث يمكن الاستثمار في السندات الحكومية والسندات التي تصدرها منشآت الأعمال و القروض و الرهونات، و عدم الاعتماد على الأسهم العادية فقط في الاستثمارات [16] ص456.

✓ بناء تشكيلة من السندات التي تختلف و تتباين في تواريخ استحقاقها حيث انه يمكن لشركة التامين تجنب مخاطر تصفية الوثائق و مخاطر الاقتراض بضمانها بحد ادني من الخسائر من خلال بناء هيكل متوازن لتواريخ استحقاق السندات، و ذلك إن قيمة السند في تاريخ الاستحقاق يتمثل في قيمته الاسمية و عليه إن تأثير التغيير في أسعار الفائدة على القيمة السوقية للسند يقل باقتراب تاريخ الاستحقاق .

✓ التركيز على سياسة تخفيض و تدنية حجم الاستثمار في الأسهم، التي بالعادة تتعرض لتقلب في قيمتها السوقية بدرجة اكبر من مثيلتها من الأوراق المالية .

2-1. خدمات شركات التامين.

سنحاول في هذا المبحث إبراز أهم الجوانب المتعلقة بالخدمة التأمينية من مفهومها إلى أنواعها،ومن ثم ذكر ابرز الأنواع السائدة في الوطن العربي ، كما و انه سننترق إلى كيفية تحديد قيمة القسط سواء كان الصافي أو التجاري .

1-2-1 . ماهية التامين.

سننترق في هذا المطلب إلى أهم الجوانب المتعلقة بالعملية التأمينية من مفهوم وأساسيات قيام العملية التأمينية ومن ثم المبادئ التي تقوم عليها.

1-1-2-1 . المفهوم التامين

يعتبر التامين احد الوسائل التي يمكن بواسطتها تقليل عبئ الضرر الناتج عن الأخطار التي قد يتعرض لها الإنسان في ذاته أو ممتلكاته أو ما قد يسببه الغير من أضرار في الأشخاص أو الممتلكات ،وقد عرف التامين بعدة تعاريف نذكر منها.

- "انه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه إن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التامين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو مرتبا أو تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد ذلك مقابل أقساط دورية ،أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن " [7] ص 325

- ويعرف كذلك" على انه تحويل الآثار المالية للأخطار التي يتعرض لها الأفراد

و المنشآت إلى جهات متخصصة في تحمل هذه الإخطار نظير دفع مقابل " [5] ص 113 حسب المشرع الفرنسي " عقد يتعهد بمقتضاه شخص يدعى المؤمن بان يعوض شخص آخر يسمى المؤمن له عن خسائر يتعرض لها هذا الأخير مقابل مبلغ من النقود وهو قسط الذي يقوم المؤمن له بدفعه إلى المؤمن"

و يعرفه القانون الجزائري كما جاء في المادة 619 . [14]" التامين عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التامين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد او مرتب أو عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد ، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له المؤمن "

من خلال التعاريف السابقة يمكن عرض التعريف التالي

" انه عقد بين طرفين يلتزم كل منهم على تحمل واجباته ، فالمؤمن له لابد من دفع أقساط

التامين،والمؤمن ملزم بدفع التعويض في حالة وقوع الخطر قصد التخفيف من حدة الخطر "

من خلال التعاريف السابقة يتبين انه لابد من توفر ركائز أساسية تستند عليها العملية التأمينية.

2-1-2-1 . ركائز (أساسيات) العملية التأمينية .

• عقد التامين [20] ص 9. contrat d'assurance.

هو عقد بين المؤمن و المؤمن له يلتزم بمقتضاه المؤمن بدفع للمؤمن له أو المستفيد مبلغ التامين المنصوص عليه في العقد وذلك في حالة تعرض المؤمن له أو شيء يملكه إلى الخطر المؤمن

منه ، كما تلزم المؤمن له في المقابل بدفع مبلغ معين دفعة واحدة أو على شكل دفعات منتظمة تدعى الأقساط .

● وثيقة التامين أو بوليصة التامين police d'assurance.

هي وسيلة لإثبات العقد حيث تظهر فيها الشروط العامة و الخاصة إلى جانب البيانات المتعلقة بالتامين ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع [21] ص 22 .

- الوثيقة الفردية . تصدر لشخص معين و تغطي خطر يهدده شخصيا أو شيء يملكه.
- الوثيقة الجماعية . فتغطي جماعة متجانسة يجمعها عدة ظروف متشابهة مثل وثيقة التامين الصحي التي تصدر لصالح عمال مؤسسة ما .
- الوثيقة المركبة . التي تغطي عدة مخاطر مثل تامين السيارات ضد جميع المخاطر

tout risque

ويجدر الإشارة إلى أن وثيقة التامين تختلف عن عقد التامين كون أن وثيقة التامين هي أداة التعاقد بين طرفي التامين وهي محررة و مكتوبة و موقعة من طرف المؤمن (شركة التامين) بحيث يقدم إلى المؤمن له كسند يمكن الرجوع إليه في حالة اختلاف وجهات النظر أو تعارض المصلحة بين الطرفين المتعاقدين. أما العقد هو البيان الذي يشمل جميع البيانات مثل الوثيقة بالإضافة إلى توقيع الطرفين ويترك لدى المؤمن (شركة التامين)، إلا انه يوجد وثيقة أخرى تدعى ملحق وثيقة التامين (avenant à la police d'assurance) ويمكن تعريفها كالاتي [22] ص 110 " مستند يتضمن اتفاق إضافي بين المؤمن والمؤمن له يلحق بوثيقة التامين و يعتبر جزءا متما لها ويتناول عادة تعديل أو تغيير شروط التامين الأصلية إما بتوسيع أحكامها أو بتطبيقها " كما وانه توجد وثيقة أخرى تدعى مذكرة التغطية المؤقتة (note de couverture provisoire) وهي تصدر في حالة إتمام عقد التامين قبل صدور وثيقة التامين وهنا لا يكون المؤمن ملزما على التعويض في حالة وقوع الخطر في هذه الفترة لهذا كان لابد من حماية المؤمن له وذلك بإصدار مذكرة التغطية المؤقتة وتزول قيمتها بمجرد إصدار الوثيقة [23] ص 175

● المؤمن له أو المستفيد Assure [24] ص 218

هو الشخص الذي يغطي تكلفة التامين ، ففي تامين الحريق مثلا يكون صاحب المنزل أو السيارة هو المؤمن له ، حيث يلتزم بدفع الأقساط كما أن من حقه الحصول على مبلغ التامين إذا احترق المنزل

أو السيارة ، وكما يبدو فان المؤمن له هو ذاته المستفيد إلا أن هذه ليست قاعدة عامة، ففي التأمين على الحياة قد لا يكون الأمر على هذا النحو فالمؤمن له هو من أبرم عقد التأمين ، أما المستفيد فقد يكون المؤمن له أو شخص أو أكثر من أفراد أسرته أو العاملين لديه.

• المؤمن. Assureur.

المؤمن هو هيئة أو شركة التأمين التي تتسلم أقساط التأمين ، وتلتزم في المقابل بدفع مبلغ التأمين عندما يقع الخطر الموجب لذلك هذا وقد تأخذ شركة التأمين شكل شركة المساهمة كما قد تأخذ شكل صندوق الاستثمار.

• قسط التأمين . la prime [25]ص54

هو المبلغ النقدي الذي يلتزم المؤمن له بدفعه على أقساط أو يدفعه بقسط واحد . وتتحدد قيمة قسط التأمين على ضوء عوامل أهمها درجة الخطر المؤمن منه، والدراسات التي على أساسها يتحدد عدد مرات تكرار الخطر ، ومدى خبرة شركة التأمين ، وما شابه ذلك .

• الفترة الزمنية للتأمين [26] ص310.

عادة ما تفصح وثيقة التأمين عن الفترة المحددة لبدا سريانها وانتهائها ، والتي يحق خلالها للمؤمن له أو المستفيد ان يحصل على مبلغ التأمين أي التعويض وفي تأمين الممتلكات عادة ما يعطي التأمين سنة كاملة ، اما في التأمين على الحياة فقد تغطي الوثيقة فترة زمنية تمتد لعشرات السنين وعلى العكس من ذلك قد تكون الفترة التأمينية قصيرة جدا كما هو الحال في التأمين على بضاعة منقولة من خلال رحلة بحرية أو جوية تستغرق أياما معدودة أو بضع ساعات .

• مبلغ التأمين. la somme garantie.

هو الحد الأقصى للمبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه إذا ما تحقق الضرر الناجم عن وقوع الخطر المؤمن ضده ، وفي حالة التأمين على الحياة يدفع للمؤمن أو المستفيد المبلغ المحدد في الوثيقة دون زيادة أو نقصان ، اما في التأمين على الممتلكات يشترط أن لا يزيد عن مبلغ المحدد في وثيقة التأمين، ويتوقف تحديد مبلغ التأمين على المبلغ المتفق عليه في العقد وكذا مقدار الضرر الذي لحق بالمؤمن له وقيمة الشيء المؤمن عليه [23]ص101

هناك علاقة وثيقة بين مبلغ التأمين و قسط التأمين من جهة و هذا الأخير مع الخطر المؤمن ضده من جهة أخرى ، إذ أن شركات التأمين هي التي تحدد قيمة القسط على أساس مبلغ التأمين المتفق عليه ، بحيث يزيد القسط بزيادة هذا المبلغ و ينقص بنقصانه ، وهي من جهة أخرى تحدد قيمة قسط التأمين على أساس الخطر المؤمن منه بحيث إذا ازداد الخطر ارتفع القسط و إذا قل الخطر انخفض القسط و سنوضح ذلك أكثر لاحقاً [12] ص 12 .

3-1-2-1 مبادئ العملية التأمينية .

سبق وان عرفنا التأمين على انه عقد يلتزم به كل من المؤمن والمؤمن له لذا وجدت عدة مبادئ التي لا بد من توفرها في العقد، حتى تدعم العملية التأمينية لتكون سليمة و أكثر شفافية ، وهذه المبادئ هي . [22] ص 109-113

● مبدأ المصلحة التأمينية .

يقوم عقد التأمين أساسا على حماية المؤمن له أو المستفيد وبذلك لا بد أن يكون للمتعاقد مصلحة تأمينية في شخصه أو في الشيء موضوع التأمين أو للمستفيد ، فالشخص المؤمن على حياته ليس له مصلحة لنفسه بل للمستفيد مثل الزوجة أو الأولاد أو الاثنيين معا ونفس الشيء عند التأمين على الممتلكات فالمؤمن له مصلحة في عدم تعرض ممتلكاته لخطر الزوال أو نقص القيمة .. الخ، إذا فالمصلحة تكون في عدم وقوع الخطر وتحقق الخسارة الناتجة من ذلك .ولسريان هذا المبدأ حتى وقوع الخطر توجد فترة زمنية معينة فالأصل أن تتوفر المصلحة التأمينية عند وقوع الخطر للمؤمن له و المطالبة بالتعويض .

● مبدأ حسن النية .

يلزم هذا المبدأ كافة أطراف التعاقد بتوافر حسن النية في العملية التأمينية بمعنى الادلاء بكافة البيانات من كلا الطرفين للطرف الآخر بطريقة سليمة دون غش أو تظليل لان أي خلل قد يؤدي إلى زيادة التعويضات عما هو متوقع وبالتالي وقوع شركة التأمين في عدم القدرة على السداد أو إلى زيادة قسط التأمين عن ما هو محدد .

• مبدأ السبب القريب.

يجب ان يكون الخطر المؤمن ضده واضحا في وثيقة التامين و إن تكون كافة البيانات واضحة حتى إذا وقع الخطر تقوم شركة التامين بدفع مبلغ التامين أو التعويض اللازم، لهذا ومن اجل عدم. [11] ص 117

التباطئ في الدفع كان لابد من مبدأ السبب القريب هو الأساس في تحديد السبب الذي أدى إلى وقوع الخطر المؤمن منه و الذي تحققت منه الخسائر المادية واجبة التعويض. و المقصود بالسبب القريب ليس القرب الزمني بل السبب المباشر الذي أدى إلى وقوع الخطر .

• مبدأ التعويض في التامين.

لا يمكن للمؤمن له أن يحصل على مبلغ التامين أكثر من الخسارة الفعلية والمحقة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه ، وعلى ذلك فان مبلغ التامين المحدد في وثيقة التامين يعتبر الحد الأقصى للتعويضات و لا يجوز دفع تعويضات تزيد عن مبلغ التامين ، وكذا أن لا يكون مبلغ التامين يزيد عن الشيء المؤمن عليه في حالة ما إذا وقع الخطر وكانت الخسائر كلية .

• مبدأ المشاركة في التامين.

يقصد بالمشاركة أو المساهمة انه في حالة التامين ضد خطر معين عند أكثر من شركة، فان مبلغ التعويض المستحق يدفع مشاركة بين شركات التامين، كل بنسبة مبلغ التامين المتفق عليه إلى مجموع مبالغ التامين وذلك بشرط أن لا تزيد جملة المبالغ المدفوعة عن قيمة الضرر [22] ص 120

• مبدأ الحلول في الحقوق.

ينص هذا المبدأ على انه للمؤمن الحق في الحلول محل المؤمن له في مطالبة المتسبب في وقوع الخطر ، وتحقق خسائر مادية، وذلك في حدود مبلغ التعويض المدفوع للمؤمن له ، وهذا يعني أن المؤمن له لن يحصل على مقدار التعويض إلا مرة واحدة ودون تكرار [16] ص 447 .

1-2-2-1 . أنواع التأمينات .

لقد تعددت التأمينات منذ ظهور التأمين لأول مرة إلى يومنا هذا، وتعددت معها المعايير التي تصنف التأمينات لذا اعتمدنا على تصنيف المشرع الجزائري في تقسيماته للتأمينات.

1-2-2-1 . التأمين البري .

الذي نجد فيه التأمين على الأشخاص و التأمين على الأضرار .

1-1-2-2-1-التأمين على الأشخاص [27] ص15 . assurance de personne

في هذا النوع نجد عدة صور له و الذي عرفها القانون الجزائري للتأمينات كما يلي " لابد من دفع تعويض وفاة أو معاش تحدد وثيقة التأمين مبلغه في حالة وقوع الحادث فعلا أو في الآجال المنصوص عليها في العقد ،ويندرج في إطار هذا النوع من التأمين عدة صور نذكر أهمها تأمين الزواج ، تأمين الأولاد التأمين الاجتماعي ، التأمينات من الحوادث الجسمانية أو البدنية مثل التأمينات الجماعية وكذلك التأمين الصحي وما ينجر عنه من حالات العجز سواء الكلي أو الجزئي أو الوفاة و في هذه الحالة شركات التأمين إما تقوم بدفع مبلغا عند تحقق الخطر أو مرتب مدى الحياة ، وكذلك نجد تأمينات إصابات العمل و الشيخوخة و الذي يندرج ضمن نظام التأمين الاجتماعي الخاضع لتشريعات اجتماعية ومن جل ما ذكر يمكن أن نذكر أشكال التأمين على الحياة كالتالي.

• التأمين لحالة الوفاة .

عند وفاة المؤمن له ، الشركة (المؤمن) ملزم بدفع مبلغ من المال مقابل الأقساط التي يكون دفعها المؤمن له ، وداخل هذا النوع يمكن أن ينقسم إلى تأمين عمري أي مدى الحياة بمعنى المؤمن له يبقى يدفع الأقساط إلى حين وقوع الخطر أو تأمين مؤقت وهو لمدة معينة ، إن وقع الخطر في هذه الفترة يكون المؤمن ملزما بدفع مبلغ للمؤمن له أو التأمين على البقاء و هو يشبه كثيرا الحالة الأولى إلا انه يذكر اسم المستفيد في حالة وقوع حالة الوفاة للمؤمن له [28]ص92.

• التأمين لحالة الحياة.

في هذه الحالة غالبا ما يكون المؤمن له هو المستفيد وهو عكس التأمين لحالة الوفاة، لان المؤمن ملزم على دفع مبلغ من المال إلى المستفيد عند بقاءه حيا ،وذلك خلال مدة معينة تكون مذكورة في العقد وإذا وقع خطر الموت،فان المؤمن يحتفظ بقيمة الأقساط المدفوعة للمؤمن، وله عدة أشكال منها تأمين رأس المال المؤجل و هنا المستفيد عند عدم وقوع الوفاة يقبض مبلغ التأمين دفعة

واحدة، أو التامين السريع ونقصد به أن المؤمن ملزم بدفع إيراد دوري مدى الحيا، إلا انه في هذه الحالة يمكن أن يكون التامين على حياتين لينتقل الإيراد إلى الشخص الثاني، و كذلك يوجد شكل آخر و هو ضمان التامين الأول وهو يشبه باقي الأشكال لكن الميزة فيه أن المؤمن له حرصا على عدم ضياع قيمة الأقساط التي دفعها عند حدوث خطر الموت في الأجل المحدد في العقد يلجا المؤمن له بدفع قسط خاص يضاف إلى تلك الأقساط الأخرى، الأمر الذي ينتج عنه عند حدوث الخطر يتلقى الورثة مبلغا قيمته تساوي قيمة الأقساط [28]ص94 .

• التامين المختلط.

وهو التامين الذي يستفيد المؤمن له من مبلغ التامين في حالة وقوع خطر الوفاة أو حالة الحياة عند انقضاء الأجل المتفق عليه و هنا يكون القسط أعلى مقارنة بالتأمينات السابقة [15] ص102 .
-التامين لمصلحة الغير . في هذا النوع يكون المؤمن له ملزما بتعيين المستفيد في العقد، وكما يمكن له أن يغيره .

- التامين التكميلي. نقصد به بان يؤمن به المؤمن له في التامين على الحياة من خطر عجزه عن الاستمرار في دفع الأقساط لسبب ما، لهذا يلجا المؤمن له إلى إبرام عقد آخر مع المؤمن بجانب العقد الأول بان يقوم المؤمن بدفع الأقساط بدلا عنه في حالة عجزه [29] ص251.

1-2-2-2-1- . التامين على الأضرار.

في هذا النوع يكون الخطر المؤمن منه أمرا يتعلق بمال المؤمن له وهنا نجد شكلين .

• التامين على الأشياء [30] ص395.

يكون الهدف منه تامين المؤمن له من الأضرار التي تصيبه بطريقة مباشرة كالسرقة و الحريق و التلف للأشياء المؤمن عليها كالبضاعة، أثاث... الخ وحتى ضمان قرض (assurance (de crédit

• التامين على المسؤولية [31] ص14.

ويكون الهدف منه تامين المؤمن له من رجوع الغير عليه بالمسؤولية، فالضرر هنا يصيب ماله بطريقة غير مباشرة وهو ضرر ينجم عن تحقق المسؤولية، المؤمن له في هذا النوع لا يؤمن على المضرور أو الضرر بل يؤمن على ماله من رجوع المضرور عليه بالتعويض وفي هذه النوع

يصعب تحديد مبلغ التامين مما يلزم بالأطراف المتعاقدة بتعيين حد أقصى أو تحديد المبلغ، في هذه الحالة يتم دفع التعويض كاملا وقت تحقق الخطر .

2-2-2-1 . التامين البحري [32] ص 17.

لقد تعدى مجال التامين بوجود الأشخاص على البر ليصل إلى البحار ليظهر التامين البحري لكن لو رجعنا إلى نشأة التامين نجد ان التامين البحري هو أقدم أنواع التامين ، ظهر بظهور المبادلات التجارية الدولية وما يترتب عليها من مخاطر تتعلق بالسفينة ونقل البضاعة لهذا اهتم كل من المشرع الدولي و المشرع الوطني لتنظيم هذه المبادلات ، فالتشريع الدولي بفضل الاتفاقيات حدد مسؤولية البائع و المشتري و الناقل في عمليات النقل البحري و هي ما تسمى بالمصطلحات التجارية الدولية (incoterms) * التي أصدرتها غرفة التجارة الدولية

(chambre commercial international) CCI

أما المشرع الجزائري ذكره في قانون التامين الجزائري ويعرفه كالتالي .
" هو ذلك العقد الذي يكون هدفه ضمان الأخطار المتعلقة بعملية بحرية ما " حيث يحتوي العقد على البيانات التالية .

-تاريخ ومكان الاككتاب

-أسماء الأطراف المتعاقدة ومقر إقامتهم وتوقيعهم.

-ذكر الأشياء المؤمن عليها وتحديد الأخطار التي يشملها الضمان .

- مدة التامين

- المبلغ المؤمن عليه ثم القسط

وفي الجزائر فان هذه المهمة أوكلت لشركة CAGEX (COMPAGNIE D'ASSURANCE ET DE GARANTIE DES EXPORTATION) حيث يتم تامين إخطار التجارة وكذا الأخطار السياسية بالنسب التالية على التوالي 80% و 90% ونقصد بالتامين من الأخطار السياسية هو حالة تحقق الأخطار بسبب أجنبي قد تكون حروب دولية أو حرب أهلية أو اضطرابات داخلية أو بسبب غلق الموانئ ، و الاضطرابات التي تشكل عائقا للملاحة البحرية ، وكذلك تعتبر بعض التقنيات التي تؤدي إلى اضطرابات كسبب سياسي سواء صادرة من الدولة مالكة السفينة، أو دولة أجنبية أخرى مما يجعل السفينة تمر من سواحل

* incoterms=international commercial terms

أخرى، وبالتالي حدوث مخاطر لم تكن في الحسبان. أما المخاطر التجارية جميع المخاطر المتعلقة بالنشاط التجاري كتلف البضاعة أو نقص في الكمية أو التأخر في تسليمها... الخ .
والتامين البحري يضم نوعين:

• التامين البحري على البضاعة.

هو تامين على الأضرار و بالتالي المؤمن ملزم على التعويض في حالة وقوع الخطر للمؤمن له حيث أن التعويض لا بد أن يطابق القيمة الحقيقية للبضاعة ، وفي هذا النوع من التأمينات نجد نوعين من وثيقة التامين [11]ص55.

-العادية .وهي الوثيقة الخاصة برحلة واحدة وهي تشمل جميع البيانات السابقة الذكر مع ذكر ميناء الشحن وميناء التفريغ.

-العائمة.وتدعى أيضا "بوثيقة الاشتراك" وهي عادة تكون لمدة سنة وهي صالحة لعدة رحلات يجريها المؤمن له وأكثر مستعملي هذه الوثيقة هم شركات الملاحة البحرية .

• التامين على السفينة.

نظرا للأخطار التي قد تصيب السفينة في رحلتها من حيث جسامتها كان لا بد من التفكير في طريقة لتأمينها ومن هذا المنطلق ظهر هذا النوع من التامين ، ويكون التامين على السفينة لهيكلها وملحقاته ،ويأخذ شكلين:

إما تامين برحلة أي المؤمن يضمن مخاطر رحلة واحدة التي تقع للمؤمن له خلال الرحلة ،أو شكل تامين لمدة زمنية معينة وهذا الشكل يمكن أن يضمن عدة رحلات خلال هذه الفترة [33]ص301.

1-2-2-3. التامين الجوي .

إن من أهم خصائص التامين الجوي انه حديث النشأة مقارنة بباقي أنواع التأمينات الأخرى ويغلب عليه الطابع الدولي وظهر هذا النوع من التامين لشدة الأضرار التي تلحق بالنقل الجوي عند حدوث الخطر سواء كان لجسم المركبة أو الأشخاص أو البضاعة لذا يمكن أن نحدد ثلاث أشكال لهذا النوع من التامين .

• التامين على جسم المركبة الجوية (الطائرة).

أن التامين على جسم المركبة الجوية يتضمن تامين جسم المركبة و التجهيزات التي تكون ضرورية لاستعمالها و تابعة لها بما في ذلك من أجهزة الاتصال حيث يغطي هذا النوع من التامين

الإضرار و الخسائر المادية للمؤمن له "شركات الملاحة الجوية"، كما انه يمكن للمؤمن و باتفاق خاص ضمان المخاطر التي تتسبب في حدوثها الحروب الداخلية والخارجية [34]ص517.

1-2-2-2- التامين على البضاعة.

هذا النوع من التامين يضمن بمقتضاه المؤمن تغطية نتائج الأضرار المادية و الخسائر التي يتعرض إليها الناقل ، وكذلك الأضرار الناتجة عن التلف الكلي أو الجزئي للبضاعة، وكذا النقص في الكمية أو الوزن ، حيث يمكن للمؤمن له أن يختار التامين الشامل أي التامين ضد كل الأضرار ، أو تحديد الأسباب المضمونة دون سواها وكل هذا لابد أن يوضح في وثيقة التامين الجوي [32]ص111 .

• التامين من المسؤولية المدنية.

يضمن هذا النوع من التامين بتعويض المسافر بمبالغ مالية في حالة وقوع الأخطار التي قد تتحقق بسبب الحادث الجوي، و التي تلحق أضراراً بالغير سواء كان ركاب أو أشخاص طاقم الطائرة ، وهذا النوع من التأمينات إلزامية في الجزائر [28]ص179 .

1-2-2-4 . إعادة التامين .

بات من الضروري لجوء شركات التامين بمختلف أنواعها ومختلف التأمينات التي تمارسها إلى شركات أخرى لإعادة تامين العقود و الوثائق التي تحصلت عليها ، قصد التقليل من الأخطار التي تواجهها ، وخاصة تلك المتعلقة بزيادة التعويضات عما هو متوقع ، مما يسبب لها نقص في السيولة وبالتالي عدم القدرة على السداد ، وبالتالي زوال الشركة وانسحابها من السوق.

ويمكن ذكر بعض التعاريف كمايلي. [35]ص12

محمد كامل مرسي "انه عقد بمقتضاه تلتزم إحدى شركات التامين في تحمل أعباء الاخطار المؤمن منها لدى شركة أخرى " .

كما يعرفه زياد رمضان "اتفاق بين هيئتين (شركتين) من هيئات التامين تتعهد بمقتضاها إحدى الشركتين بتحمل جزء من العقد الذي تلتزم به الثانية لأحد الأشخاص أو المؤسسات في مقابل مبلغ تدفعه الشركة الثانية إلى الشركة الأولى " .

مما سبق يمكن أن نضع التعريف التالي " عقد بين شركة التامين المباشرة و شركة إعادة التامين تلتزم بمقتضاه شركة التامين المباشرة بدفع حصة من الأقساط التأمينية المستحقة لها لشركة

إعادة التأمين مقابل التزام شركة إعادة التأمين بتحمل حصة من الأخطار التي تلتزم بها شركة التأمين المباشرة، بمعنى أن عملية إعادة التأمين تعني توزيع الخطر وتفتيته بين العديد من المؤمنين ليصبح هذا الخطر منتشرا وغير مركزا .

والحقيقة ان شركات التأمين تقوم بهذا التأمين وتكون مسؤولة عند الوفاء بمبالغها أو تعويضاتها التي تفوق رأسمال هذه الشركات و احتياطاتها بكثير عن طريق الاحتفاظ لنفسها من تلك العمليات بالقدر الذي يناسب قدراتها المالية ويتفق مع سياساتها الفنية في قبول الأخطار والتعامل معها، أو التعاقد مع شركة أو شركات التأمين بالمبلغ الفائض أو الزائد عن قدراتها لكي تضمن حقوق المؤمن لهم في حالة حدوث الخطر. [36]ص15

كثيرا ما نسمع عن التأمين التكافلي و المقصود به انه لا يقوم على مبدأ الربح كأساس، بل يهدف إلى تفتيت أجزاء المخاطرة و توزيعها على مجموعة من المشتركين (المؤمن لهم) عن طريق التعويض الذي يدفع إلى المشترك المتضرر بمفرده، وذلك عن طبقا لنظام الشركة و الشروط التي تتضمنها وثائق التأمين، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية [37]ص40، وهذا النوع من التأمينات لا يوجد في الجزائر.

1-2-3. كيفية تسعير خدمة التأمين

قد يتساءل البعض عن كيفية تسعير الخدمة التأمينية كونها خدمة مستهلكة بمجرد إنتاجها وكذا كونها تركز على حالة عدم التأكد ، لذا كان لابد من التطرق إلى طريقة حساب خدمة التأمين و التي تعرف بالقسط .

تعتبر خدمة التأمين من الخدمات المالية وذلك تبعا إلى السوق التي تنتمي إليه و هو السوق المالي ولتسعير هذا النوع من الخدمات توجد عدة طرق نذكرها كالتالي. [38]صص344-346

- التسعير على أساس التكلفة . تقوم هذه الطريقة باحتساب كل من التكاليف التي تتحملها الشركة من عمل وأدوات ومواد مستخدمة في إنتاج و تقديم الخدمة
السعر = التكلفة المباشرة + التكلفة غير مباشرة + هامش الربح
- التسعير على أساس المنافسة . وهذه الطريقة تعتمد من قبل المنظمات المتشابهة و العاملة في ذات السوق و التي تعني بذات الوقت الاقتداء بالمنافسين ، وتعتمد هذه الطريقة عندما يكون هناك تشابه في تقديم هذه الخدمة مثلما هو الحال في التأمينات ، وعندما يكون هناك قلة من

مقدمي الخدمة المالية، ومتحكمين في السوق فإنه يكون من الصعب تماما الخروج على الأسعار التي يعتمدونها في هذا الصدد فان توحيد الأسعار لن يجدي نفعا في ظل اقتصاد السوق وذلك بسبب تحرير الأسواق ودخول شركات أجنبية تفرض فكرة المنافسة وبالتالي كسب ميزة تنافسية من خلال تخفيض السعر كما وانه لا بد من وجود رقابة صارمة لتسيير هذا القطاع و التخفيض من شدة المنافسة المبالغ فيها مثل ما حصل في السعودية حيث انخفضت أسعار خدمات التأمين الصحي إلى ادنى مستوياتها مما سبب في عدم قدرة الشركات بالالتزام بالتعويضات وطرحت فكرة وضع حد ادنى للتسعير في هذا القطاع .

• التسعير على أساس الطلب . في هذه الطريقة يولى الاهتمام إلى المستهلك أو الزبون كونه هو صاحب القرار في شراء أو عدم شراء الخدمة .

إلا انه عند تحديد سعر القسط فإنه يخضع إلى طريقة التسعير على أساس التكلفة بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تدخل في تحديده نذكرها .

-القاعدة النسبية. ان تناسب القسط مع قاعدة الخطر معمول بها في جميع عمليات التأمين ولدى جميع الشركات القائمة في هذا النشاط، أي أن القسط يتم تقديره على أساس درجة احتمال وقوع الخطر من جهة ودرجة جسامه الضرر من جهة أخرى، وتوكل هذه المهمة إلى الخبير الاكتواري expert actuariel الذي يعتمد في تقديراته على الدراسات التاريخية لحدوث الخطر وكذلك معرفة المتغيرات المتوقع أن يكون لها تأثير في إحداث أي تغيير في تلك المعدلات مستقبلا[28]ص47 .

ويلجأ الخبير الاكتواري في دراسته على المنهج الإحصائي فهو يستعمل أدوات إحصائية لتقدير الخطر و احتمال وقوعه كل سنة، و بالتالي يمكن تحديد قيمة القسط انطلاقا من معرفة احتمال وقوع الخطر [38]ص136، و نقصد بجسامه الخطر هو المبلغ الذي يغطي هذا الخطر فهذه الدرجة متفاوتة من تامين لأخر ففي حالة التامين على الأشخاص تكون قيمة التعويض كبيرة، أما في التامين على الأضرار فهي تختلف سواء ضئيلة أو متوسطة أو مرتفعة، وذلك راجع إلى أن الضرر لو حدث في حالة التامين الأول يكون كليا، أما في النوع الثاني فهو إما كليا أو جزئيا [7]ص340.

إذن التقدير الإحصائي يساعدنا على تحديد حجم الأضرار خلال السنة اعتمادا على بيانات تتعلق بنوع التامين مثال . عند التحدث عن تامين على الحياة لا بد من دراسة تنبؤية عن الوفيات خلال السنة ومن ثم تحديد الخسائر المالية (مبلغ التعويضات) وبعدها يمكن تحديد قيمة القسط، لكن وجد إشكال في

أن قيمة الخسائر المالية المتوقعة تكون بعد عام و بالتالي القيمة الزمنية للنقود لم تحتسب لذا لا بد من البحث عن القيمة الحالية للمبلغ بعد عام [4]ص128 .

$$\frac{\text{الخسائر المتوقعة بعد عام}}{(i+1)} = \text{القيمة الحالية للخسائر المالية}$$

i هو معدل التحيين أو الاستحداث و غالبا ما يأخذ معدل الفائدة السائد في البنوك ولحساب قيمة القسط الواحد لا بد ان يكون لدينا .
مجموع الأقساط = الخسائر المتوقعة بالقيمة الحالية.

$$\frac{\text{الخسائر المتوقعة بالقيمة الحالية}}{\text{عدد الوثائق المتوقعة}} = \text{قيمة القسط الواحد}$$

وعند حسابنا لهذا القسط فإننا نتحدث عن القسط الصافي حيث هناك اختلاف بين القسط الصافي والقسط التجاري و القسط الإجمالي .

فالقسط الصافي هو الذي تم حسابه سابقا أما الثاني وهو التجاري بالإضافة إلى القسط الصافي يوجد المصاريف خلال السنة سواء كانت إدارية أو عمولات أو علاوات وهامش الربح أما الثالث بالإضافة إلى القسط التجاري نضيف كل الرسوم و الضرائب [39]ص134، ويمكن أن نوضح ذلك بالشكل التالي.

الادراج و التركيب	عناصر القسط				
تكاليف الجارية خلال العقد	تكلفة احصائية للخطر تكاليف تعديل الخطر، الخبير، تكاليف قضائية	قسط الصافي	قسط الخطر	القسط الخام او	القسط
تكاليف الشرح الاصلي	تكاليف انشاء و ابرام العقد مكافاة او اجر راس المال (ربح الشركة) تكاليف اقتناء العقود			التجاري او التكاليف	الاجمالي
	ضرائب التأمينات				

الشكل رقم (2) اشكال القسط [39] ص 143

لذا من الشروط الواجب توفرها في السعر هي : [40]

- ان يكون السعر كافيا أي يغطي قيمة الخسارة المتوقعة من وحدات الخطر المؤمن عليها .
- إن يكون السعر واقيا بمعنى أن أي ارتفاع في السعر يؤدي إلى قلة عدد المشتركين هذا في السوق الذي تسوده المنافسة .
- الأخذ في الحسبان أن درجة الخطر كلما زادت زاد القسط التأميني و العكس .

4-2-1. الشروط العامة للأخطار المؤمنة عليها .

قبل أن نستعرض أهم الشروط المتعلقة بالخطر لا بد من تحديد مفهومه ، لذا يعبر الخطر عن الخسارة المادية المحتملة في الثروة و الدخل نتيجة لوقوع حادث معين ، ومن هنا يمكن أن نحدد الشروط الأساسية التي لا بد أن تتوفر في الخطر الذي يؤمن ضده وكذلك الشروط الفنية له .

1-4-2-1 . الشروط الرئيسية .

ونقصد بها الشروط الواجبة التحقق في الخطر* من أهمها .

- تحقق الخطر أمرا احتماليا. ينبغي أن يكون وقوع الخطر عرضيا أي محتملا و في نفس الوقت محتمل عدم الوقوع و بالتالي يجب الا يكون الخطر مستحيل الوقوع .
- الا يخضع تحقق الخطر الى إرادة المؤمن له. لا يعوض التامين سوى الخسارة العرضية التي لا يتدخل المؤمن له في إحداثها عمدا أو العمل على تضخيمها ، بمعنى أن يكون وقوع الخطر غير خاضع لإرادة المؤمن له بل يخرج عن إرادته و لا يمكن التنبؤ بوقت حدوثه وهذا الشرط يكون متضمنا في وثيقة التامين أو عقد التامين .
- أن يكون تحقق الخطر أمرا مستقبليا. يجب أن يكون التامين للأخطار التي يتحمل أن تحدث في المستقبل و لا يؤمن من الخطر الذي تحقق فعلا .
- وجود مصلحة تأمينية للمؤمن له . يجب أن يكون للمؤمن مصلحة مادية مشروعة في الشيء موضوع التامين إذا تحقق الخطر و لا توجد مصلحة مالية في عدم تحققه .

* الفرق بين الخطر و المخطر ، حيث أن الأول حادث فجائي بينما الثاني هي ظروف طارئة تؤثر على متغيرات اقتصادية

1-2-4-2 الشروط الفنية . [5] ص ص 204-205

و هي الشروط التي تراعيها شركات التأمين في تأمين الأخطار القابلة للتأمين ونذكر أهمها فيمايلي.

• انتشار الخطر و عدم تركزه .

هذا الشرط يراعي تجنب المؤمن لدفع تعويضات ضخمة دفعة واحدة تؤثر على مركزه المالي ونقصد به أن يكون الخطر موزعا على عدد كبير من الوحدات المؤمن عليها بحيث لا يتحمل المؤمن تعويضا كبيرا دفعة واحدة ، وعدم تركزه يعني أن تكون الوحدات المؤمن عليها منتشرة في مناطق جغرافية مختلفة ، والمقصود به هو تطبيق قانون الأعداد الكبيرة نظريا وعمليا حتى يمكن تطبيق نظرية الاحتمالات وحساب احتمال وقوع الخطر بصورة دقيقة وسليمة وقريبة من الواقع العملي لوقوع المخاطر لهذا لا بد من توفر معلومات كثيرة عن هذه المخاطر حتى نقلل من انحرافات التوقع النظري وما هو عملي [22] ص 101.

كما أن وجود أعداد كبيرة من الوحدات المعرضة للخطر إنما يساعد على تقليل الخسارة المحتملة و التي تنتج من تحقق هذا الخطر ، فالعلاقة هنا أيضا عكسية وهذا مفيد بالنسبة لطرفي التعاقد فيؤدي ذلك إلى تخفيف الأعباء المالية على الطرفين.

• إمكانية إثبات تحقق الخطر .

يلتزم المؤمن بدفع التعويض عندما يتحقق الخطر و يثبت وقوع الخسارة له ، فإذا كان من الصعب إثبات وقوعها فلا يقبل المؤمن تأمين الخطر مثل ضعف الذاكرة أو حريق النقود.

• إمكانية حساب احتمال الخطر .

تتوقف قيمة القسط الذي تطلبه شركات التأمين على إمكانية تقدير الخطر كميا أي معرفة احتمال وقوعه ، كما سبق ذكره في المطلب السابق .

إلا انه يمكن إيجاد بعض المخاطر يصعب تقدير احتمالها مثل الزلازل و الفيضانات

• أن تكون الخسارة مالية .

عقد التأمين من عقود التعويض ولذلك يجب أن تكون الخسارة التي تقع من تحقق الخطر مالية يمكن تقديرها .

3-1. استثمارات شركات التأمين.

ان التحولات السريعة لاقتصاديات الدول في العالم و التسارع نحو الهيمنة و السيطرة و التنمية الاقتصادية و فرض مصطلح المنافسة الحرة في جميع المجالات ، الشيء الذي ساهم في تحويل نظرة شركات التأمين من مجرد تقديم الخدمات التأمينية إلى ضرورة استثمار الفوائض المالية بشروط محددة.

1-3-1 . مفهوم الاستثمار و شروطه في شركات التأمين .

سنتناول في هذا المطلب كل ما يتعلق باستثمارات شركات التأمين ، لهذا سنمر اولاً بالتعريف بالاستثمار ومن ثم محاولة ابراز اهم الشروط التي لا بد ان تتوفر فيها.

1-1-3-1 . مفهوم الاستثمار .

لقد تعددت تعاريف الاستثمار من اقتصادي لآخر لتختلف بذلك أبعاده، وفيما يلي البعض من هذه التعاريف.

- يعرف الاستثمار بأنه تخصيص الأموال في مجالات مختلفة بشكل يؤدي إلى تعظيم العائد من استخدام الموارد المتاحة و توجيه هذه الموارد الى المجالات الأكثر منفعة . [41] ص 294
-الاستثمار هو التزام بإنفاق مالي طويل المدى ، غير قابل للتراجع ، فهو استخدام طويل المدى معبر عنه بتسديد آني للأموال بهدف الحصول على إيرادات مستقبلية تفوق قيمة الإنفاق الأولي.
-حسب المعايير المحاسبية الدولية . [42] ص 4 حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 25 أن الاستثمار يعبر عن أصل تحتفظ به المنشأة لتنمية ثروتها من خلال ما تولد عنه من إيرادات مكتسبة (مثل الفوائض وتوزيعات الأرباح و عوائد الإيجار) أو من خلال التزايد في القيمة الرأسمالية في هذا الأصل أو من اجل حصول المنشأة المستثمرة على منافع أخرى مثل تلك المنافع التي تتحقق من خلال العلاقات الارتباطية ذات الطبيعة التجارية .

مما التعاريف السابقة الذكر يمكن أن تعريف الاستثمار على انه التخلي عن أموال حالية بهدف الحصول على أموال مستقبلية تفوق القيمة الأولية .

تتسم كل التعاريف السابقة بإعطاء أبعاد للاستثمار ونوجزها كما يلي [43] ص 37

● البعد المحاسبي .

هذا البعد هو الأضيق بالمقارنة مع البقية ، حيث يختصر الاستثمار في الأصول الثابتة بالمدلول المحاسبي للعبارة على كل.

- أصل منقول و غير منقول مادي و غير مادي تحصلت عليه المؤسسة حيازة أو

بإنتاجه لنفسها .

- موجه للبقاء في المؤسسة لمدة طويلة .

هذا التعريف يركز على عامل مدة حياة الاستثمار التي تتجاوز السنة، وكذا عامل الملكية ، وفي إطار هذا البعد تسجل الاستثمارات في القسم "2" حسب المخطط المحاسبي الوطني ، هذا مع التمييز بين الاستثمارات المرتبطة بالاستغلال و التي تتمثل في وسائل الإنتاج و الاستثمارات خارج الاستغلال المرتبطة بالطبيعة الاجتماعية مثل المطاعم ، النقل.

● البعد الاقتصادي .

هو بعد أوسع من البعد المحاسبي و بموجبه يعتبر الاستثمار كل تضحية بموارد حالية بأمل الحصول مستقبلا على إيرادات ممتدة في الزمن ، وبقيمة أكبر من النفقة الأولية و كذلك نجد في هذا التعريف عامل المدة بالإضافة إلى الطابع الإنتاجي للاستثمار و الذي يعبر عنه بمردود و فعالية العملية . و خاصة الخطر المرتبطة بالمستقبل ، و عليه فالاستثمار حسب البعد الاقتصادي ، ليس فقط حيازة تجهيزات جديدة للإنتاج ، و لكن كذلك النفقات الأخرى مثل حملات الإشهار الكبرى و برامج التكوين على تكنولوجيا متقدمة أو انتاج منتج جديد أو آلات ، برنامج البحث و التطوير و التي عادة ما تسجل محاسبيا في القسم "6" من المخطط الوطني المحاسبي .

● البعد المالي .

هذا البعد أكثر اتساعا من البعدين السابقين، إذ بموجبه يعتبر استثمرا كل نفقة تدر مدا خيل أو توفر تكاليف هذا في مدة تتجاوز دورة محاسبية واحدة، إذا هو يتفق مع البعد المحاسبي في المدة لكنه أوسع باعتباره يشمل الأصول الثابتة حسب البعد المحاسبي سواء ارتبطت بالاستغلال أو بخارج الاستغلال، وكذا الأصول الثابتة حسب البعد الاقتصادي حتى لو لم تسجل في القسم "2" بل في القسم "6" ، وكذلك القيم الثابتة التي تمثلها الزيادة في الاحتياط لرأس المال العامل المتولد عن النشاط الإضافي المرتبط ببعض الاستثمارات الصناعية و التجارية و التي تؤثر في هيكلية المؤسسة .

1-3-2. شروط استثمارات شركات التامين.

في الحقيقة أن هذه الشروط لا تعبر بالضرورة على امتثال شركات التامين من إتباعها دفعة واحدة أوحى الامتثال بها كخطوط عريضة لا يمكن تجاوزها ، وإنما تم استنتاجها بحكم خصوصية القطاع و الأعمال التي يقدمها مما يستلزم الحيطة و الحذر، وتتمثل هذه الشروط فيمايلي:

• السيولة .

يجب على شركة التامين توزيع استثماراتها حسب طبيعة الالتزامات ، فهناك التزامات دورية قصيرة الأجل ، وهذه تتطلب ضرورة وجود سيولة أو أموال تحت الطلب كالحسابات الجارية أو ودائع قصيرة الأجل بالبنوك ، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأموال في أصول سهلة التحويل دون تحمل خسائر تذكر ويراعي ألا تزيد هذه الأموال عن القدر الكافي، وإلا انخفض عائد التامين ولا تقل عن القدر المناسب لتغطية هذه الالتزامات [26]ص340، كما انه يقصد بالسيولة هي إمكانية التخلص من الورقة المالية بسرعة ودون خسائر أي لابد أن تكون المحفظة تحتوي على أوراق مالية نشطة [44]ص93 .

• الضمان .

الأموال المستثمرة معظمها أموال حملة الوثائق وعليه تلتزم شركات التامين بان تستثمر هذه الأموال في مجالات مضمونة سواء كانت محددة بواسطة القانون أو بقرارات إدارية وبصفة عامة يحذر شركات التامين أن تلجا إلى استثمارات مرتفعة المخاطر ، ومن سياسات التقليل من المخاطر هي تنويع محفظة الاستثمار ، حيث انتهجت شركة عمان للتامين هذه السياسة لتحول خسارة عام2006 إلى إرباح صافية قدرت ب166 مليون دينار أردني منهم 110 مليون دينار أردني على النشاط الاستثماري وذلك باستثمار فائض السيولة المتاحة ، و الباقي من النشاط التأميني حيث زادت الأقساط المكتتبة بنسبة 40% . [45]

• الربحية .

تأتي الربحية بعد الشرطين السابقين هذا لا يعني أنها اقل أهمية، بل إنها من الضروري لتدعيم مركز الشركة التنافسي في السوق وتغطية مختلف توزيعات المساهمين العاملين بها إذ انه من مبادئ استثمار المخصصات التأمينية لابد من توفير عامل الضمان كما سبق وان ذكرنا وكذا تحقيق معدل استثمار مناسب لابد أن يفوق المعدل الحقيقي عن المفترض ، وإلا أدى ذلك تدريجيا إلى انخفاض قيمة الاحتياطي عما يجب أن يكون عليه لمقابلة الالتزامات ، كما انه لتحقيق ربحية كبيرة لابد من مراعاة الاعتبارات الضريبية لان لها دور مهم في تحديد الربح الصافي للشركة بمعنى تسعى دوما الشركات إلى

التقليل من العبء الضريبي المفروض عليها، وبالتالي عند اختيار الاستثمارات لابد من معرفة الاستثمارات الأقل تكلفة ضريبية أو المعفاة تماما مثل ما هو في الولايات المتحدة حيث أن القانون يعفي سندات الحكومة ، أو توجيه استثماراتها إلى شراء أسهم شركات التي لا تجري توزيعات لأرباحها أو تجري توزيعات قليلة ويحدث هذا عندما يكون معدل الضريبة على الأرباح (التوزيعات) اكبر من معدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي تنجم عن ارتفاع أسعار الأسهم التي تتكون المحفظة منه [26]ص342 .

1-3-2 . مصادر أموال شركات التامين .

من أهم مصادر أموال شركات التامين نذكر مايلي .

1-2-3-1 أموال حقوق المساهمين [15]ص124.

و هو عبارة عن رأس المال المدفوع و الاحتياطات الرأسمالية التي تقوم الشركة بتكوينها من الأرباح المحتجزة وذلك لتدعيم مركزها المالي لمواجهة أي ظروف طارئة و غير متوقعة في المستقبل وهذه الأموال بمثابة هامش أمان لجمهور حملة الوثائق يمكنهم من خلالها الحصول على مستحقاتهم التأمينية هذا بالإضافة إلى أن هذه الأموال تشكل جزءا بسيطا جدا من إجمالي الأموال الموجهة للاستثمارات في شركات التامين .

1-2-3-2 أموال حقوق حملة الوثائق .

و تمثل الغالبية العظمى للموارد المالية لشركة التامين و مصدر هذه الأموال أقساط التامين و تنقسم حسب أنواع التأمينات المشار إليها سابقا.

- حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة . من خصائصه انه طويل الأجل نتيجة الشكل الذي يأخذه هذا النوع من التأمينات ، ومن أهم المخصصات التي نجدها في هذا النوع هو المخصص الحسابي أو الاحتياطي الحسابي أو الرياضي *la provision mathématique* ، فهو احتجاز من إيرادات الدورة المالية الحالية لمواجهة احتمال تزايد التعويضات في الدورات المالية القادمة، حيث أن احتمال تحقق الخطر في التامين على الحياة يتزايد من عام إلى آخر ، كما انه توجد مخصصات أخرى تعتبر ضمانات وتعاد بعد انتهاء مفعول العقود.

و انطلاقا من هذه الفكرة، فإن الأقساط المدفوعة في السنوات الأولى تزيد عن قيمة الخطر المتعلق بتلك السنوات ، لهذا من الضروري حجز جزء من تلك الأقساط لكي تتمكن الشركة من مواجهة التعويضات في السنوات الأخيرة من حياة حملة الوثائق . [46]ص157

● أموال التأمينات العامة . نجد عدة مخصصات فنية نذكرها كالتالي .

✓ احتياطي الأخطار السارية ويدعى أيضا بمخصص الأقساط . provision pour risque en

cours. [39] ص141

هذا الاحتياطي يخص فروع التأمينات العامة، وقد ألزم القانون جميع شركات التأمين أن تحتفظ بهذا المخصص لمواجهة الأخطار السارية، و نقصد به أن عمل هذا النوع من الشركات عند نهاية السنة المالية هي ملزمة بإقفال الحسابات و إعداد القوائم المالية و التقارير ، لكن مع وجود عقود تأمينية مازالت سارية إلى السنة المالية المقبلة . مما استوجب على شركات التأمين العامة وضع احتياطات تخص هذه العقود.

✓ مخصص التعويضات تحت السداد أو مخصص التعويضات . provision pour sinistres

. à payer

يتم حجز مخصص التعويضات لمواجهة الخسائر التالية .

- الخسائر المبلغ عنها و التي لم تسوى بعد حتى تاريخ إقفال الحسابات الختامية .

- الخسائر المبلغ عنها و التي تم تسويتها و لكنها لم تسدد بعد حتى تاريخ إقفال الحسابات الختامية .

غير أن البعض يفرق هذا المخصص إلى مخصصين هما [47]ص36.

■ مخصص التعويضات تحت السداد . ويختص في التعويضات واجبة السداد غير متنازع عنها

أي أنها قد أقرت لمؤمنين لهم كلها أو بعضها و لكن لم تسدد بعد ، ووجب على شركات التأمين

إقفال حسابات السنة المالية الحالية

■ مخصص التعويضات تحت التسوية . هي مخصصات التي تم الإبلاغ عنها لكن لم تقرر

شركة التأمين بعد ، هل يحق للمؤمن له بمبلغ التأمين أم لا ،بمعنى لم تتم تسويتها .

ويمكن تلخيص هذه المخصصات حسب نوع الشركة في الجدول التالي.

الجدول رقم(1) مختلف المخصصات التقنية لشركات التامين[46]ص13

شركات التامين العامة I.A.R.D*	شركات التامين على الحياة	طبيعة المخصص
مخصص الأخطار السارية	المخصص الرياضي	مخصص الأقساط
مخصص الأخطار تحت السداد مخصص الرياضي للإرادات	مخصص الأخطار تحت السداد مخصص فوائض الاشتراك	مخصص الأضرار
مخصص التسوية احتياط رأس المال مخصص الرياضي لإعادة التامين	احتياط رأس المال	أخرى
كل المخصصات الأخرى		

إن المخصصات التي سبق وان ذكرناها يتم التعامل بها في اغلب دول العالم، كما أنها جاءت ضمن المعايير المحاسبية الدولية ، إلا انه في الجزائر لا يعتمد على هذا النوع من المخصصات ، وإنما يتم التعامل بالمخصصات التي جاء بها المرسوم 07-95 ، وقرار وزير المالية في 93/09/19 لمواجهة النقص المحتمل للالتزامات الواجبة السداد (ديون تقنية) و نجد نوعين.

• **1-3-2-2-3- المخصصات التقنية المخصومة من الأرباح [48] DEDUCTIBLE**

PROVISION TECHNIQUES

هذا النوع من المخصصات يتشكل خلال الدورة ويخصم من الأرباح ، وفي غياب الأرباح يخصم أيضا، وهنا نجد نوعين من المخصصات التي يتم خصمها من الأرباح.

✓ **مخصصات الضمان. PROVISION DE GARANTIE. [1]ص 153**

يوجه هذا المخصص إلى تدعيم قدرة الشركة على الدفع وتتشكل عن طريق اقتطاع مصرح به ب 1% من العلاوات ، أو الاشتراكات الصادرة خلال الدورة من الإلغاءات و الرسوم ولكن بدون خصم الأقساط المتنازل عنها لإعادة التامين ، كما يمكن أن تظهر في الميزانية على شكل حسابين منفصلين، المخصص الموجه للعمليات التأمينية (أضرار، المسؤولية المدنية ، النقل) والمخصص الموجه لتامين الأشخاص . ومخصص الضمان يتوقف عن التمويل عندما يكون مجموع المكون من هذا المخصص و رأس المال الجماعي يساوي المبلغ الأكثر ارتفاعا و المستخرج من المعاملات التالية.

- 5% من إجمالي الديون التقنية.

* I.A.R.D INCEDIE ;ACCIDENT ET RISQUE DIVERS

-7.5% من إجمالي الأقساط أو الاشتراكات الصادرة أو المقبولة خلال الدورة الأخيرة دون الأخذ في الاعتبار الإلغاءات و الرسوم.

- 10% من المعدل السنوي لتكاليف المتضررين للدورات الأخيرة.

✓ المخصص الإجباري المكمل للديون التقنية.

LA PROVISION POUR COMPLEMENT OBLIGATOIRE AUX DETTE TECHNIQUE

يكون هذا المخصص من أجل التعويض عن النقص المحتمل للديون التقنية* الناتجة خصوصا من سوء التقدير ، يتم حسابها بعد إقفال الدورة وتمول عن طريق الاقتطاع المصرح ب 5 % لمبلغ الأضرار والمصاريف المتبقية للدفع للعمليات التأمينية (أضرار ، مسؤولية مدنية ، نقل).

• المخصصات التقنية غير المخصصة من الأرباح . [49]ص122

نجد في هذا النوع من المخصصات ، المخصص الموجه إلى الأخطار الكبيرة و المتميزة (PROVISION POUR RISQUE EXCEPTIONNELS) مثل مخاطر الكوارث الطبيعية، أو مخاطر الانفجارات الضخمة التي قد تلحق بأحد أبار المحروقات ... الخ.

هذه المخصصات توفر للشركات التامين الأمان بالنسبة لقدرتها على التسديد في الوقت المناسب كما إنها يمكن استعمال هذه الأموال في الاستثمار لتزيد من ربحية الشركة لكن مع ، لهذا سنتحدث في المطلب الموالي عن الاستثمارات التي تتوفر فيها الشروط سابقة الذكر.

إلا انه وفي عام 2004 تم خلق مخصص تقني آخر يدعى مخصص الكوارث الطبيعية cat-nat والمقصود بالكوارث الطبيعية هي جميع الكوارث التي قد تنشأ بفعل الطبيعة و الحركات الجيولوجية التي تعتبر خطر للمؤمن له ، مما يستدعي لجوء هذا الأخير إلى التامين ، وقد حدد القانون الجزائري [50] هذه المخاطر في الزلازل، الفيضانات وتدفق الأوحال ،كل الزوابع والرياح القوية بالإضافة إلى كل الحركات الأرضية، وانطلاقا من فكرة حدوث هذه الأخطار و التي بدورها تسبب مخاطر لشركات التامين من بينها حدوث مخطر زيادة التعويضات عما هو متوقع ،لذا تلجأ شركات إلى تكوين مخصص تقني يدعى مخصص الكوارث الطبيعية [51]، حيث انه ينضم إلى التقسيم الأول وهو المخصصات المخصصة من الأرباح ويمثل 95 % من النتيجة التقنية ، ويقصد بهذه الأخيرة هي الفرق بين الأقساط الصافية +أقساط التي تم التخلي عنها لهذه الشركة لإعادة تأمينها و مصاريف الأضرار و الإدارة والتسيير بحيث يستعمل لتغطية هذه النتيجة في حالة الخسائر و العجز خلال السنة.

1-3-3 . أشكال استثمارات شركات التأمين .

وفقا لشروط استثمارات شركات التأمين توجهت هذه الأخيرة إلى استثمار أموالها في المجالات التالية :

• الأراضي و العقارات.

وهي تحقق إيرادات سنوية مضمونة وهذا المجال مصرح به قانونا و شركات التأمين في الجزائر مسموح لها بمزاولة هذا النشاط ، كما انه هذا النوع من الاستثمار يحقق عنصر الضمان غير انه لا يوفر شرط السيولة لأنه من الصعب بيع العقارات المبنية ، الا انه ونظرا إلى الارتفاع الهائل في أسعار هذه الاستثمارات مما يرفع من ربحيتها إذا هي تحقق شرط الربحية [47]ص 378 .

• الأوراق المالية. وتنقسم إلى .

✓ أوراق مالية ذات عائد ثابت . وتتمثل أساسا في السندات الحكومية أي سندات الخزينة ، وكذا سندات الشركات المدرجة في البورصة أو حتى إما يدعى الآن القرض السندي حيث هذا الأخير يشبه سندات المدرجة في البورصة إلا انه لا يعتمد على الإدراج في البورصة بل فقط على الاكتتاب وهو ما عملت به شركة سونا لغاز الجزائرية [15]ص 129 .

✓ أوراق مالية ذات عائد متغير . عائدها عادة يكون مرتفعا ، ولكن يتعرض لدرجة اكبر من المخاطر عكس النوع الأول.

• القروض التي تمنح لحملة وثائق تأمين الحياة [52]ص 201.

أهم ما يميز هذا النوع تمتعه بدرجة عالية من الضمان قد تصل إلى 100% وتحقق عائدا متمثلا في سعر الفائدة و الذي يكون اقل من سعر الفائدة السائد في السوق ، وهذا النوع من الاستثمار يحقق خدمة لحملة الوثائق من جهة و خدمة للشركة المتمثلة في العائد وكما وانه يحد من الرغبات الطارئة في إلغاء التأمين في حالة التأمين على الحياة .

• الودائع.

عادة ما تلجأ شركات التأمين إلى الاستثمار في هذا المجال و خاصة عندما لا تتوفر فرص استثمارية بديلة أو في حالة عرض أسعار عالية لفوائد هذه الودائع [16]ص 163.

وإذا ما أخذنا كل عنصر مقارنة بأهم الشروط التي لا بد أن تتوفر في استثمارات شركات التامين نجد.

- ✓ إن الاستثمار في العقارات تحقق ميزة الضمان و الربحية .
- ✓ الاستثمار في القروض لحملة الوثائق إلى جانب أنها توفر الضمان المطلق إلا أنها تحقق ربحية ضعيفة ولا تتوافر لها أي سيولة كافية وكما سبق أن ذكرنا أن سعر الفائدة المنخفضة على هذه القروض يعتبر خدمة للمؤمن لهم وأسلوب لتشجيع استمرارهم في التامين
- ✓ أما الاستثمار في الأوراق المالية ذات العائد الثابت تحقق كل من عنصر الضمان والربحية النسبية، ولكن أهم ما يعيها السيولة ، أما الأوراق المالية ذات العائد المتغير فتحقق كل من الربحية و السيولة وهذا في حالة وجود بورصة نشطة .
- ✓ الاستثمار في الودائع يتميز بالخصائص الثلاثة دفعة واحدة تحقق الضمان بدرجة عالية حيث أنها تودع في البنوك التجارية أو البنوك التي تشارك في تأسيسها البنوك المركزية أيضا نسبة عالية من الفوائد وعادة تودع بأجل محدد بينما كلما كان الأجل أطول ارتفعت نسبة الربحية وكذا تحقق قدرا من السيولة وذلك بسبب أن شركة التامين تستطيع الاقتراض بضمان الوديعة سواء من نفس البنك أو بنك آخر دون التضحية بالوديعة .

4-3-1 . العوامل المؤثرة على استثمارات شركات التامين .

يمكن أن نوجز أهم العوامل التي تؤثر على السياسات الاستثمارية لشركات التامين على النحو التالي . [26] ص ص 352-358

• -الهيكل المالي لشركات التامين .

المقصود به النسبة بين حجم أموال المساهمين أو ملاك المشروع وحجم أموال حملة الوثائق ، إذ أن غالبية الأموال هي ملك حملة الوثائق مما يصعب من عمل شركات التامين و التصرف في هذه الأموال بسبب الرقابة الداخلية أو الخارجية و الحرص على أموال المؤمنين لهم .

• طبيعة التزامات شركات التامين.

لا بد من تصنيف التزامات التامين اتجاه حملة الوثائق (أصحاب النصيب الأكبر من الأموال) من حيث التزامات طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل ، مع ملاحظة أن غالبية التزامات شركات التامين

اتجاه وثائق التأمين على الحياة هي التزامات طويلة الأجل وغالبية التزامات شركات التأمين اتجاه حملة وثائق التأمينات العامة هي التزامات قصيرة الأجل .

• منافسة شركات التأمين الأخرى و الاستثمارات المتاحة .

تتنافس شركات التأمين المالية الأخرى في بعض أوجه الاستثمار العقاري و الاستثمار في الأوراق المالية المتاحة ، ولابد من دراسة هذه الأوجه المتاحة في السوق من ناحية العائد و المخاطرة بما لا يؤثر على طبيعة أموال شركات التأمين ، إلا أنها تنفرد في بعض أوجه الاستثمار مثل تقديم القروض بضمان وثائق الحياة .

• القوانين و اللوائح المنظمة لاستثمارات شركات التأمين .

تحكم السياسة الاستثمارية لشركات التأمين مجموعة من القوانين و اللوائح المنظمة لعملية الاستثمار وهي قيود على السياسة الاستثمارية لشركات التأمين بهدف المحافظة على أموال المؤمنين لهم ، وعلى واضعي هذه السياسات الاستثمارية لشركات التأمين اخذ هذه القوانين و اللوائح و القرارات في الاعتبار وعدم مخالفتها.

• التضخم .

يؤثر التضخم على السياسة الاستثمارية لشركات التأمين وخاصة في الالتزامات الطويلة و متوسطة الأجل ، وعموما الالتزامات التي تطالب فيها شركات التأمين بسداد القيمة الحقيقية وخاصة في التأمينات العامة في حالة الإحلال و الاستبدال و الإصلاح ، وعلى واضعي السياسة الاستثمارية لشركات التأمين اخذ معدلات التضخم السائد في السوق في الاعتبار عند تحديد المحفظة المثلى لاستثمار أموال شركات التأمين .

خلاصة الفصل الاول .

في ظل القيود الكثيرة التي تعيق عملية استثمارات شركات التامين، تبقى هذه الأخيرة تحاول مجاراتها وإزالتها بسياسات و استراتيجيات عملها للتقليل من المخاطر التي قد تعترضها ، وهي تحاول الموازنة بين العملية التأمينية و العملية الاستثمارية في اطار العمل المتكامل، بمعنى العملية التأمينية تعمل على توفير الأموال إلى العملية الاستثمارية، في حين هذه الأخيرة تعمل على تغطية فائض تكاليف العملية التأمينية بالإضافة إلى زيادة إرباح الشركة.

فشروط العملية الاستثمارية وان كانت تضيق مجال الاستثمار و الربح للشركة ، إلا أنها تساعد على الاستمرارية و البقاء في السوق بأقل مشاكل أو مخاطر ممكنة ، إما فيما يخص العمل الرئيسي لشركات التامين وهو تقديم خدمات تأمينية التي تتطلب دراسة إحصائية واسعة (عينة كبيرة) عن الخطر المؤمن ضده ، وهذا لتحديد القسط واجب السداد من طرف المؤمن له، و بالتالي دخول الأموال لشركات التامين و المطالبة في نفس الوقت بمبالغ التعويض عند وقوع الخطر ، هذا ما يتطلب على هذا النوع من الشركات إجراء تقييمها لأدائها لمعرفة حالتها المالية وكذا مدى نجاعة قراراتها ، والذي سنتحدث عنه في الفصل الثاني .

الفصل 2 .

مدخل عام لتقييم الأداء المالي

إن بدايات تطور الفكر المالي ، توجهت نحو اهتمام الاقتصاديون بعمليات و كفاءات إنشاء مؤسسات جديدة وإجراءات تمويل المشاريع ، لكن مع ظهور الأزمات الاقتصادية على المستوى الكلي وإفلاس المؤسسات على المستوى الجزئي ، تحول الفكر لينصب حول طرق و إجراءات البحث عن الموارد المالية لتمويل الاستثمارات ، وطرق إدارة السيولة ومحاولة تخطي المشكلات المالية هذا ما استدعى ضرورة تقييم الأداء و البدائل لضمان استمرارية الشركات .

وفكرة تقييم الأداء المالي في الحقيقة بدأت تنتشر مع ظهور الندرة في الموارد المالية هذا ما استلزم ضرورة البحث عن الاستخدام الأمثل لتلك الأموال المتاحة في ظل ظروف ومستلزمات العمل وهذا ما دفع للبحث عن طرق لتحديد اتجاهات الأموال واستعمالاتها، وتم الاعتماد على الطرق الكمية و الحسابية في عملية التقييم لإعطاء هذا الأخير نوعا من الدقة في الحسابات ، وكذا لتفادي الأخطاء التي قد تفشل عملية تقييم الأداء التي تفسر وضعية الشركة وتقف على ما تم انجازه فعلا مقارنة مع ما خطط لاستخراج الانحرافات وتعديل الاختلالات ، قصد تخطي المشاكل وزيادة صلابة المركز المالي للشركة ، ولاعتماد الطرق الكمية يحتاج المحلل لتوفر معلومات وأرقام عديدة على نشاطات الشركة التي تكون سنوية أو نصف سنوية ... الخ، وهذا حسب نظام والسياسة المتبعة من طرف الشركة.

وشركات التامين كغيرها من الشركات ملزمة بمسك الدفاتر المحاسبية وإعداد القوائم المالية لمعرفة وضعيتها من ربح أو خسارة ، وكذا لتحليل وضعها ومركزها المالي من طرف المحلل المالي الذي يحتاج إلى أسلوب يساعده في تحليل معلومات القوائم المالية ، ومن بين هذه الأساليب ، أسلوب النسب المالية الذي يترجم علاقات بين متغيرات داخل القوائم المالية لإبراز مؤشرات ذات دلالة على حالة الشركة .

لهذا سنقسم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث كما يلي

- مفاهيم عامة عن تقييم الأداء
- تقييم الأداء المالي
- أسلوب النسب المالية كأداة لتقييم الأداء المالي.

2-1 مفاهيم عامة عن تقييم الأداء.

سننترق في هذا المبحث لمفهوم الأداء وتقييم الأداء، بالإضافة إلى ذكر أهم أنواع تقييمات الأداء الموجودة داخل المؤسسات سواء كانت خدمية أو إنتاجية ، ومن ثم سنحاول معرفة الهدف من تقييم الأداء وصولاً إلى أهم الخطوات الواجب إتباعها لتقييم الأداء .

2-1-1 . مفهوم الأداء و كفاءة الأداء .

ض لقد تعددت مفاهيم تقييم الأداء من منظور إلى آخر ، ومن تخصص لتخصص ، إلا أننا سنسلط الضوء على مفهوم تقييم الأداء من وجهة نظر الاقتصاديون وكذا وجهة نظر إدارة المنظمات Management ، ومنه يمكن أن نستعرض بعض التعاريف .
بالرجوع إلى اللغة فإن كلمة أداء "performance" تعني تأدية أو القيام بفعل أو بذل جهد من أجل هدف معين ."

و يعرفه القاموس بأنه " نتيجة كمية محصلة من طرف شخص أو مجموعة أشخاص بعد بذل جهد معين ، ويتم الحكم عليه بالجيد ، أو الكفاء ... الخ" [53]ص312.
إلا أننا عند ذكر كلمة تقييم فإنها تضيف معنى أوسع لأنه يتبعها إصدار حكم على النتيجة المتحصل عليها أو التي ينبغي الوصول إليها ، لذا سنعرض بعض التعاريف لتقييم الأداء كالتالي:
- تقييم الأداء هو عملية تصاحب التنفيذ الفعلي للوصول إلى الأهداف المحددة مقدماً بما يحقق أفضل استخدام للموارد المتاحة. [54]ص242

- تقييم الأداء بالإضافة إلى التعريف السابق يمكن أن يمتد إلى ليشمل تقييم الخطط و طرق تنفيذها للتعرف على مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها.

- تقييم الأداء هو التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة و التحقق من مدى تحقيق الأهداف المخططة وذلك قصد تبيان الانحرافات و تحليل أسبابها و محاولة إزالتها مستقبلاً [55]ص23.
ومن جملة التعاريف السابقة يمكن أن نصبح التعريف التالي:
"تقييم الأداء هو مرحلة قياسية للنتائج المحققة مقارنة بالأهداف، وهذا ما يحقق الفعالية من جهة وكذا قياس النتائج مع الموارد و الإمكانيات من جهة أخرى ليحقق الكفاءة "
إن فكرة تقييم الأداء التي تقود إلى دراسة الكفاءة كما سبق وان ذكرنا ساعد على ظهور مصطلح آخر وهو كفاءة الأداء حيث يمكن تعريفه كالتالي [56]ص199

"هو مدى نجاح الشركة في استغلال مواردها أفضل استغلال أي بأقل تكلفة ممكنة " وقياس كفاءة الأداء مرتبط بالأداء الاقتصادي ومدى نموها مجتمع أم شركة ، وهذا ما ينتج عنه تراكمات مادية، حيث هذه الحقيقة أثبتتها الدول المتقدمة وتسارعت الدول النامية لإتباعها بغية تحقيق معدلات نمو أعلى في المستويات الإنتاجية ، ومفهوم قياس كفاءة الأداء يستلزم وجود خطة أو بمعنى آخر وجود عملية تخطيط التي تسبق عملية الرقابة، كون أن قياس كفاءة الأداء عملية مقارنة الأداء بما هو مخطط .

من جملة ما سبق نلاحظ أن تقييم الأداء يرتبط بمصطلحات أهمها

- الفعالية EFFICACITE

تعني تقارب النتائج المحصلة مع الأهداف المسطرة ، فالمسؤول الفعال هو الذي يتمكن من الوصول للأهداف ويحققها في الآجال المحددة ، ومن بين مؤشرات التنبؤ بالفعالية يمكن ذكر احترام الأهداف المسطرة ، النتائج المالية المحققة ، رقم الأعمال ، معدل المرد ودية ، حجم الإنتاج...، فالفعالية تقاس انطلاقاً من أهداف الشركة (إلى أي حد مدى تعكس النتائج الفعلية للأهداف المخططة) [57]ص128

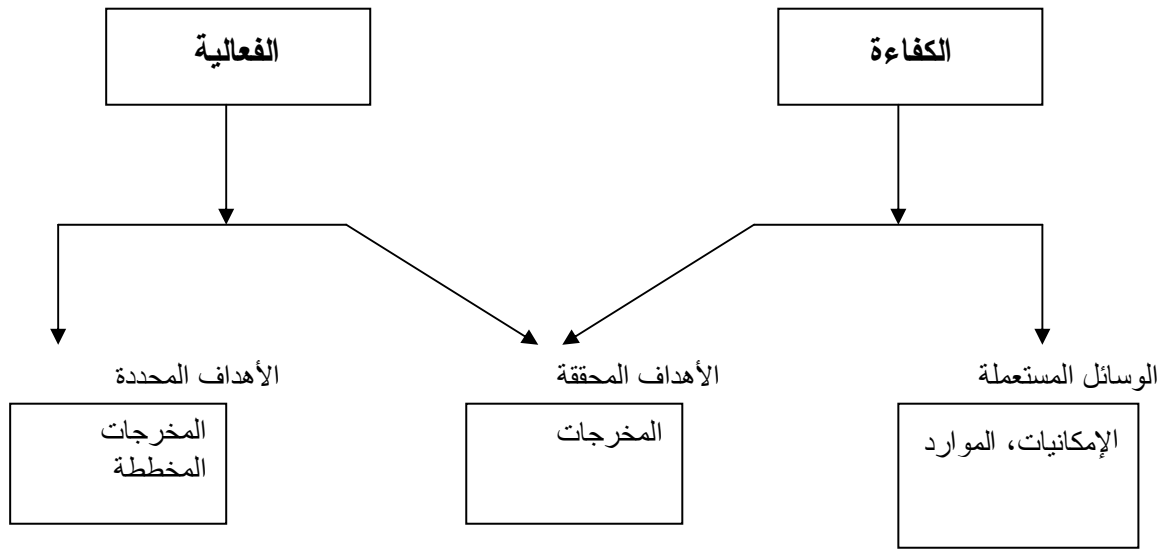
- الكفاءة EFFECIENCE

هي العلاقة بين وسائل الإنتاج المستعملة و النتائج المحصلة ، وتعرف الكفاءة على أنها انجاز الأعمال بطريقة اقتصادية تضمن الوصول للأهداف المرتقب تحقيقها ، وهي تعني الحصول على أكبر كمية نظير ما هو أقل أو أقل تكلفة وبصفة أخرى إبقاء التكاليف في حدودها الدنيا والأرباح في حدها الأقصى ، فهو مفهوم يربط بين المدخلات و المخرجات ، وكلما كانت العلاقة موجبة كلما تم الحكم على أن الشركة ذات كفاءة و العكس . [58]ص14
وغالباً ما تستعمل الكفاءة كميّار تقني يفسر من خلاله قيمة المخرجات بالنسبة للمدخلات وذلك للوحدة الواحدة حسب العلاقة التالية:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{الوسائل المستعملة}}$$

من خلال تعريفنا للفعالية و الكفاءة يتبين لنا انه على مستوى الأداء يوجد عدة حالات :

- شركة فعالة وغير كفءة أي نجحت في تحقيق الأهداف التي ترغب في تحقيقها لكن بتكلفة عالية/اي اكبر مما متاح لديها.
 - شركة غير فعالة ولكن كفءة. لم تنجح في تحقيق الأهداف المرغوب فيها لكن لم تتجاوز المتاح لديها من موارد
 - شركة غير فعالة و غير كفءة . استخدام كمية اكبر من الموارد دون تحقيق الأهداف المرغوب بها أو المنتظرة فإذا نظرنا إلى أن الفعالية تعبر على مدى نجاح الشركة فان الكفاءة تعتبر احد المدخلات الهامة في تحقيق هذه الفعالية.
- ويمكن أن نوضح ذلك بالشكل التالي:



الشكل رقم(3) علاقة الكفاءة بالفعالية[59]ص127

– الإنتاجية la productivité

يمكن أن تعرف الإنتاجية على أنها كفاءة استخدام الموارد أو استخدام الأفراد للموارد المتاحة بشكل يتسم بالاقتصاد و دون إسراف وهو ما يشير إلى الكفاءة في الإدارة . [60]ص9
ولقد عرفها " MALE " . إن الإنتاجية هي التي تربط بين الفعالية في الوصول إلى الأهداف والكفاءة في حسن استخدام الموارد بغية بلوغ هذه الأهداف " [61]ص51

2-1-2 . أنواع تقييم الأداء الداخلي للشركة.

لكي نحدد أنواع الأداء الداخلي على المستوى الوظيفي ، لابد من الإشارة إلى مستويات تقييم أداء الشركة ، و التي عادة تتدرج حسب الهيكل التنظيمي لها و الذي يبدأ بأصغر وحدة لها صعودا إلى مستوى الشركة ككل ، وهنا نجد ثلاث مستويات [62] ص ص 40-41.

- تقييم الأداء على مستوى مركز المسؤولية . وهنا يقوم المشرف على مركز المسؤولية بتقييم أداء قسمه وفقا للخطة الموضوعة له.

- تقييم الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية .وفي هذا المستوى يكون تقييم الأداء كلي للشركة وليس فقط قسم أو وظيفة ما فهو يخص كل المجالات التسويقية ، التمويلية ، الاستثمارية شؤون العمال ... الخ.

- تقييم الأداء على مستوى الاقتصاد الوطني . هذا النوع من التقييم يحتاج إلى إعداد مؤشرات الاقتصاد الكلي وذلك ضمن السوق التي تنتمي إليه الشركة المقومة ، بمعنى مقارنتها مع المؤسسات التي تعمل في نفس المجال.

و لقد تعددت المدارس عبر الزمن لدراسة كيفية إدارة الشركة و تنظيمها الذي يحقق اكبر قدر من الأهداف، وتعددت معها الوظائف داخل الشركة الواحدة (إنتاج ، محاسبة ، مالية، ..) إلا أن كل المدارس أعطت نفس النتائج بخصوص التداخل الكبير بين هذه الوظائف مما يصعب من عملية تقييم كل وظيفة على حدى دون الرجوع إلى وظيفة أخرى أو إدارة أخرى ، إلا أننا يمكننا

أن نركز على عنصرين هامين و هما اليد العاملة ، رأس المال* و اللذان يعتبران عنصرا من عناصر الإنتاج*، و التي تتميز بالندرة مما يسبب المشكلة الاقتصادية لهذا يستوجب استغلالها أحسن استغلال و تخصيصها بما يتناسب مع متطلبات العملية الإنتاجية وانطلاقا من هذه الفكرة على الشركة أن تقييم أداءها ، كما وانه حسب دراسة أقيمت على مجموعة من الشركات وذلك بطرح أسئلة على موظفيها بخصوص إعطاء لم تعطى الأولوية عند تقييم الأداء ، فكانت النتيجة الجانب المالي بالدرجة الأولى ثم أداء الموظفين بالدرجة الثانية لتليها تقييمات أخرى داخل المؤسسات [63] ص 29 .

• تقييم أداء العاملين أو الموارد البشرية .

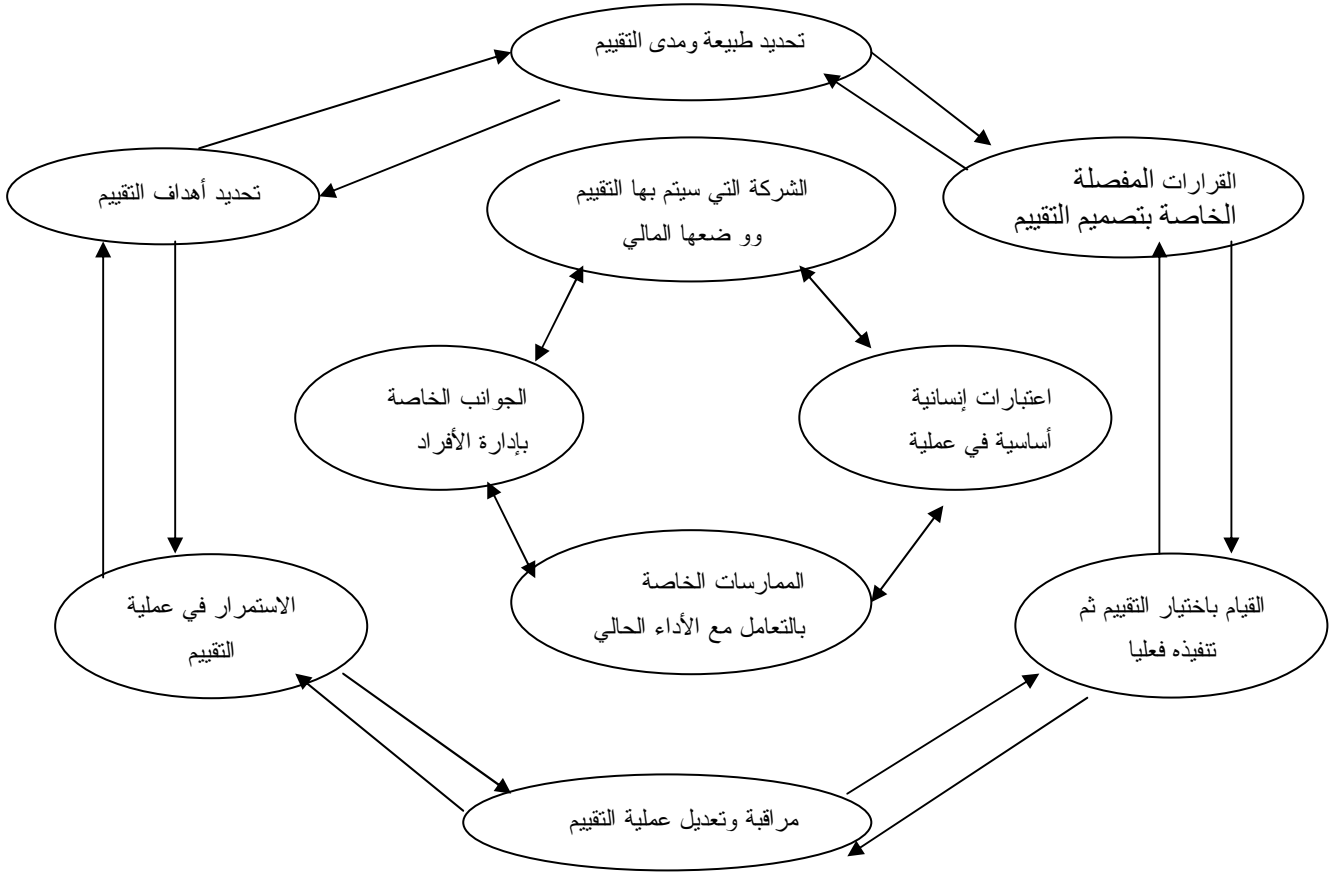
نقصد بتقييم أداء العاملين هو وضع جملة من الأهداف التي ترغب الشركة الوصول إليها ضمن إمكانياتها و طاقاتها الإنتاجية ، وذلك بالاستناد إلى عناصر و معدلات يتم بموجبها تحديد مستوى كفاءتهم في العمل [64] ص 86.

انه محاولة لتحليل أداء الفرد بكل ما يتعلق به ،من صفات نفسية أو بدنية أو مهارات فنية أو فكرية أو سلوكية وذلك بهدف تحديد نقاط القوة و الضعف ، ومحاولة تعزيز الأولى ومواجهة الثانية وذلك كضمان أساسي لتحقيق فعالية الشركة الآن وفي المستقبل [65]ص72.

و أكثر المحددات المستعملة لقياس أداء الموظفين هي المحددات الكمية لكونها تعطي نتائج أكثر دقة و شفافية مثل الإنتاجية ، المنافسة سواء كانت الداخلية أو الخارجية وذلك قصد تحديد الانحرافات و معرفة الأسباب ومحاولة معالجتها ففي محاولة علاجها فان اغلب المؤسسات تستعمل العامل النفسي أكثر من المادي و نقصد بالعامل النفسي هو الاحترام و التقدير والتشجيع أما العامل المادي هو المكافأة و الأجور، و القصد من كلتا العاملين هو التحفيز motivation وكما يقول TONY BLAIR "ليس في صالح احد أن يتساوى اجر من يتفاوت أدائه مع غيره لأننا إن فعلنا هذا فإننا نقتل النجاح و نغلق الأبواب أمام التطوير و التنمية".

ولكي تكون سياسة تقييم الأداء ناجحة لابد من توفر الركائز التالية [66]ص30.

- وضوح هدف الشركة و اتجاهاتها لدى كل العاملين بها على اختلاف مستوياتهم
 - تفهم كل فرد في مجموعة العمل الموكل إليه من قبل الشركة، بمعنى أن يعرف كل منهم ماذا يمثل عمله في المنظومة الكلية للشركة .
 - توفر الطموح بمعنى لابد على العاملين بالشركة بان يفهموا بان التجديد المستمر ضرورة وليست شيئاً مرغوباً فيه فحسب ، و أن يتعرفوا على صورة الأداء المتميز. [67]
 - الدعم المتواصل للعمال هذا ما يشجعهم على إحراز الثقة بالنفس و التعرف على مآلديهم من قدرات و على الجوانب التي مازالوا في حاجة إلى تحسينها عن طريق التدريب .
 - إعلام العمال بما أنجزوا مقابل ماكان متوقعا منهم ، وهذا ما يقصد به التقييم .
- ويمكن من خلال الشكل التالي توضيح تقييم أداء العاملين.



الشكل رقم (4) إطار للتفكير حول تصميم تقييم الأداء الوظيفي و تنفيذه [66]ص33

هذا الشكل يعطي الاطار العام لكيفية إتباع الشركة تقييم أداء موظفيها بحيث لا يقدم نموذجاً جاهزاً ما على الشركة إلى تطبيقه وذلك راجع إلى أن الشركة لها طريقة في التسيير و التنظيم تميزها على سابقتها و بالتالي لا يمكن وضع نموذج يتماشى مع كل المؤسسات و إلا باء بالفشل .

• تقييم الأداء المالي.

يمكن أن نستعرض بعض التعاريف لتقييم الأداء المالي كالتالي:

- هو تقديم حكماً ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة لإدارة الشركة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة ، بمعنى تقييم الأداء المالي للشركة هو

قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً . [68]ص38

-تقييم الأداء المالي هو وضع الأهداف للشركة مع ضرورة الرجوع إلى المؤشرات لمراجعة قيمة العمليات المنجزة ، ومدى تطابقها للأهداف وفق مؤشرات معيارية ، وذلك في ظل المخاطر المحيطة بها

- تقييم الأداء المالي هو محاولة الحصول على نوع من التوازن بين المصروفات المالية مثل العمولة و الفوائد و باقي التكاليف مع الدخل سواء الناتج من الأصول المالية أو الاستثمارات بما فيها العملية الإنتاجية [69] ص10

- من جملة التعاريف السابقة يمكن أن نعرف تقييم الأداء المالي على انه " هو العملية التي تتم فيها تقييم الأهداف المالية للشركة وفق ما أنجز فعلا، وذلك قصد القيام بعملية الرقابة المالية على الأداء المالي وفقا للتخطيط المالي"

ونقصد بالتخطيط المالي [70]ص80 هو ذلك التقدير و التصور مقدما لنواحي النشاط المالي الضرورية داخل الشركة بما يساعد في تفادي الضياع، وذلك عن طريق السياسات وخطوات العمل التي تسهل التنسيق السليم بين الوظائف المختلفة و الاستعداد للمستقبل ، أخذا بعين الاعتبار ظروف ذلك المستقبل ، وطبيعة حركة البيئة التي تعمل فيها الشركة ، و التخطيط هو متعلق بالتنبؤ ، ولكي يكون فعالا لابد أن يكون التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية حقيقيا مثل المبيعات أرباح ... الخ.

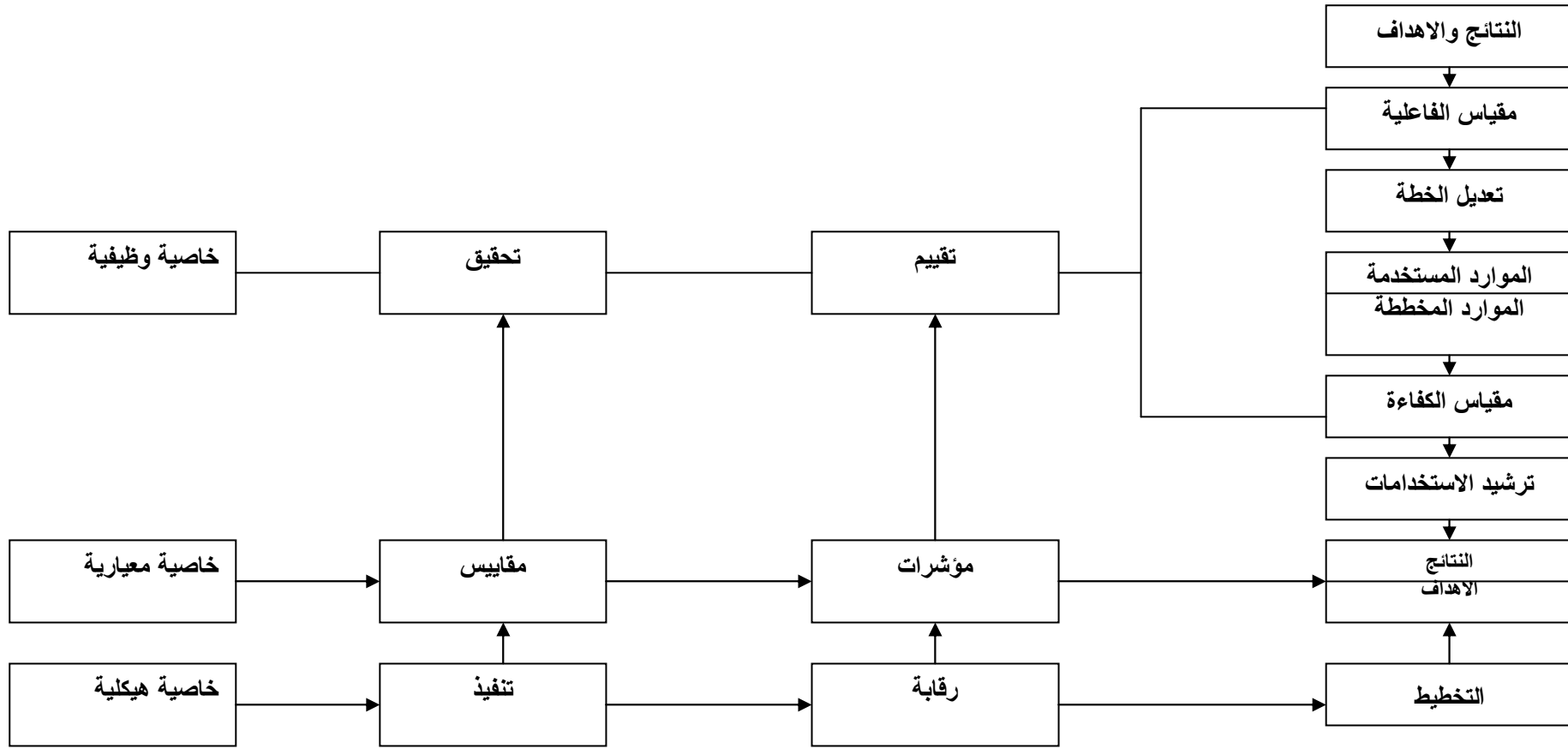
أما الرقابة المالية [62]ص34 فإنها تسعى أساسا إلى متابعة مسار تلك الخطط و تقييم القرارات التي اتخذت بشأنها ، من خلال المقارنة بين النتائج الفعلية و النتائج المخططة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة و المناسبة عند حدوث الانحرافات فيما بين النتائج ، الأمر الذي يجعل من وظيفة التخطيط المالي و الرقابة المالية تمثلا وظيفتان متلازمتان بحيث لا يكون لوظيفة التخطيط معنى دون الرقابة المالية و العكس .

و الرقابة إما تكون مستنديه و تتم عن طريق مراجعة البيانات للتأكد من أن الموارد قد أنفقت في حدود ما رخص لها، أو الرقابة على الأداء سواء كانت داخلية أو خارجية فتتم عن طريق التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة و التحقق من مدى تنفيذ الأهداف المخططة ، بفرض رقابة وظيفية تهدف إلى مراقبة أوجه النشاط المختلفة التي يباشرها المشروع و فرض رقابة على النتائج الإجمالية و تحليلها و مقارنتها وفق أنماط معدة مسبقا ، وهذا النوع من الرقابة هو الذي يدخل في عملية تقييم الأداء [55]ص24

و عند تحقق عمليتي التخطيط و الرقابة نقول إننا قمنا بعملية تقييم الأداء المالي.

ويمكن بإيجاز أن نوضح أهم الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي كالتالي . [71]ص64

- مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية .
 - تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول وذلك يتضمن إقرار حجم ونوع الاستثمار المناسب ، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال وديون سواء كانت طويلة أو قصيرة .
- [72]ص3
- مدى إمكانية الشركة من تسديد التزاماتها أي ملاءتها المالية، وهذا المؤشر ضروري لأي شركة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن وبالتالي تحقيق النمو والاستمرارية
 - مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة [2]ص36.
 - اثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
- ولأكثر توضيح يمكن إن نوجز تقييم الأداء المالي في الشكل التالي:



الشكل (5) : توضيح الاطار العام لتقييم الاداء المالي [68]ص39

3-1-2 . أهداف تقييم الأداء

نستعرض في هذا المطلب أهداف تقييم الأداء بصفة عامة داخل الشركة ،بمعنى أننا لا نركز فقط عن أهداف تقييم الأداء المالي و التي نحددها في النقاط التالية. [73]ص3

- يعمل تقييم الأداء على مراقبة أداء الموظفين وكذا جميع السياسات و الاستراتيجيات المنتهجة من طرف الشركة على جميع مستوياتها التنظيمية ، وكذا وحداتها ووظائفها
- تقييم سياسة القرارات المتخذة من طرف الإدارة وفقا للأهداف المسطرة بمعنى هل القرارات التي اتخذت ساعدت على تحقيق الأهداف.
- كشف نقاط القوة و الضعف ، وكذا الفرص و التهديدات التي تواجه الشركة أثناء قيامها بوظائفها الأساسية و عملياتها الانتاحية ، حيث يبين الشكل التالي تفاعلات البيئة و الأداء الداخلي للشركة ، ونقصد بالبيئة هو المحيط الخارجي حيث انه لا يمكن عزله كمتغير خارج دائرة الأداء الداخلي للشركة ، وذلك حسب مدارس الإدارة الحديثة التي تقول "الشركة نظام مفتوح".

الجدول التالي (2) يبين تفاعلات البيئة و الأداء الداخلي للشركة [70]ص 27

التقييم الداخلي		تقييم البيئة الخارجية
نقاط القوة	نقاط الضعف	
-عرض استغلال الفرص -تعظيم نقاط القوة	-تعظيم استغلال الفرص -تقليل من نقاط الضعف	أهم الفرص
-تقليل التهديدات -تعظيم نقاط القوة	-تقليل التهديدات -تقليل نقاط الضعف	أهم التهديدات

وفقا لهذه المصفوفة فانه عند تحليل البيئة الخارجية يعطي فرص و تهديدات أما تقييم الأداء الداخلي يعطي لنا نقاط القوة و نقاط الضعف ، وعند تداخل و تفاعل هذه المؤشرات الداخلية والخارجية تضطر الشركة لاتخاذ القرارات المناسبة ، وذلك بتحديد الأولويات التي تعظم قيمة الشركة وفقا للظروف الداخلية و الخارجية .

• بالإضافة إلى كون إن عملية تقييم الأداء هو تاريخي كونه يقيم النتائج وفقا للخطط وأهداف مرسومة سابق ،كما انه يسمح بإعداد الخطط وأهداف مستقبلية لسنوات قادمة ، وهذا ما يدعى بالتغذية العكسية ،أي بمعنى أن نتائج التقييم التاريخي تزود الإدارة بمعلومات تساعد على اتخاذ قرارات مستقبلية ، وإعداد الخطط و السياسات الداخلية للشركة ، وهذا ما يساعد الإدارة بالتنبؤ بالظروف أو المواقف التي قد تواجهها [73]ص3.

• يعمل تقييم الأداء على التقليل من المخاطر التي تواجه الشركة أو بمعنى آخر يعمل على إدارة المخاطر وذلك بفضل إعطاء معلومات وقياسات لمؤشرات المخاطر أو محددات المخاطر فعند إدراك الشركة للخطر التي يواجهها فهي تعمل على تجاوزه أو التقليل من حدته في حالة عدم القدرة على تجاوزه أو تخطيه.

إن فكرة تقييم الأداء [74]ص13 هي في الأصل جاءت لمواجهة الأزمات التي تحدث داخل الشركة ونقصد بالأزمة هي النقطة الحرجة و الحاسمة التي قد تتطور إلى الأفضل أو الأسوء ومن خصائصها: المفاجأة ، و تهديد الكيان ، وضيق الوقت لاتخاذ القرار ، نقص في المعلومات وحالة عدم التأكد ، كل هذه الخصائص تضع الشركة في حالة من الفوضى ، لهذا لابد من تقييم الأداء للتنبؤ بحدوث الأزمة ومحاولة تفاديها أو تقليل حدتها إلى اقل ما يمكن ، وذلك بفضل التخطيط والرقابة وتحديد نقاط القوة و الضعف.

4-1-2. أسس ومراحل تقييم الأداء

إن عملية تقييم الأداء تمر بعدة مراحل لابد من أتابعها حتى تكون هذه العملية ناجحة ومفيدة للشركة ، ويمكن ذكر هذه المراحل كالتالي .

• تحديد الأهداف [75]ص267. إن الغاية الأساسية لأي مشروع أو شركة هو تحقيق هدف معين بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الجزئية ، ولما كانت الغاية من تقييم الأداء هو معرفة إمكانيات تحديد الأهداف التي يفترض فيها أن تكون واضحة ومحددة لجميع العاملين و المسؤولين في الشركة ، بهذا فان الاستعانة بالمؤشرات العلمية و العملية للتحديد الدقيق للأهداف الشركة ،يتطلب ترجمة نشاطات الشركة ،ونظرا لتعدد مجالات و أنشطة الشركة أدى إلى تعدد الأهداف.

• **تحديد مراكز المسؤولية [76]ص243** . من العناصر الأساسية لتقييم الأداء ضرورة تحديد مراكز المسؤولية الإدارية ضمن إطار المسؤولية ، فمركز المسؤولية هو الجهة المسؤولة في اتخاذ القرار لتنفيذ هذا النشاط في حدود الموارد و الإمكانيات المتاحة له .

فالهدف من التقييم هو استخراج الانحرافات و تحليلها وتشخيص أسبابها و الجهات المسؤولة عنها ، هذا الأمر يفرض تقسيم الوحدات إلى مراكز مسؤولية لكي يتم الربط بين الانحرافات ومراكز الإخفاق في انجاز المستوى المطلوب .

• **تحديد الخطط التفصيلية [77]ص107**. إن عملية تقييم الأداء تتطلب وضع خطط تفصيلية لجميع الأنشطة مع إظهار الموارد و الإمكانيات البشرية و المادية اللازمة لتنفيذها والتي تضمن تحقق الأهداف الموضوعية وبأقل التكاليف كما يشترط في الخطط أن تكون مرنة بحيث تسمح بإجراء التعديلات الضرورية ، وعلى هذا الأساس لا بد أن تحدد الخطط التفصيلية على ضوء مايلي .

- ✓ ضرورة التنسيق بين أهداف الأقسام و الفروع التي تضمها الشركة .
- ✓ ضرورة تغطية الأهداف المحددة لجميع أوجه النشاط في الشركة .
- ✓ ضرورة مساهمة جميع الأفراد في صياغة الأهداف و الذين سوف يساهمون في تنفيذها ضمن حدود مسؤولياتهم .
- ✓ أن تكون الأهداف قابلة للتكيف مع تغيرات الظروف ، ومع ضرورة الالتزام بتنفيذ الأهداف المحددة في حالة تغيير الظروف [78]ص24

• **تحديد معايير التقييم** . في هذه المرحلة لا بد من اختيار المعايير المناسبة لعملية تقييم الأداء ، وكذا الأهداف المرغوب بها ، وذلك راجع إلى تعدد المعايير من اجتماعية وتجارية.. الخ [79]ص225

كما أن معايير الأداء ترمز إلى مؤشرات الأداء و التي تمثل المعلومة التي تساعد المستعمل الفردي أو جماعة لترجمة نشاط الشركة إزاء الأهداف أو اتجاه إتاحة تقييم النتيجة [80]ص26 إن معايير الأداء لا بد أن تمتاز بعدة خصائص و استخدامات يمكن ذكرها كالتالي . [81]ص290

الخصائص . يمكن أن نوجزها كالآتي .

- ✓ أن يتصف المعيار بالواقعية أي إمكانية تنفيذه ، لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة .
- ✓ أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي ، وان كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة .
- ✓ أن يتصف المعيار بالبساطة و الوضوح و سهولة التركيب ، وان لا يحتوي أكثر من معنى.

الاستخدامات . تستخدم هذه المعايير للغايات التالية :

- ✓ إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معنى ومغزى يمكن تفسيرها في ضوءه
- ✓ يستعمل أداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات وتفاديها ، ومحاولة إيجاد الحلول.

• وجود جهاز مناسب للرقابة على الأداء [82]. إن نجاح عملية تقييم الأداء تتطلب وجود جهاز مناسب للرقابة التي تختص بمراقبة التنفيذ الفعلي للأهداف المرغوب بها وتسجيل النتائج المحصلة عليها .

• مرحلة جمع البيانات الإحصائية من الضروري جمع البيانات اللازمة لدراسة الأداء بصورة مفصلة ، ولكافة جوانبه و أنشطته ، وفي هذه المرحلة يتم البحث عن مصادر المعلومات المطلوبة من أجل استخدامها في عملية التقييم حيث يمكن أن تكون هذه البيانات كمية أو كيفية وذلك حسب متطلبات الدراسة.

• مرحلة التحليل الفني و المالي . بعد الحصول على البيانات المطلوبة يتم تحليلها ومن ثم الوصول إلى نتائج معينة ليتم استخراج الانحرافات إن وجدت، و الحكم عليها و محاولة تصحيحها [76]ص245.

2-2. أساسيات تقييم الأداء المالي.

سنحاول في هذا المبحث معالجة كيفية تقييم الأداء المالي داخل مؤسسات التأمين وذلك بذكر أهم الطرق المستعملة في هذا المجال ، انتقالاتنا إلى مصادر المعلومات التي تتم من خلالها عملية تقييم الأداء المالي مع محاولة تبيان مصادر المعلومات الخاصة بشركات التأمين كونها تعتمد على محاسبة خاصة بها لتتوسع في الأخير ونختار الطريقة و الأسلوب المراد به تقييم الأداء المالي داخل هذا النوع من الشركات .

1-2-2. طرق تقييم الأداء المالي .

هناك عدة طرق لتقييم الأداء المالي داخل المؤسسات قصد استخراج الانحرافات و محاولة تعديل الاختلالات ، إلا أننا سنركز اهتمامنا على الطرق الأكثر انتشارا و استعمالا و التي تعتمد على عامل الكم لا الكيف ، كون أن الأداء المالي هو بحد ذاته يعتمد على أرقام و إحصائيات رقمية ، ومن هنا يمكن ذكر أهم الطرق كالتالي :

• بحوث العمليات . RECHERCHE OPERATIONNEL

ترجع هذه الطريقة في بداياتها إلى الحرب العالمية الثانية ، حيث استعملت من طرف الإدارة العسكرية البريطانية بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الحربية المحدودة ، وكانت النتائج التي توصل إليها فريق بحوث العمليات البريطاني تعكس أهداف الإدارة العسكرية مما جعل الإدارة الحربية الأمريكية تستخدم هذه الطريقة ، وبعد النجاح الكبير الذي لقيته بحوث العمليات في المجال الحربي دفع عدة ميادين أخرى لتبني هذا الأسلوب ، و علم الاقتصاد من العلوم السبابة لاستخدامه، حيث يمكن تعريف بحوث العمليات كالتالي.

" هو استخدام الأساليب العلمية لحل المشاكل المعقدة في إدارة إمكانيات الشركة من مواد أولية ، قوى عاملة ، أموال ... الخ، وتهدف إلى اتخاذ القرارات في جميع المجالات وبناء النماذج و الاعتماد عليها" [83]ص10 ، ومن أهم أنواع بحوث العمليات النماذج الرياضية. و الاحتمالية ، نماذج البحث و الاستقصاء و المحاكاة * .

* المحاكاة تعني بها تمثيل الواقع العملي عن طريق بناء نموذج نظري لنظام قائم بالفعل او يتوقع تكوينه مستقبلا وتحديد العلاقة بين المتغيرات المختلفة داخل النموذج الذي تم اختياره.

وتعتبر البرمجة الخطية من أشهر البرامج المستعملة في بحوث العمليات وتعرف على أنها أسلوب رياضي يبحث عن أفضل الطرق باستخدام الموارد المتاحة عن طريق تحويل المشكلة المدروسة إلى علاقات رياضية خطية تهدف إلى دراسة البدائل و الإمكانيات التي تحقق أهداف الإدارة المالية وهو الحصول على أعظم ربح وتخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن ، وتستعمل في : [83]ص5

- تخطيط الإنتاج و الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .
 - تحديد المزيج التسويقي للموارد الخام للحصول على مركب محدد .
 - النقل و اختيار أفضل أسلوب لنقل المنتجات و توزيعها .
- وهذا وفقا لمعاملات أساسية لبناء النموذج ، أولها لا بد من تحديد دالة الهدف و نقصد بها الدالة المراد الوصول إليها سواء تعظيم الربح أو تدنية التكاليف ، وبعدها نقوم بتحديد مجموعة القيود بحيث تشير هذه القيود إلى كميات الموارد المتاحة ، أو بعبارة أخرى طاقات الشركة و يعبر عنها بعلاقات فنية التي تبين ما تحتاج إليه كل وحدة إنتاج من المورد المتوفر .
- وبعد بناء النموذج يوجد عدة طرق [84]ص ص73-152 لعله للوصول إلى الحل الأمثل فيمكن اعتماد الطريقة البيانية أو طريقة السامبلاكس *simplexe* ...وكذلك نجد طريقة المسار الحرج الذي يبحث عن أفضل قناة لتوزيع المنتجات .
- فمن خلال بحوث العمليات و بالأخص البرمجة الخطية فإننا نتمكن من التخطيط و التنبؤ بالمستقبل و بالتالي يمكن أن نراقب النشاط الماضي بالرجوع إلى ما هو مخطط ومن هنا تتحقق عملية تقييم الأداء .

● تسيير الموازنات . GESTION BUDGÉTAIRE.

- تعددت التعاريف المتعلقة بالموازنات التقديرية و يمكن أن نستعرض بعضها فيما يلي.
- " الموازنة عبارة عن تعبير كمي لخطة الأعمال و تساعد في تحقيق التنسيق والرقابة " [85]ص4

- يعرفها معهد التكلفة و المحاسبين الإداريين بانجلترا "خطة كمية و قيمية يتم تحضيرها و الموافقة عليها قبل فترة محددة ، وتبين عادة الإيراد المخطط المنتظر تحقيقه أو النفقات المنتظر تحملها خلال هذه الفترة و الأموال التي تستعمل لتحقيق هدف معين " .

- " أسلوب تقدير يقتض ترجمة القرارات المتخذة من طرف الإدارة مع اشتراك المسؤولين في إعداد برامج تدعى الموازنات "

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الموازنات التقديرية على أنها " هي العملية التي تسمح بالتخطيط وفقا للأهداف المرغوبة والتنسيق بين جميع وحدات الإدارة لتحقيق هذه الأهداف ومن ثم الرقابة وذلك بالرجوع إلى ما تم فعلا مقارنة بما خطط ."

و بالتالي فان إعداد الموازنات التقديرية يتطلب التخطيط و التنسيق و الرقابة [86]ص14 وقد سبق وأن تطرقنا إلى مفهوم التخطيط و الرقابة ، لهذا سنتعرف إلى المقصود بالتنسيق . إن تداخل الوظائف فيما بينها و العلاقات التي تجمعها عند نقاط متعددة يتطلب عند إعداد الموازنات التقديرية لكل وظيفة الرجوع إلى وظيفة أخرى لتزويدها بالمعلومات و هذا ما يتطلب التنسيق بين هذه الوظائف ضمن نظام الاتصال الداخلي للشركة [87]ص11. و لإعداد الموازنات التقديرية نحتاج إلى ثلاث معايير لا بد من توفرها وهي النقدية و الكمية و المالية (التكلفة) ، و نقصد بذلك توفر المعلومات عن الكميات ، وكذا التكاليف و السيولة المتوفرة داخل الشركة [87]ص5، كما انه يوجد عدة أنواع للموازنات التقديرية وفق عدة معايير مختلفة

- من ناحية الفترة

- وحدة القياس

- طبيعة الأعمال

إلا أننا سنركز على طبيعة الأعمال كونها تحدد موازنات كل وظيفة داخل الشركة ، ونجد فيها موازنة التشغيل (الإنتاج ، الشراء...) ، موازنة المالية التي تتضمن خطط التمويل المتعلقة بموازنة الاستغلال، بالإضافة إلى ذلك فهي تختص بالتخطيط و الإنفاق في المشاريع الاستثمارية التي ترغب الشركة القيام بها .

ومن جملة مزايا استعمال الموازنات التقديرية نذكر أهمها [88]ص140

- إلزام الإدارة بالتخطيط على أساس اقتصادي سليم بالنسبة للإمكانيات المتوفرة لديها .
 - الوقوف على مدى تحقيق الأهداف الموضوعية ، وهذا ما يعني عملية الرقابة .
 - استخراج الانحرافات و محاولة معرفة الأسباب و تعديل الاختلالات. [89]ص62
- ومن جملة المزايا السابقة يتحقق معنا عملية تقييم الأداء.

• التحليل المالي. ANALYSE FINANCIER.

التحليل المالي هو العملية التي يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط الشركة سواء كانت أنشطة تشغيلية أو مالية ، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى ، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في عملية تقييم الأداء بقصد اتخاذ القرارات . [90]ص3

كما انه يساعد في تقييم مركز المالي للشركة، ومدى فاعلية أنشطتها وكفاءتها ، ويساعد في تقييم أداء الإدارات المختلفة في الشركة ، ويحدد العائد الملائم على الأموال المتاحة ، وتكمن أهميته الكبرى في كونه يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية لكثير من مستخدمي القوائم المالية فهذه القرارات تعتمد بشكل أو بآخر على البيانات الواردة في القوائم المالية و الحصول على معلومات ملائمة قبل اتخاذ قرار معين وذلك بواسطة أساليب لتحليل المعلومات. [91]ص10

وكما يقول André Planchon [92] ص ص 7-8 بان التحليل المالي له دوران هو دراسة القدرة على التسديد وتحقيق التوازن، وهذا ما يقودنا إلى الربحية و المرد ودية لتحقيق هذان الدوران ، إلا انه يحتاج المحلل المالي إلى ثلاث سياسات لتحقيق المرد ودية و الربحية وهي كيفية تخصيص الموارد المتاحة ، سياسة الاستثمار المتبعة وأخيرا سياسة توزيع الأرباح.

ويهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء الشركة من زوايا مختلفة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في الشركة ، وذلك قصد تحديد جوانب القوة و مواطن الضعف ، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالشركة حيث يمكن أن نحصر أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية :

[93]ص74

- تقييم الربحية للشركة.
- تقييم المركز المالي للشركة .
- تقييم المركز الائتماني للشركة .
- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.
- تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول و الخصوم.
- تقييم المركز التنافسي للشركة .
- تقييم قدرة الشركة على الاستمرار من خلال قدرتها على التسديد و توفر السيولة اللازمة .

مما سبق نلاحظ لقيام عملية التحليل المالي يستلزم توفر جانبين هامين هما :

- مصادر المعلومات وهي القوائم المالية .
 - أساليب تحليل المعلومات المتأتية من القوائم المالية .
- نشير إلا أن النقطتين السابقتين، سنتحدث عنهما في المطلبين اللاحقين.

2-2-2. مصادر المعلومات .

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من مصدرين رئيسيين هما [94]ص20

- مصادر معلومات داخلية.
 - مصادر معلومات خارجية.
- و يتوقف اختيار المصدر على حسب طبيعة و أغراض عملية التحليل ، وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كلية أو جزئية ، إلا أننا نحن في صدد تقييم شركة التأمين داخليا و ليس مركزها التنافسي في سوق التأمين ، وبالتالي نحتاج إلى مصادر المعلومات الداخلية ، و التي تعتمد على القوائم المالية إذ تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات لمستخدميها ، وتشمل القوائم المالية عادة قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) ، قائمة التدفقات النقدية ، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى القوائم و الجداول الملحقه.

• - الميزانية العمومية :

تظهر هذه القائمة عناصر الأصول و الالتزامات و حقوق الملكية للشركة في تاريخ معين عادة آخر السنة 31 ديسمبر، حيث تعمل هذه القائمة على تقديم معلومات عن موارد و التزامات الشركة ، وهي تظهر اثر العمليات من ربح أو خسارة خلال الدورة المحاسبية [95]ص132 .

وعند التحدث عن قائمة المركز المالي فإننا نقصد بها الميزانية المالية و ليست الميزانية المحاسبية ، حيث يوجد عدة فروقات سواء كانت في تحديد قيمة العنصر داخل القائمة أو بتبويب عناصرها ، فالميزانية المالية تعتمد على القيمة السوقية في تقييم أصولها مع ذكر فرق التقييم في الجانب الآخر أي الخصوم ، في حين الميزانية المحاسبية تعتمد على القيمة التاريخية في تقييم أصولها كما وانه الميزانية المالية تعتمد في تبويبها وترتيبها لعناصرها على اعتبار السيولة و السنوية في جانب الأصول ، و اعتبار الاستحقاقية و السنوية في جانب الخصوم [96]ص3 بينما

الميزانية المحاسبية فهي تعتمد في عملية ترتيب عناصرها على أرقام الحسابات التي تنتمي إليها
ح/1، ح/2... الخ.

الأصول	القيمة الحقيقية	الخصوم
<u>أصول ثابتة</u>		<u>أموال دائمة</u>
<u>أصول متداولة</u>		حقوق الملكية
قيم الاستغلال		ديون طويلة الأجل
قيم غير جاهزة		<u>ديون قصيرة الأجل</u>
قيم جاهزة		

الشكل رقم (6) صورة عن الميزانية المالية أو المركز المالي [97]

إلا انه يوجد نوع آخر من الميزانيات وهي الميزانية من المنظور الوظيفي [98]ص89 و التي تساعد في أعداد قائمة الموارد واستخداماتها، وهي تشبه الميزانية المالية في ترتيبها وتبويبها، غير أن الأصول تسجل بالقيمة التاريخية الإجمالية، بمعنى لا يتم إنقاص مخصصات الاهتلاك ولا مخصصات المؤونات الموجهة لتغطية الأصول، وإنما يتم إضافتها إلى جانب الخصوم بحجة إنها تكاليف وهمية، وإنما لم تخرج كنفدية من حساب الشركة .

الأصول	المبالغ بالقيمة الإجمالية قبل طرح الاهتلاك و المخصص	الخصوم	المبالغ
-أصول ثابتة		-أموال دائمة	
-أصول متداولة		بالإضافة إلى مانجده في الميزانية المالية من منظور السيولة	
		-مخصص الامتلاك	
		- مخصص المؤونات للمخزونات و باقي الأصول	
		-ديون قصيرة الأجل	

الشكل رقم (7) الميزانية المالية من المنظور الوظيفي [99]ص84

• - قائمة الدخل.

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات الشركة لفترة زمنية معينة، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة و المصروفات التي تتكبدها الشركة لتحقيق هذه المبيعات ، ويمثل الفرق بين هذين من معرفة رصيد الشركة سواء كان ربح أو خسارة [100]ص130.

كما انه في هذه القائمة يمكن تسجيل مدا خيل أو إيرادات أخرى عدا المبيعات وكذا المصروفات خارج دورة الاستغلال وذلك قصد معرفة الحالة الحقيقية للشركة من ربح أو خسارة وفي هذه القائمة يتم تسجيل فقط المداخل و المصروفات التي استحققت بمعنى التي تمت فعلا ولا تتعلق بالدورة المالية.

ويمكن أن نستعرض أهم النقاط التي تهدف إليها هذه القائمة كالتالي [90]ص5.

- تمكين المالكين من التعرف على النتائج استثماراتهم .
- تسهيل مهمة الدائنين لضمان سلامة أوضاع الشركة وضمان أموالهم.
- تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط و الرقابة وتوزيع الأرباح.
- تمكين المحللين من تقييم البدائل الاستثمارية في مختلف المشروعات .

• - قائمة التدفقات النقدية.

تساعد قائمة التدفقات النقدية في التعرف على الأوضاع المالية للشركة موضوع التحليل وتكمن أهميتها في تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات ،التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر عن كونه يمثل تدفقا نقديا داخلا للشركة أو خارجا منها ، مما يساعد على معرفة نقاط القوة و الضعف، من حيث قدرة الشركة على توليد النقد وهو العنصر الذي يستعمل في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو الطويل [99]ص190 .

إلا انه تجدر الإشارة إلى التمييز بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الموارد والاستخدامات حيث هذه الأخيرة تبين التغيير في عناصر الميزانية من سنة إلى أخرى، معتمدة في ذلك على الميزانية من المنظور الوظيفي (كما سبق وان ذكرناها)، بينما قائمة التدفقات النقدية فهي تبين كل التدفقات النقدية لأنشطة الشركة سواء كانت تشغيلية أو تمويلية أو استثمارية، ومن أهم استعمالات هذه القائمة نذكر [100]ص156 .

- بيان الكيفية التي استخدم فيها النقد المتوفر في الشركة سواء في عمليات التشغيل أو الاستثمار أو التمويل وبالتالي الحكم على الكفاءة .
- بيان الكيفية التي تحصلت فيها الشركة على النقد سواء من عمليات التشغيل أو الاستثمار أو التمويل وبالتالي الحكم على الربحية .
- بيان مدى الملائمة بين مصادر الأموال (من حيث المدة) و التوظيفات من حيث النوع (متداولة ثابتة) ، والمقصود بها بان الأموال طويلة الأجل تمول أصول طويلة الأجل و العكس حيث لا يمكن أن تمول الأصول طويلة الأجل بأموال قصيرة الأجل (قاعدة في التسيير المالي) .

● قائمة التغير في حقوق الملكية.

هذه القائمة تعرض التغيرات الحاصلة في حقوق الملكية ، وتوضح النقاط التالية: [101]ص
ص145-146

- صافي الربح أو الخسارة عن الفترة والتي تكون عادة سنة.
 - جميع المعاملات مع أصحاب حقوق المساهمين، والإفصاح عن التوزيعات التي قدمت لهم
 - رصيد الأرباح و الخسائر المرحلة في بداية الفترة ، قصد إبراز التغيرات الحاصلة في السياسات المحاسبية .
 - تسوية أرصدة أول المدة وصولاً إلى أرصدة آخر المدة لكل عنصر من عناصر حقوق الملكية.
- بالإضافة إلى الأرباح و الخسائر فإنه يتم إيضاح التغير الحاصل في رأس المال ، وكذا الاحتياطات بكل أنواعها ، و المؤونات و المخصصات الأخرى .

2-2-3. أساليب تحليل المعلومات حسب التحليل المالي.

لكي نقوم بعملية تقييم الأداء المالي وفقاً لمنهج التحليل المالي هذا يتطلب اختيار أسلوب التحليل كون أن التحليل المالي تدرج ضمنه مجموعة من الأساليب نذكرها .

• التحليل الأفقي.

يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية أي أن المقارنة تتم بين قيمة العنصر ذاته ، ولكن على مدار عدة سنوات ، ويطلق على هذا النوع من التحليل بالتحليل الاتجاهات . [102]ص175

و التحليل المقارن هو احد أشكال القوائم المالية المقارنة وذلك بإظهار التغيير في العنصر التي تم مقارنته سواء عن طريق قيمة مطلقة أو نسبة مئوية وليكون هذا الأسلوب أكثر واقعية لابد أن تتم الدراسة على فترة زمنية أطول أي تفوق السنتين.

• التحليل الراسي [103]ص38.

يعرف هذا النوع من التحليل بأنه التعبير عن كل عنصر في القوائم المالية كنسبة لعنصر معين مشار إليه بمبلغ الأساس والذي يساوي 100 % أي ما يعادل إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي وإيرادات التشغيل في قائمة الدخل وصافي الزيادة في التدفقات النقدية خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية ، وبالتالي هذا التحليل هو عبارة عن دراسة هيكلية تهدف إلى تحويل عناصر القوائم المالية إلى وحدات موحدة أو مشتركة في أساس معين هو إجمالي الأصول أو المبيعات، يمكن من خلالها إجراء مقارنات أكثر فائدة، وتعرف تلك القوائم بالقوائم المالية المقارنة أو الزمنية بالنسب المئوية .

ومن أهم الصفات التي يقدمها هذا النوع من التحليل نذكر.

-إظهار التغيرات و الاتجاهات الرئيسية لعناصر القوائم المالية.

- موقع الشركة محل التحليل مقارنة مع مؤسسات أخرى منافسة في نفس المجال للحكم على الأداء الاقتصادي .

• التحليل بالنسب المالية.

يعتبر هذا الأسلوب الأكثر انتشارا في العالم كونه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم الأداء في المجالات الربحية ، السيولة (الملاءة)، الكفاءة في إدارة الأصول و الخصوم .

وتعرف النسب المالية بأنها العلاقة التي تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية ، وقد تتواجد العناصر التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه العناصر في قائمتين مختلفتين [104]ص51، حيث انه يوجد أنواع عدة من

النسب المالية المستعملة بغرض تحليل المعلومات وتقييم الأداء [105]، وتجدر الإشارة إلى أن النسب المالية تختلف من نشاط إلى آخر فالنسب المالية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية تختلف عن النسب المستعملة في المؤسسات المالية ، وذلك راجع لحكم اختلاف النشاط وكذا خصائص المؤسسات المالية كما انه لا يستعمل نفس المخطط المحاسبي .
إلا أن عند اعتماد أسلوب النسب فان ذلك يتطلب وجود معيار لمقارنة النسب المحسوبة، وفي هذا الصدد يوجد عدة معايير للمقارنة نذكرها كالتالي .

✓ المعايير المطلقة .

يقصد بالمعايير المطلقة قيم أو معدلات متعارف عليها في مجال التحليل المالي بمعنى آخر أن المعايير المطلقة هو وجود خاصية مشتقة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة مشتركة بين جميع المؤسسات التي تعمل في نفس المجال لتقاس بها التقلبات الواقعية .
ورغم اعتماد المعيار المطلق ، إلا انه من ناحية لجوء المحلل المالي إليه محدود وضعيف لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين مؤسسات متعددة ومن قطاعات مختلفة في طبيعتها وفي عمرها التشغيلي وفي حجمها ، يتم عليه تحديد قيمة مطلقة لهذه النسبة أو تلك ، وهذا ما يجعل قبوله ضعيفا . [94]ص84

المعايير الصناعية . [70]ص701

في الحقيقة هذا النوع من المعايير يأتي من واقع المؤسسات المماثلة التي تعمل في السوق وتسمى بالمعايير الصناعية ، وهو إيجاد متوسط العلاقة لكل نسبة للمؤسسات التي تعمل في قطاع معين بحيث تصبح هذه العلاقة بمثابة معايير تقارن بها المؤسسات التي تعمل في هذا القطاع، ويفترض في هذا النوع من المعايير أن تكون المؤسسات متماثلة من حيث الحجم و الموقع الجغرافي ونوع الموجودات المستخدمة وغيرها ، إلا انه ليس من السهولة الحصول على نوع من التماثل مما يجعل المقارنة ضعيفة.

✓ المعيار التاريخي . [94]ص85

وهو ما يعرف بالمقارنة عبر الزمن ، حيث يشتق هذا المعيار من واقع الشركة ذاتها ولذلك فهو يجسد صورة الأداء السابق خلال فترة زمنية محددة ، و بالتأكيد فان هذا المعيار سوف يساعد في دراسة اتجاهات نسب السنة الحالية مع مثيلاتها من متوسطات السنوات السابقة مما

يعطي القدرة على مقارنة أداء الشركة نفسها على مدار الفترات الزمنية المتعاقبة ، الأمر الذي يساعد في تقييم الأداء الحالي مع الأداء السابق لتبيان تطور الشركة من حيث الأداء .

4-2-2 . القوائم المالية لشركات التأمين.

مادام القوائم المالية تأتي من عملية المحاسبة لا بد أن نتطرق إلى محاسبة شركات التأمين قبل الانتقال إلى القوائم المالية لها ، فمؤسسات التأمين كغيرها من المؤسسات الاقتصادية ملزمة على مسك مجموعة من السجلات بالنسبة لكل فرع من فروع التأمين التي تمكنه من معرفة نتيجة الأنشطة التأمينية و المركز المالي للشركة ككل ، ولقد تعددت الطرق لمسك الدفاتر المحاسبية من بينها.[47]ص ص294-296

1- **الطريقة الإيطالية .** تعتمد على مجموعتين ،دفتر اليومية ، دفتر الأستاذ ، إلا أن هذه الطريقة تتلاءم مع الشركات الصغرى.

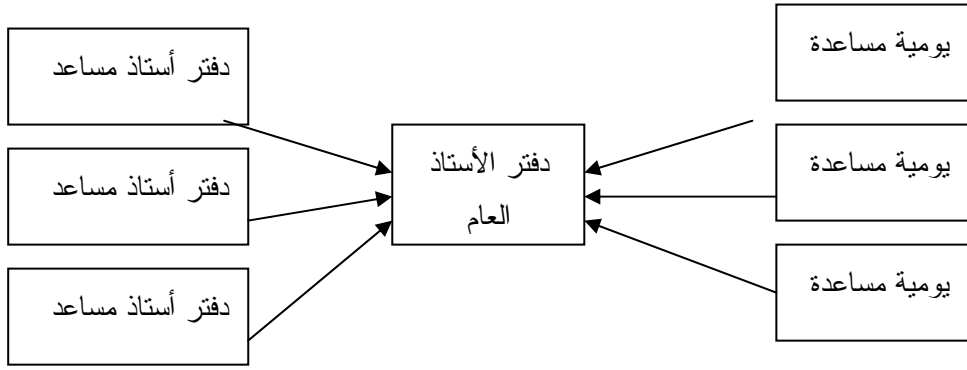
2- **الطريقة الانجليزية .** تعتمد على مسك دفاتر مساعدة ،بها البيانات التفصيلية وتضبط الأعمال اليومية من خلالها ونجد فيها.

- يوميات مساعدة . تستخدم شركات التأمين العديد من اليوميات المساعدة مثل اليومية النقدية (الصندوق و البنك)، يومية الأقساط (حسب فرع التأمين) ، يومية التعويضات (حسب فرع التأمين)، يومية العمولات للعمليات التأمينية التي يتوسط فيها وكلاء التأمين في إبرام العقد، يومية الحسم وهذا في حالة التأمين المباشر دون توسط الوكيل يحصل المستأمنين على حسم لقاء توفير عمولة الوكيل

ويتم الترحيل من اليومية إلى دفتر الأستاذ بقيود مركزية أو إجمالية نصف شهرية أو شهرية ومنه إلى دفتر الأستاذ العام.

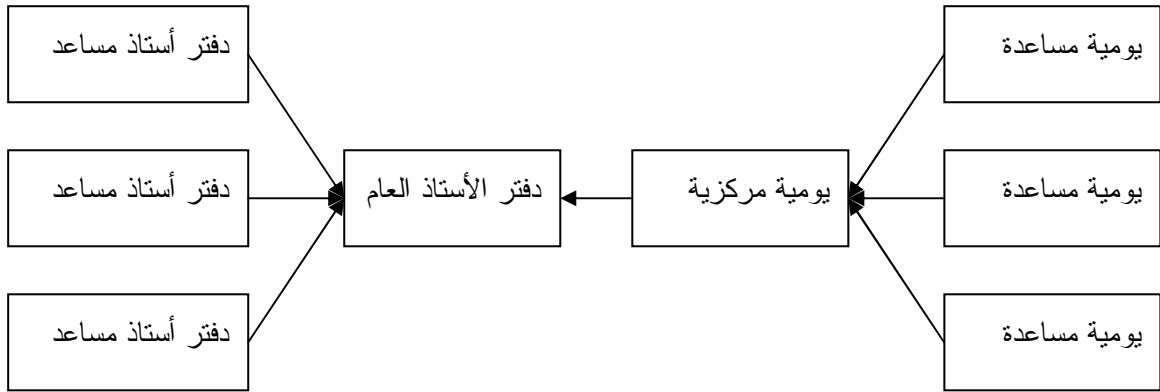
- دفاتر أستاذ مساعدة . تفتح عند حاجة الإدارة إلى بيانات مفصلة عن الحركة اليومية لدى الشركة فمثلا يفتح لكل مستأمن بطاقة يسجل فيها رقم وثيقة التأمين وتاريخ استحقاقها وغير ها من المعلومات الضرورية.

و الشكل التالي يبين الطريقة الانجليزية .



الشكل رقم (8) الطريقة الانجليزية لمسك الدفاتر المحاسبية [47]ص 295

3- الطريقة الفرنسية. هي طريقة المراحل الأربع بحيث تختلف عن الطريقة الإنجليزية في مسك يومية مركزية ترحل إليها البيانات من اليوميات المساعدة ثم ترحل بياناتها إلى دفتر الأستاذ العام حسب الشكل التالي



الشكل رقم (9) الطريقة الفرنسية لمسك الدفاتر المحاسبية [47]ص 286

كما أن محاسبة شركات التأمين تتمتع بعدة خصائص نذكرها على النحو التالي . [106]ص 185

- تخضع محاسبة التأمين لأحكام وقوانين مختلفة عن باقي الشركات وأنواعها .
- المخاطرة وعدم التأكد واعتمادها على الاحتمالات وحاجتها إلى خبراء لاحتساب الأخطار .
- التسوية الجردية الكثيرة .
- تعدد أنواع النشاطات مما يترتب إعداد حسابات ختامية لكل نوع .

كل هذه الخصائص ، وكذا الطريقة المحاسبية المختارة لمعالجة البيانات المحاسبية تستعمل لإعداد القوائم المالية قصد تحليلها ومعرفة حالة الشركة في آخر السنة .

للإشارة نحن سنحاول في هذه الدراسة تقييم الأداء المالي لشركات التامين الجزائرية وفقا لمعايير دولية لا يتم التعامل بها في الجزائر، لان شركات التامين الجزائرية لا تستعمل التحليل المالي، إلا أنها تطبق عليها في حالة تم تقييم أداءها من طرف مؤسسات تقييم عالمية، إلا أن مشكلة الفروقات في استعمال الطرق المحاسبية في إعداد القوائم المالية يعتبر معوقا في عملية التقييم ويجعلها غير صحيحة 100% ، لذا سنحاول إظهار أهم الفروقات الموجودة ومحاولة تداركها ، وذلك ضمن استطاعتنا لجعل عملية التقييم أكثر شفافية .

ففي الجزائر نستعمل المخطط المحاسبي الخاص بشركات التامين وإعادة التامين (pcs)، أما الأنظمة الدولية لقياس أداء شركات التامين اعتمدت على المعايير المحاسبية الدولية في إعداد قوائمها المالية حيث كانت مصر والأردن ولبنان من الدول العربية السبابة لاعتماد هذا المخطط المحاسبي، بالإضافة إلى فرنسا و العديد من الدول في العالم هي أيضا تستعمل المعايير المحاسبية الدولية من طرف شركات التامين ومن أهم الفروقات نذكر :

• من ناحية الشكل .

ففي الجزائر ووفقا إلى pcs والمجلس الأعلى للتقنية الحسابة ، يلزم شركات التامين بإعداد الميزانية المحاسبية العامة وكذا جدول حسابات النتائج حيث يمكن نستعرضهما في (الملحقين رقم 1-2)

حيث أن الميزانية المحاسبية يمكن أن نحولها إلى ميزانية مالية وذلك بإعادة تقييم مجوداتها (أصولها)، وهذه الأخيرة سنحاول مقارنتها مع الميزانية العمومية المعدة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية [47]ص402(انظر الملحق رقم 3) من الملاحظ أن كلتا الميزانيتين تعتمد على مبدأ السيولة والسوية في ترتيب أصولها ، وعلى مبدأ الاستحقاقية و السوية في ترتيب خصومها.

أما قائمة الدخل فان المعايير المحاسبية الدولية [107]ص194 تفرق بين قائمة الإيرادات و المصروفات (انظر الملحق رقم 4) ، ويقصد بقائمة الإيرادات و المصروفات بالقائمة التي تقوم بحساب فائض أو عجز العمل التشغيلي أو الاستغلالي [106]ص205 بينما قائمة الدخل تأخذ نتيجة قائمة المصروفات والإيرادات وتضيف عليها كافة المصروفات و الإيرادات خارج العملية الاستغلالية لنتحصل في الأخير على نتيجة الدورة(انظر الملحق رقم 5) ، إما في خصوص جدول حساب النتائج وفقا pcs فهو يجمع بين القائمتين حيث أن ح/83 هو المقصود به فائض

أو عجز قائمة الإيرادات والمصروفات و النتيجة ح/88 يقصد به نتيجة الدورة حسب المعايير الدولية .

• **من حيث المضمون . أي الحسابات في حد ذاتها.**

- **الفرق الأول .** هو في المخصصات الفنية انظر (الفصل الأول –المبحث الثالث – المطلب الثاني) .ففي الجزائر لايفرق في المخصصات التقنية حسب فرع التامين بل توضع المخصصات لنشاط الشركة ككل .
- **الفرق الثاني .** حسب pcs يوجد ح/3 المتمثل في الحسابات التالية * ح/31 مواد ولوازم ح/37 مخزون داخلي ،ح/38 مشتريات .وهي تخص كل المستلزمات الداخلة في العملية التشغيلية وتظهر في الميزانية المالية ضمن قيم الاستغلال وتحت فرع أصول متداولة ، بينما في الميزانية حسب المعايير الدولية لا تظهر هذه العناصر، ونجدها في قائمة الدخل بقيمة ما تم إنفاقه في السنة تحت عنصر مصروفات إدارية وعمومية، بينما نجدها في جدول حسابات النتائج بقيمة ماتم استهلاكه فقط .
- **الفرق الثالث.** فيما يخص الديون الفنية التي نجدها في pcs فهي كل الديون أو التعويضات المحتمل وقوعها لذا وضعت المخصصات لتغطية هذه الديون لكن بالنسبة إلى الميزانية حسب المعايير الدولية فهي لاتظهر هذا النوع من الديون.

• **حسب التقييم .**

- حسب إعداد الميزانية المالية المستخرجة من الميزانية المحاسبية حسب pcs فانه يتطلب إعادة تقييم الأصول وإظهارها بالقيمة السوقية مع تبيان فرق إعادة التقييم في جانب الخصوم لبقاء التوازن قائما بين الأصول و الخصوم .
- أما بالنسبة للميزانية المالية المعدة بواسطة المعايير الدولية فإنها تلزم على إبقاء الأصول الثابتة بالقيمة التاريخية أو الصافية بعد طرح الاهتلاك ، وهذا إذا ما كانت هذه القيمة اقل من القيمة السوقية (غالبا ما تكون كذلك وذلك راجع إلى أن القيمة الصافية تنقص من عام إلى آخر) . [108] ص352

* ح/3 هو حساب المخزونات حسب المخطط المحاسبي الجزائري ونقصد بالمخزونات في شركات التامين التي

تقدم الخدمات هي كافة اللوازم الداخلة في العملية الاستغلالية من لوازم مكتبية

و بالنسبة للأصول المالية (استثمارات مالية) يوجد نوعين:

✓ المقيمة بالعملة الصعبة وفي هذه الحالة لا بد من إعادة تقييمها بالقيمة السوقية والسعر

الساري للعملة الصعبة كل 3 أشهر [109]ص108

✓ أما الأوراق المالية بالعملة المحلية فإنها تظهر في الميزانية بالقيمة الأقل سواء كانت

السوقية أو التاريخية وهنا نجد حالتين : [107]ص211

أ- القيمة السوقية > القيمة التاريخية ، فإنها اوجب وضع مخصص لهذا الانخفاض وتظهر قيمة الأوراق بالقيمة التاريخية - المخصص.

ب-القيمة السوقية < القيمة التاريخية فإنها تظهر بالقيمة التاريخية.

لذا عند تقييمنا لشركة جزائرية وهو ما سنعالجه في الفصل التالي فإننا سنحاول:

- توليف الميزانية المالية حسب PCS مع الميزانية المنجزة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية .

- سنستخدم علاقات و نسب تقييم دولية والتي سنراها في المبحث الثالث.

- سنستغني عن المعايير المطلقة ونستعمل المعيار التاريخي للشركة مادام لا يوجد معيار اقتصادي خاص بالسوق الجزائرية وذلك للتقليل من فشل التقييم ونسبة الخطأ .

3-2. أسلوب النسب المالية كأداة لتقييم الأداء المالي.

إن من أهم الإدارات المتواجدة في شركات التامين هي إدارة الأصول والخصوم [7]ص ص 340-341 و التي نقصد بها إدارة ممتلكات الشركة، فإدارة الخصوم تعنتي بالمخصصات لأنها تمثل الجانب الأكبر منها بحجة أن المبالغ المتوقع دفعها للمؤمنين أو المستفيدين خلال فترة التامين، وغالبا ما تكون سنة تضاف إلى حساب المخصصات وينخفض رصيد المخصصات ورصيد النقدية نتيجة لدفع الشركة بعض التعويضات أو الدفعات وتخسر الشركة في حالة زيادة المدفوعات على قيمة المخصصات وبالتالي ينخفض رصيد حقوق الملكية بما يعادل تلك الزيادة و العكس .

أما فيما يخص إدارة الأصول المتمثل أصلا في هيكل أصول الشركة أي محفظة الاستثمارات وهي خليط من الأوراق المالية و الاستثمارات العقارية و الرهانات، وقروض إلى جانب استثمارات أخرى ،حيث تقوم سياسة الاستثمار داخل هذا النوع من الشركات على ركيزتين أولهما استثمار أقساط التامين فور استلامها ، وهو ما يعني أن قيمة أقساط التامين تنعكس في جانب

الأصول بزيادة الاستثمارات ، بينما تنعكس في جانب الخصوم على شكل مزيد من المخصصات التي يخصم منها ما يدفع كتعويضات أو دفعات للمؤمن لهم أو المستفيدين ، و الركيزة الثانية هي اعتبار رأس المال و الاحتياطات بمثابة هامش أمان لمواجهة أي خسائر قد تنجم عن انخفاض قيمة تلك الاستثمارات أو زيادة في التعويضات (كل المخاطر التي ذكرناها في المطلب الرابع من المبحث الأول في الفصل الأول).

نتيجة ماسبق ذكره وكذا الخصوصية التي تتمتع بها شركات التأمين المتمثلة في تجميع المدخرات من الأفراد بغرض إعادة استثمارها أو بغرض تعويضهم عن أي خسائر يتعرضون لها نتيجة وقوع الخطر المؤمن ضده ، وكذا استخدام أموال الغير في تمويل استثماراتهم حيث تمثل أموال الغير تقريبا 70% من إجمالي أموال شركات التأمين ، هذا ما يقودنا إلى دراسة أهم نقطة في جوانب التحليل المالي وهي الملاءة *solvabilité* *، وكما سبق وان اشرنا إننا سنستعمل مؤشرات تقييم عالمية [110] معتمدين في ذلك على شركة *standardandpoors* كون انه يتم الاعتماد عليه عالميا لتنقيط الشركات و ترتيبها من الأفضل إلى الاسوء، وكذا نظام *IRIS* الأمريكي، كونه يندرج ضمن نظام الإنذار المبكر وبالتالي يمكن معرفة الاختلالات الحاصلة في الشركات المقيمة ومحاولة تداركها ، حيث هذا الأخير يفصل بين نوع النشاط لشركات التأمين، إن كان تأمين على الحياة أو تأمين الممتلكات .

2-3-1. نظام IRIS لشركات التأمين على الحياة.

هو نظام أعده اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا *NAIC* ضمن أيطار نظام الإنذار المبكر حيث يستخدم نسب و مؤشرات للتنبؤ بمدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها ، معتمدين في ذلك على الخبرة السابقة للشركات التي واجهت صعوبات مالية .
تتكون النسب المستعملة في شركات التأمين على الحياة من مجموعتين

- المجموعة الأولى .نسب الاختبارات المالية نذكر أهم النسب كالتالي

فائض العام الحالي – فائض العام السابق

$$\checkmark \text{-معدل التغير في الفائض} = \frac{\text{فائض العام الحالي} - \text{فائض العام السابق}}{100^*}$$

فائض العام السابق

نقصد بالفائض هو التغير في حقوق الملكية * للعام الحالي مقارنة بالعام السابق .
تعطي هذه النسبة صورة عامة عن النتائج النهائية للنشاط زيادة أو نقصا ، حيث تدل الإشارة على اتجاه التغير الذي حدث بينما توضح القيمة الأهمية النسبية لهذا التغير.

$$\checkmark \text{ - نسبة صافي فائض مزاولة النشاط} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات - إجمالي المصروفات}}{100^*}$$

إجمالي إيرادات

نقصد بالنشاط هو النشاط التأميني فقط، حيث يمكن أن نعيد صياغة النسبة كالتالي .

$$\checkmark \text{ نسبة صافي الفائض [46]ص195} = \frac{\text{رقم الأعمال - مصروفات العملية الاستغلالية}}{100^*}$$

رقم الأعمال

هذه النسبة تسمح بمعرفة نتيجة دورة الاستغلال مقارنة مع المبيعات

العمولات والمصروفات

$$\checkmark \text{ نسبة العمولات المصروفات إلى إجمالي الأقساط [111]ص52} = \frac{100^*}{\text{إجمالي الأقساط}}$$

تعكس هذه النسبة قيمة العمولات و المصروفات المتضمنة في سعر البيع أي الأقساط وذلك لتحديد هامش الربح المتضمن في سعر البيع.

ضعف صافي الدخل من الاستثمارات

$$\checkmark \text{ نسبة صافي الدخل من الاستثمارات} = \frac{100^*}{\text{قيمة الأصول أول العام + قيمة الأصول آخر العام} - \text{صافي الدخل من الاستثمار}}$$

ونقصد بالدخل من الاستثمارات هي النتيجة خارج الاستغلال التي نجدها في جدول حساب النتائج، وتعطي هذه النسبة مؤشرا قويا للحكم على كفاءة السياسة الاستثمارية لشركة التأمين، حيث لا بد أن تكون هذه النسبة موجبة وان تتجاوز 4% وان لا تتجاوز 9%

قيمة الأصول غير المعترف بها

* حقوق الملكية = رأس المال + جميع الاحتياطات (بما فيها المؤنات و المخصصات التقنية)

✓ -نسبة الأصول غير المعترف بها إلى الأصول المعترف بها [112]ص303 = _____

قيمة الأصول المعترف بها

نقصد بالأصول المعترف بها هي الأصول سريعة التخلص منها بمعنى أصول سائلة ، أما الأصول غير المعترف بها هي العكس أي الأصول الثابتة في الميزانية المالية .
وتهدف هذه النسبة إلى تبيان مدى قدرة الشركة في الحصول على السيولة الفورية من خلال التخلص من أصولها ومقارنتها مع الأصول التي يصعب التخلص منها .

قيمة العقارات

✓ -نسبة قيمة العقارات إلى حقوق الملكية = _____ *100

حقوق الملكية

توضح هذه النسبة جزء من حقوق الملكية المتمثل في صورة عقارات والتي يصعب التخلص منها في حالة الاضطرابات مما قد تضع الشركة في حالة عسر مالي لذا لا بد أن لا تتجاوز قيمة العقارات قيمة حقوق الملكية .

الأموال المستثمرة في شركات أخرى

✓ - نسبة الاستثمار في شركات أخرى = _____ *100

حقوق الملكية

تمثل هذه النسبة استثمارات شركات التامين في شركات أخرى أي المساهمة في رأس مالها بحيث يتم مقارنتها مع حقوق الملكية حيث تتميز هذه الاستثمارات بطول الفترة ،لذا يفضل استخدام أموال حقوق المساهمين وليس أموال حملة الوثائق ، و بالتالي أن لا تتجاوز 100% .

عمولات إعادة التامين الصادر

✓ نسبة عمولات إعادة التامين الصادر من رأس المال = _____ *100

حقوق الملكية

الذي يميز فرع التامين على الحياة هو عدم الاستخدام الواسع إلى إعادة التامين كون الأقساط متقاربة بالنسبة إلى وثائق التامين لهذا إذا كانت النسبة كبيرة فهذا يعبر على وجود صعوبات تواجهها الشركة وقد لجأت إلى إعادة التامين.

● المجموعة الثانية . نسب اختبارات الاستقرار لنشاط التامين و الاستثمار

التغير في قيمة الأقساط

$$\checkmark \text{ نسبة التغيرات في الأقساط المحصلة} = \frac{\text{أقساط العام السابق}}{100^*}$$

تبين هذه النسبة معدل نمو مبيعات الشركة وبالتالي زيادة حصتها السوقية. وهي تعكس التطور الحقيقي لإنتاج الشركة، حيث لا بد أن تكون إشارة موجبة لتعكس التطور الحاصل.

$$\checkmark \text{-التغير في نسبة الزيادة في المخصصات الفنية إلى إجمالي الأقساط} = \frac{\text{المخصصات الفنية في أول العام} - \text{المخصصات الفنية في آخر العام}}{\text{أقساط العام السابق}}$$

مجموع الإقساط المحصلة

تعكس هذه النسبة الجزء من الأقساط الموجه لتغطية التزامات مستقبلية الناشئة عن إصدار وثائق جديدة، وذلك في ظل ثبات النسبي لهيكل محفظة وثائق التأمين.

2-3-2. نظام IRIS لشركات التأمين على الممتلكات

في هذا النوع من الشركات يمكن تقسيم النسب المستعملة إلى

- نسب النشاط الكلي للشركة. تتكون من النسب التالية [113] ص 9

صافي الإقساط

$$\checkmark \text{ نسبة الأقساط إلى الفائض} = \frac{\text{صافي الإقساط}}{100^*}$$

حقوق الملكية

وتعكس هذه النسبة مدى مساهمة الأقساط في تشكيل حقوق الملكية بمعنى ما قدرة الشركة لتعويض المؤمنين من حقوق الملكية، وبالتالي قدرة الشركة على تحمل الأخطار يجب أن لا تتجاوز 300 % [114] ص 13.

التغير في قيمة الأقساط الصافية

$$\checkmark \text{ نسبة التغيرات في الاكتتاب} [115] \text{ ص 37} = \frac{\text{صافي الأقساط للعام السابق}}{100^*}$$

صافي الأقساط للعام السابق

لا بد أن تكون الإشارة موجبة لان هذه النسبة تعكس معدل نمو الشركة في ها النوع من التأمينات، حيث أن الزيادة تكون بدخول زبائن جدد وذلك بفضل تقديم أنواع جديدة من التأمينات أو دخول أسواق جديدة أي مناطق جغرافية جديدة.

- نسب الربحية. تدرج ضمنها مجموعة من النسب.

✓ **نتائج عمليات التأمين الإجمالية [112] ص 306 = (معدل الخسارة عن سنتين + معدل**

المصروفات لسنتين) - معدل الاستثمارات عن سنتين

التعويضات التحميلية عن سنتين

$$100^* \frac{\text{صافي الأقساط لسنتين}}{\text{معدل الخسارة لسنتين}} =$$

صافي الأقساط لسنتين

المصروفات العمومية و الإدارية عن سنتين

$$100^* \frac{\text{صافي الأقساط عن سنتين}}{\text{معدل المصروفات عن سنتين}} =$$

صافي الأقساط عن سنتين

صافي الدخل من الاستثمار عن سنتين

$$100^* \frac{\text{صافي الأقساط عن سنتين}}{\text{معدل الاستثمار}} =$$

صافي الأقساط عن سنتين

تسمح هذه النسبة لإعطاء مؤشرا عن متانة المركز المالي للشركة ، حيث انها تقيس ربحية الشركة عن نتائج عملياتها في مجال التأمين في المدى الطويل ويفضل أن تكون اقل من 100%.

صافي الدخل من الاستثمار

$$100^* \frac{\text{متوسط قيمة الأصول المستثمرة في سنتين}}{\text{عائد الاستثمار [116]}} =$$

متوسط قيمة الأصول المستثمرة في سنتين

تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة الاستثمارية لشركة التأمين وتعطي مؤشرا جيدا على جودة محفظة الاستثمارات .

الفائض المعدل للعام الحالي - الفائض المعدل للعام السابق

$$100^* \frac{\text{الفائض المعدل للعام السابق}}{\text{التغير في الفائض}} =$$

الفائض المعدل للعام السابق

حيث أن الفائض المعدل = حقوق الملكية + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة

0.5 (مصاريف عمومية وإدارية وعمولات * مخصصات)

$$\frac{\text{مصاريف الحصول على العمليات المؤجلة}}{\text{صافي الأقساط}} =$$

صافي الأقساط

تعطي هذه النسبة مؤشرا عن التحسن أو الخلل الذي طرا على المركز المالي للشركة.

• نسب السيولة . نجد فيها

$$\checkmark \text{ الخصوم إلى الأصول السائلة [117] ص6 = } \frac{\text{الخصوم}}{\text{الأصول السائلة}} \times 100^*$$

لا بد أن تفوق هذه النسبة 100% حيث تعطي هذه النسبة مؤشرا على مدى استجابة شركات التأمين لأي مطالب مالية بمعنى تبيان القدرة على التسوية العاجلة . ويقصد بالأصول السائلة هي الأصول المتداولة.

رصيد الوكلاء و الأقساط تحت التحصيل

$$\checkmark \text{ رصيد الوكلاء و الأقساط تحت التحصيل إلى الفائض = } \frac{\text{رصيد الوكلاء و الأقساط تحت التحصيل}}{\text{الفائض}}$$

تعطي هذه مؤشرا يوضح إلى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصل قد لا يتحقق وبالتالي لا بد أن تكون هذه النسبة صغيرة .

• نسب الاحتياطات الفنية . نجد فيها

التغير في الاحتياطي عن سنة

$$\checkmark \text{ التغير في الاحتياطي = } \frac{\text{التغير في الاحتياطي عن سنة}}{\text{الفائض للعام السابق}} \times 100^*$$

تعطي هذه النسبة مؤشرا على دقة الاحتياطات الفنية التي تم تكوينها في العام السابق حيث يقاس التغير في الاحتياطات بالتغير في التعويضات للسنة الحالية و التي سبقتها .

العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة

$$\checkmark \text{ عجزا والفائض الاحتياطات المقدرة إلى الفائض [118] ص15 = } \frac{\text{العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة}}{\text{الفائض}} \times 100^*$$

حيث إن العجز أو الزيادة للاحتياطات المقدرة هو الفرق بين الاحتياطات المقدرة المطلوبة واحتياطي هذا العام .

تفيد هذه النسبة في دقة التنبؤ بالاحتياطات .

3-3-2. نظام ستا ندر اندبور في تقييم شركات التامين.

يعتبر نظام ستا ندر اندبور نظام تقييم دولي يعتمد على التنقيط لتصنيف الشركات ونقصد بالتنقيط. [119]ص5(هي نقطة الصلابة المالية التي تعتبر فكرة ستا ندر اندبور على قدرة المؤمن على الالتزام أو الارتباط ماليا ليوافه المؤمن له ، كما انه ليس نصيحة أو توصية موقعة أو إجراء مفروض على المؤمن له وإنما هو تقييم كلي للشركة، يتم من خلاله معرفة حالة الشركة المقيمة ويمكن الاعتماد عليه لتدارك النقائص) و الذي يعتمد على عدة معايير نذكرها.

-الأخطار المحيطة [120]ص1 . ونقصد بها المحيط الاقتصاد الكلي ، التسوية ، القانون ، المحاسبة ، تحليل المنافسة ، هيكل السوق ، موانع الدخول إلى السوق ، عرض البدائل ، مراحل دورة التامين وإعادة التامين .

● مركز المنافسة [121]ص40 . تعني القدرة على زيادة رقم الأعمال ، تحليل تركيبية المحفظة ، تحليل النوعية (عرض المنتجات ، قنوات التوزيع ، سياسة العلامة)، وتحديد نقاط القوة والضعف .

● -الإدارة الإستراتيجية [122] . لا بد من تحديد الأهداف الإستراتيجية ، والقدرة على إدخال الإستراتيجية في التنظيم ومحاكاة المخطط و المراقبة في المكان ،بالإضافة إلى احترام النقابة الحكومية .

- أداء العمليات . هي القدرة لجلب جزء من مركز المنافسة وإدخال إنتاج استراتيجي لذا لا بد من تحليل المر دودية ، وتنويع مصادر المداخل ،وكذا مرد ودية الأعمال الجديدة.

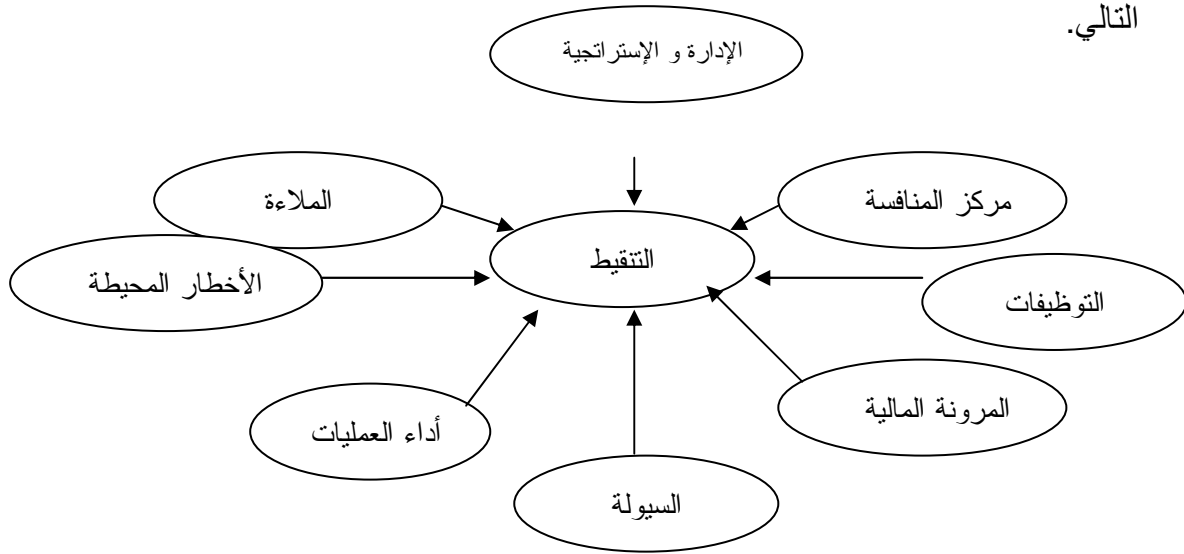
● -الملاءة . [123]ص37 هي التقدير الملائم في حقوق الملكية بالنسبة إلى المخاطر العامة للعمل (أنشطة الشركة) وبالتالي تحتاج إلى حساب هامش الملاءة ،وكذا تقدير على أساس نموذج تكميلي لنوعية حقوق الملكية ، و سياسات المخصصات ، و نوعية برنامج إعادة التامين

● التوظيفات و السيولة . التي تخص إستراتيجية تخصيص الأصول ، نوعية و سيولة التوظيفات، التقدير التقني لتسيير الأصول و الخصوم ، سياسة تحويل التوظيفات إلى أموال والأداء الاقتصادي للتوظيفات ، مصدر واحتياجات السيولة .

● المرونة المالية. [124] هي قدرة الشركة على تعديل مقدار التدفقات النقدية وتوقيتها حتى تتمكن من الاستجابة إلى الاحتياجات ، واغتنام الفرص المتاحة وكذا قياس نسب الاستدانة والتغطية التكاليف .

حيث يمكن أن نخلص إلى أهم النقاط الداخلة في التنقيط الدولي لستاندر انبور حسب الشكل

التالي.



الشكل رقم(10) المعايير الداخلة في التنقيط الدولي لستاندر انبور

مما سبق يتضح أن التقييم بواسطة ستاندر انبور يستلزم تقييم داخلي وخارجي للشركة المقيمة إلا أننا سنعتمد على التقييم الداخلي للمركز المالي للشركة بواسطة النسب المستعملة من طرف ستاندر انبور على النحو التالي .

صافي الأقساط

✓ المؤشر الأول :

حقوق المساهمين

تقيس هذه النسبة إجمالي الاككتابات الصافية المعرضة للخطر وعلاقتها بحقوق المساهمين بمعنى كم تبلغ الأموال الخارجية بالنسبة لأموال الملاك بحيث لا بد أن لا تتعدى نسبة الاككتاب 3 مرات أموال حقوق المساهمين. النسبة النمطية اقل من 200%

التغير في صافي الأقساط

✓ - المؤشر الثاني[115]ص36: نسبة التغير في صافي الأقساط = $\frac{\text{صافي أقساط العام السابق}}{100^*}$

صافي أقساط العام السابق

الهدف من هذا المؤشر التحكم أو الرقابة على معدل التغيير في الأخطار التي تتعرض لها الشركة و التغيير السريع في الأقساط لا بد أن يصاحبه تطورات في مستوى نشاط الشركة و التي تكون في إعداد منتجات تأمينية جديدة أو التغيير في سياسات إعادة التأمين. النسبة النمطية بين

10% و 30%

الأقساط الصافية

✓ - المؤشر الثالث: نسبة الاحتفاظ = $\frac{\text{الأقساط الصافية}}{\text{إجمالي الأقساط}} \times 100^*$

إجمالي الأقساط

تشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين ونسبة الأقساط التي احتفظت بها الشركة لنفسها. النسبة النمطية أكثر من 50%

المخصصات الفنية

✓ - المؤشر الرابع:

الأصول لسائلة

يهدف هذا المؤشر إلى التأكد من توافر السيولة الكافية لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها الفنية أي يوضح مقدرتها على الاستجابة السريعة لسداد التعويضات و الالتزامات لحملة الوثائق. النسبة النمطية اقل من 100%

متوسط الدخل من الاكتتاب لسنتين

✓ - المؤشر الخامس:

الدخل من الاستثمار

يهدف هذا المعدل إلى توضيح مدى الاعتماد على الدخل من الاستثمار في تغطية عمليات النشاط التأميني من ضرائب وأنعاب المراجعة وتوزيع الأرباح، حيث نقصد بمتوسط الدخل لسنتين هو مجموع الدخل الناتج عن العملية التأمينية لسنتين مقسوم على 2. النسبة النمطية اكبر من 25%

الأرباح الإجمالية (قبل الضريبة)

✓ المؤشر السادس¹[46]ص303 :

حقوق المساهمين

يقيس هذا المؤشر الربح بالنسبة لحقوق المساهمين . النسبة النمطية أكثر من 5%

المخصصات الفنية + حقوق المساهمين

✓ المؤشر السابع:

الأقساط الصافية

تبين هذه النسبة مدى تغطية المخصصات و حقوق المساهمين للتعويضات حيث لابد أن تكون الأولى اكبر من الثانية. النسبة النمطية اكبر من 150%

¹SIMONET GUY" op-cit" 3^oEDITION –L'ARGUS -paris1990 P303

المخصصات الفنية

✓ المؤشر الثامن :

حقوق المساهمين

يبين هذا المعدل النسبة بين حقوق حملة الوثائق و بين حقوق المساهمين بحيث لا بد أن يفوق البسط المقام ، بحكم أن أموال الغير في شركات التامين اكبر بكثير من أموال المساهمين. النسبة النمطية اقل من 350%

خلاصة الفصل الثاني.

من خلال تعرضنا للفصل الثاني تبين لنا أن تقييم الأداء له عدة مستويات، إما أن يكون على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي أي الشركة محل التقييم ، أو المستوى الوظيفي أي داخل مركز المسؤولية ، ونقصد به تقييم أداء الوظيفة وفقا للأهداف الموضوعه لها ، وضمن نظام الشركة ككل والوظيفة المالية لقيت أهمية كبيرة من طرف الاقتصاديون وملاك المؤسسات قصد المحافظة على ثروتهم ومحاولة تعظيمها ، هذا ما استلزم ضرورة تقييم الأداء المالي .

ونقصد بتقييم الأداء المالي هو مقارنة الأداء الفعلي بما هو مخطط ، لاستخراج الانحرافات ومحاولة معالجة وتعديل الاختلالات مما استوجب اعتماد طريقة لإتباع عملية تقييم الأداء ، إلا انه تعددت الطرق في استعمال التقنيات لعملية التقييم التي نجد منها استعمال بحوث العمليات أو استعمال الموازنات التقديرية وأخيرا استعمال التحليل المالي .

إلا أن التحليل المالي لقي رواجاً في استعماله ، إذ يعتمد على عدة أساليب من بينها، أسلوب النسب الذي يبين العلاقة بين عدة متغيرات لإعطاء مؤشرات ذات دلالة و التي تختلف حسب نشاط المؤسسات ، ونشاط شركات التامين يمتاز بخصوصيات ينفرد بها عن باقي النشاطات، كونه يجلب الأموال على شكل أقساط ، ومحاو لا إعادة استثمارها تحت قيد تسديد التعويضات للمؤمنين لهم في حالة وقوع الخطر ، هذا ما يستوجب تمتع الشركة بدرجة عالية من الملاءة المالية ، كما وانه نشاط شركات التامين يمتاز باستعمال مخطط محاسبي خاص بها و بالتالي حسابات وعناصر محاسبية خاصة ، الشيء الذي ساعد على توفير مؤشرات و نسب مالية خاصة بشركات التامين لتقييم أداءها و التي قامت بإعدادها مؤسسات تقييم دولية من بينها **standardandpoor**. و اتحاد مراقبي التامين في أمريكا **NAIC** باستعمال نظام **IRIS** إلا أن هذه النسب و المعايير التي من خلالها يمكن مقارنة الأداء الفعلي بالمعياري وضعت على أساس استعمال المعايير المحاسبية الدولية ، وفي الجزائر مازالت جميع الشركات تعمل بالمخطط المحاسبي الوطني

الخاص بشركات التأمين و الذي يختلف عن المعايير المحاسبية الدولية في عدة نقاط سواء من ناحية الشكل أو المضمون أو التقييم ، لهذا سنعتمد في دراستنا التطبيقية على النسب كأداة للتقييم لكن مع عدم الرجوع إلى المعايير المطلقة للمقارنة، وهذا ما سنحاول التطرق له في الفصل الموالي.

الفصل 3

دراسة حالة شركة تامين المحروقات CASH

بعد التطرق إلى الدراسة النظرية، التي مكنتنا من التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بشركات التامين من تقديم الخدمات إلى الاستثمار ، وكذا كيفية تقييم أداءها المالي باستعمال أسلوب من أساليب التحليل المالي وهو أسلوب النسب المالية ، حيث أن هذا الأخير عند استخدامه في شركات التامين فإنه يستلزم علاقات خاصة لهذا النوع من النشاط لحكم خصوصية استعماله لنظام محاسبي خاص به ، وهذا من اجل تشخيص الحالة المالية للشركة، واتخاذ القرار المناسب لتوسيع و لترسيخ هذا الجانب النظري سنحاول إسقاطه و إعطائه بعدا عمليا من خلال دراسة حالة شركة تامين المحروقات CASH على اعتبار أنها شركة فنية في سوق التأمينات الجزائري إلا أنها برزت فيه واستطاعت أن تفرض نفسها وتأخذ نصيبا مهما من هذا السوق، وقد قمنا بدراستنا من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول. تقديم لشركة تامين المحروقات CASH.

المبحث الثاني دراسة تقييمية لشركة تامين المحروقات خلال الفترة 2005-2008 .

المبحث الثالث. دراسة الإمكانيات المالية لشركة cash مقارنة مع استثماراتها.

1-3 . تقديم لشركة تامين المحروقات CASH .

سنحاول في هذا المبحث تقديم شركة تامين المحروقات من خلال نشأتها ، وكذا أهم أعمالها وصولا إلى هيكلها التنظيمي الذي يساعدها على أداء أعمالها بفضل التنسيق بين مختلف الإدارات والوظائف داخل الشركة ، وفي الأخير سنحاول معرفة موقع شركة تامين المحروقات في سوق التامين الجزائري من خلال الإنتاج ، وبالتالي معرفة الحصة السوقية لهذه الشركة .

1-1-3 . نشأة شركة تامين المحروقات CASH ونشاطاتها .

شركة تامين المحروقات (CASH) Compagnie d'assurance des hydrocarbures هي شركة عمومية ذات أسهم (شركة مساهمة) تأسست بموجب قانون رقم 35 في 18 جويلية 1999 لمزاولة جميع العمليات التأمينية وإعادة التامين بقرار رسمي من وزارة المالية، برأس مال قدره 1800000000 د ج إلا أنها عملت على رفع رأس مالها، والذي يقدر حاليا بـ 2800000000 د ج أي ما يعادل نسبة زيادة تقدر بـ 55.55 % .
وتم إنشاء هذه الشركة بمساهمة كل من وزارة المالية ووزارة الطاقة و المناجم الجزائرية من خلال شركات عمومية تنتمي لهاتين الوزارتين على النحو التالي . [125]
مساهمة وزارة المالية من خلال :

- شركة التامين و إعادة التامين CAAR بنسبة مساهمة تقدر بـ 33.3 %
 - شركة إعادة التامين الدولية CCR بنسبة مساهمة تقدر بـ 16.7 %
- مساهمة وزارة الطاقة و المناجم من خلال :
- شركة سونا طراك بنسبة مساهمة تقدر بـ 39 %
 - شركة نافطال بنسبة مساهمة تقدر بـ 11 %

حيث أن الشركات السابقة هي التي تشكل مجلس إدارة شركة تامين المحروقات CASH الذي يتكون من 8 أشخاص على النحو التالي :

- 3 أشخاص من شركة سونا طراك
- 3 أشخاص من شركة CAAR
- 1 شخص واحد من شركة CCR
- 1 شخص واحد من شركة نافطال

إن انطلاقة شركة CASH كانت في تأمين قطاع النفط و الغاز ، إلا أنها سرعان ما انتقلت إلى مجالات أخرى كإستراتيجية لتنويع مبيعاتها ، وكذا لتوفير الاحتياجات الأمنية للمحفظة التجارية بهدف تحقيق الاستمرارية و البقاء في السوق ، وهذه الإستراتيجية سمحت بتشكيل محفظة أعمال متنوعة في مختلف النشاطات خارج مجال النفط مثل . تحلية المياه ، الهندسة المدنية والنقل والخطوط الجوية ...الخ، هذا بالإضافة إلى كل النشاطات المتعلقة بالمرحوقات من تكرار وحفر...الخ، وبذلك تعتبر من أوائل الشركات التي تعمل في مجال تأمين المرحوقات على المستوى العربي والأولى على المستوى الوطني ، وهذا راجع لخصوصية القطاع الذي يمتاز بضخامة الأموال، وبالتالي ضخامة الخسائر و الكوارث التي تعترضه، التي تؤدي هي الأخرى إلى زيادة التعويضات ومخاطر شركات التأمين ، لهذا تلجأ شركة CASH كحل للتقليل من المخاطر التي قد تعترضها إلى إعادة التأمين لدى كبرى شركات إعادة التأمين العالمية .

كما وان شركة CASH تهدف إلى تعظيم رقم أعمالها الإجمالي من خلال تعظيم هامش التأمين ونتيجة الاستغلال ، كما وأنها تهدف لتدعيم مركزها ووضعيتها في السوق وذلك من خلال. [126]ص10

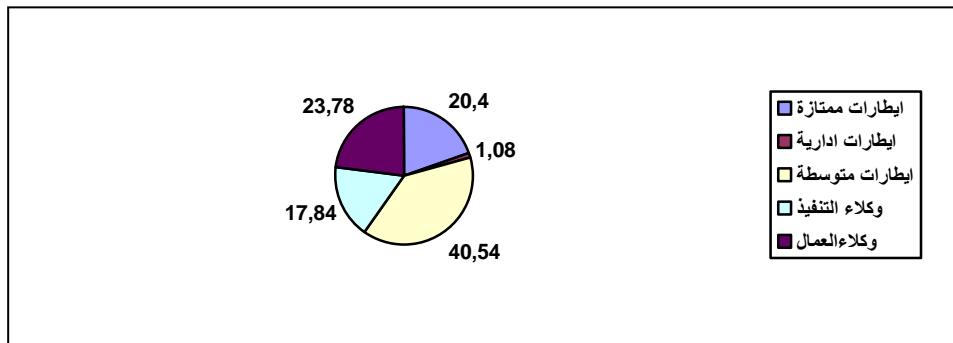
• تطوير أعمال الاستغلال الجديدة .

• الدخول في سوق IDE* و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME/PMI

وكل أعمال الشركة تحتاج في تسييرها على مجموعة من الموارد البشرية ، إذ بلغ عدد العاملين ب131 عامل سنة 2006 و 185 عامل سنة 2007 معظمهم ايطارات في مجال التأمين حسب المعلومات المنشورة في التقرير السنوي لعام 2007 على النحو التالي [126]ص13.

16.76 % ايطارات ممتازة ، 40.54 % ايطارات متوسطة ، 1.08 % ايطارات

إدارية ، 17.84 % وكلاء التنفيذ ، 23.78 % وكلاء العمال



الشكل رقم (11) تصنيف الموارد البشرية لشركة CASH عام 2007

* " IDE" INVESTISMENT DIRECTE ETRANGARE "

كما وسبق أن قلنا أن شركة CASH اقتحمت جميع القطاعات فمن قطاع المحروقات وصولاً إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد توسيع مجال أعمالها وممارسة العمليات التأمينية ، ومن أهم العمليات التأمينية التي تمارسها نذكرها .

• التأمينات النوعية .تعمل شركة CASH على تأمين مخاطر الصلاحيات الخاصة و الخبرة التي تأثر على باقي الأشخاص ، هذا ما يستدعي قياس الإنتاجية و الخدمات المقدمة من طرف هؤلاء الأشخاص .

ومن أنواع التأمينات التي نجدها في هذا المجال

✓ تأمينات المسؤولية المدنية للإدارة (مديرين ، وكلاء اجتماعيين)

✓ تأمين مراقبوا أبار البترول.

• التأمينات الشخصية أو المختصة .كل مؤمن له يريد تأمين نفسه ضد أي مخاطر قد تعترضه ، وذلك قصد تفادي خسائر قد تضعه في ظروف سيئة ولا يمكن تجاوزها ، لهذا عملت شركة CASH على تطوير منتجاتها أو بالأحرى خدماتها المتوجهة للشخص الواحد ، ومن مجموعة هذه الخدمات نذكر مايلي .

✓ التأمينات الإجبارية ، تأمينات cat. Nat *

✓ تأمينات المنازل .

✓ تأمينات الحياة .

• تأمينات الاستغلال . في هذا النوع يتم تأمين النشاطات اليومية للشركات المؤمنة(مؤمن له) في اطار العلاقة مع الزبائن و الموردين ، لذلك عملية التأمين تساعد على تطوير حماية أعمال الشركات المؤمنة ، ونجد من بين تأمينات الاستغلال تأمين الأشخاص و كل العمليات من بيع و شراء .

ومادام شركة CASH تعمل في مجال تأمين الشركات بصفة عامة، فمعظم تعاملاتها

تكون مع الشركات وليس مع الأشخاص، فإننا نجد عدة تأمينات يمكن ذكرها .

✓ تغطية المسؤولية.

✓ تأمين سيارات ونقل السلع.

✓ تأمين الآلات ، ومخاطر المعلوماتية ،المسؤولية المدنية .

* cat-nat "catastrophe naturel"

✓ كما أنها عملت على تأمين شركات التشييد و البناء وذلك من خلال تأمين المسؤولية المدنية ، وكذا جميع المخاطر التي قد تعترض هذه الشركات منها مخاطر البناء وكذا المكان الذي هو في طور التعمير (مازال في عملية البناء)

2-1-3 . الهيكل التنظيمي لشركة تأمين المحروقات CASH .

إن أي شركة للقيام بعملها تحتاج إلى تنظيم عملياتها و العمل على التنسيق بين جميع وظائفها قصد إتمام الأعمال الموكلة لكل وظيفة ، لهذا تعمل الشركات على إنشاء هيكل تنظيمي يساعد على أداء الوظائف و توصيل المعلومات اللازمة لكل مركز مسؤولية ، وشركة CASH اعتمدت على الهيكل التنظيمي التالي لأداء وظائفها .

من خلال الشكل الموالي لمختلف الوظائف و الإدارات المتواجدة في الإدارة المركزية لشركة تأمين المحروقات ، يمكن أن نستعرض أهم المهام الموكلة لكل إدارة داخل الشركة على النحو التالي وفقا للشكل الموالي . [127]

1-2-1-3 إدارة مخاطر المؤسسات .

إن العمل الرئيسي لهذه الإدارة هو قياس عواقب ووضعية الشركة ضمن أطار مخططها التطويري في المدى المتوسط ، بالإضافة إلى تسيير عمليات المحفظة،و بالتالي هي تعمل على تطوير المنتجات التأمينية بالمقارنة مع أخطار الشركة ، وهذا ما يترجم في الواقع على شكل سياسات يتم اقتراحها على الإدارة العامة التي توافق عليه أو ترفضه، ومن أهم المهام ومجالات تدخل هذه الإدارة نذكر:

- جميع مخاطر الاستغلال التي تعيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- مخاطر البناء و التركيب .
- مخاطر الأخرى (سيارات ، أثاث، ...الخ).

2-2-1-3 إدارة المخاطر الكبيرة .

تكلف هذه الإدارة بتسيير الأعمال العادية الحالية للمحفظة المرتبطة بالسوق الكبيرة أو الحسابات الضخمة ، ماعدا نشاطات النقل و السيارات ، ومن أهم مجالات تدخل هذه الإدارة نذكر مايلي :

- مخاطر الاستغلال المرتبطة بنشاطات المحروقات و IDE .
- مخاطر البناء في مجال المحروقات و IDE .

- تقييم المخاطر و بالتالي تساعد الإدارة التقنية على تقدير المخاطر التي قد تعترض الشركة.

3-2-1-3- إدارة النقل .

إدارة تأمينات النقل لها مهام التطوير في الفرع المرتبط بمخاطر النقل ، و بالتالي تقدم إلى الإدارة العامة على شكل إستراتيجية تطوير ، و من أهم مجالات تدخل هذه الإدارة نذكر مايلي:

- تكلف بتسيير الأعمال العادية الحالية للمحفظة المرتبطة بسوق مخاطر النقل
- تسوية تكاليف التطوير المرتبطة بمخاطر النقل وذلك عن طريق نمو أو زيادة الحصة السوقية للشركة في هذا المجال .

3-2-1-4- إدارة إعادة التأمين .

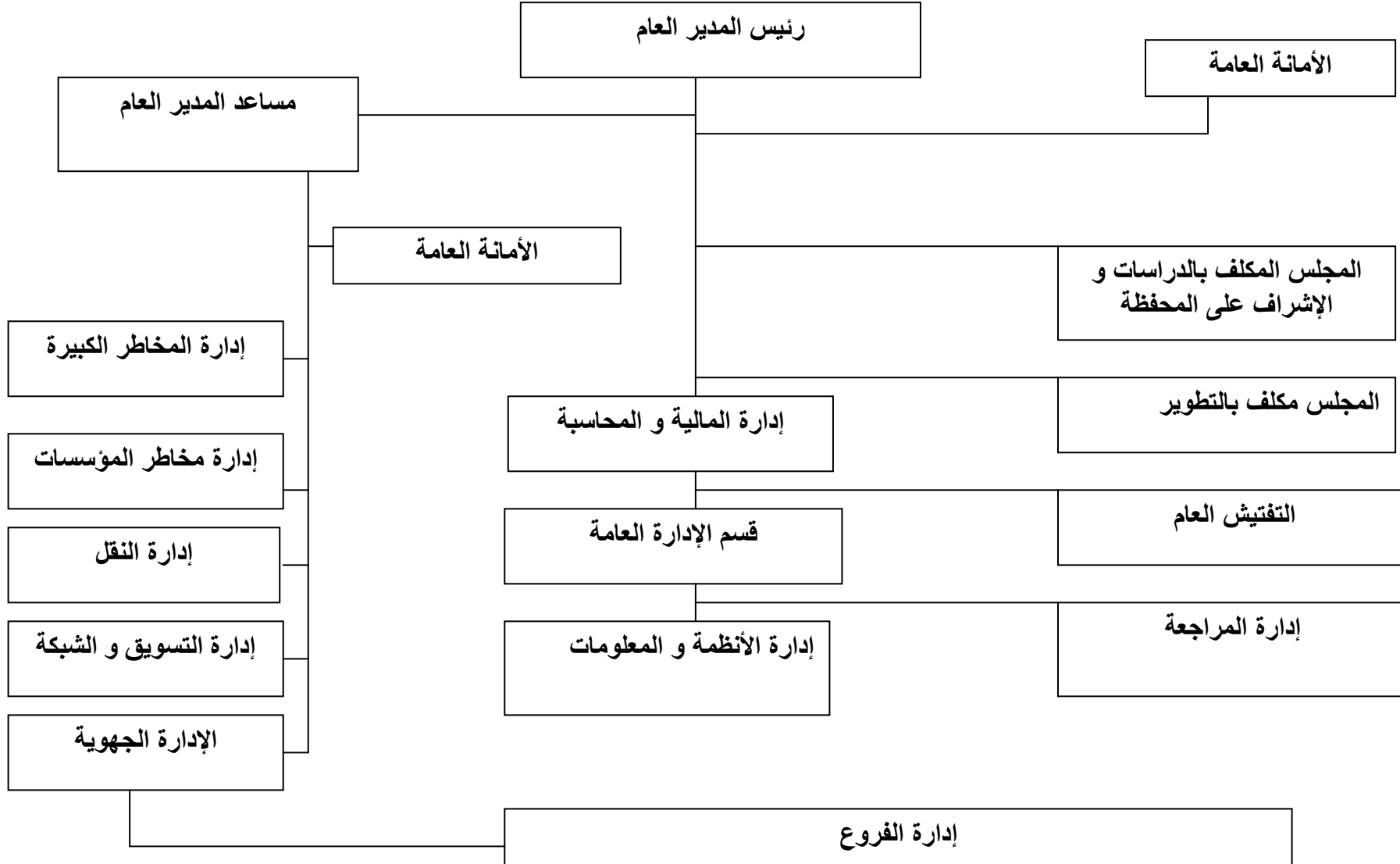
هذه الإدارة تعمل دائما على حماية قيمة الاكتتاب ، ونتيجة الشركة وذلك من خلال تمويل قدرة إعادة التأمين بالمقدار الاتفاقي ، مما يزيد من رقم الأعمال للشركة ، و بالتالي تحقيق التوسع في سوق التأمينات الجزائري .

ومن أهم مجالات تدخل هذه الإدارة نذكر:

- تكلف بتسيير نشاط إعادة التأمين للشركة لا سيما في تقديم سياسات وإعداد برامج إعادة التأمين المتبعة من طرف الشركة.
- تسيير التنازلات عن الاتفاقيات ، ومتابعة الأعمال ، وتسيير قبول المتعلقة بإعادة التأمين.
- تسوية مهمات توظيفات إعادة التأمين التي هي عبارة عن حجز خصوصي وعمولات إعادة التأمين و حماية اكتتابات الشركة بالنسبة لوضع التغطيات الملائمة، و الاحتياطات المحتمل وقوعها.

ولانجاز هذه المهمة تحتاج هذه الإدارة إلى مساعدة جميع إدارات الشركة التي لها علاقة بنشاط

إعادة التأمين منها الإدارة التقنية المركزية، وكذا المالية و الإدارة الجهوية و الإدارة العامة .



الشكل رقم (12) الهيكل التنظيمي لشركة تامين المحروقات CASH. [127]

3-1-2-5- إدارة نظام المعلومات .

إن نظام المعلومات داخل الشركات يعمل على تقريب المستويات التنظيمية ، وذلك بتزويدهم بالمعلومات ، و بالتالي اتخاذ القرارات في الوقت المناسب مما يساعد على توفير الأمان لانتقال المعلومة وكذا السرعة في انتقالها .

3-1-2-6- إدارة التسويق و الشبكة.

إن إدارة التسويق تهتم بكل عناصر التسويق المتمثلة في الترويج ، التوزيع ، السعر... الخ هذا ما يتيح لها عدة مجالات للتدخل نذكر منها :

- مراقبة مركز أو حالة إثبات الدورية بمعنى وجود تواصل في العمل للشركة .
- تطوير ومتابعة و حيوية شبكة التوزيع.
- العمل على منهج وجهة نظر الزبائن بمعنى الأخذ برأي الزبون لتحسين الخدمة.
- تصور و ترقية المنتجات التأمينية الجديدة .
- متابعة وظيفة الإعلان للتعريف بمنتجات الشركة وكذا إتباع سياسة التمويل كأداة حديثة للإعلان .

ومنه يمكن أن نلخص أعمال هذه الإدارة في العمل على تطوير الشركة ، ومتابعة الزبائن والمنتجات التأمينية و كذا الأسلوب العام للسياسة التجارية المتبعة.

3-1-2-7- الإدارة المالية و المحاسبية .

هذه الإدارة تعمل على التنسيق و متابعة النشاطات المحاسبية و المالية و التوظيفات التي قامت بها الشركة، إذ يمكن حصر مهامها في تسجيل حسابات العمليات المنجزة من طرف الشركة و باقي عمليات تسيير خزينة الشركة .

3-1-2-8- الإدارة العامة .

تعمل هذه الإدارة على التنسيق بين جمع النشاطات المرتبطة بتسيير الموارد البشرية والإمكانات العامة ، لتعطي لها بذلك مجالات تدخل تكمن في النقاط التالية:

- تعمل على جميع المستويات الإدارة للشركة من خلال تسيير الموارد البشرية.
- تعمل على تحديد إمكانات الشركة و بالتالي تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة .

3-1-2-9- إدارة التفتيش العام .

تمثل هذه الإدارة الايطار العام للرقابة الداخلية المتعلقة بالنقاط التالية:

- مراجعة كل عمليات التنفيذ المنجزة من طرف جميع مستويات الهيكل التنظيمي.
- مراجعة جميع العمليات المتعلقة بالنشاطات و التنفيذ طبقا لنموذج المحاكاة و تسيير الأوضاع الظرفية و العملية من خلال إعطاء التوجيهات الضرورية لاتخاذ القرار المناسب.

وبذلك يمكن تحديد مهام هذه الإدارة على النحو التالي:

- ✓ تقييم العمل المنفذ و التحليل الدوري للانحرافات مقارنة بالأهداف و التحولات مع اقتراح وظائف لتخفيف أو إلغاء عسر الوظائف .
- ✓ متابعة نشاطات الشبكة و الهياكل المركزية لإرساء مفهوم السياسة العامة (مراقبة مراجعة) لأوضاع الشركة ، وذلك لتجنب أو التقليل من الأخطار و زيادة مستوى اليقظة بمعنى تقليل نسبة الخطأ غالى أدنى مستوى ممكن .

10-2-1-3-إدارة التدقيق.

هي إدارة حديثة داخل شركة CASH و التي ترتبط تدريجيا بالإدارة العامة و التي تمتاز باستقلالية في عملها مما يخول لها باتخاذ موقف حيادي على باقي النشاطات و الأهداف المتبعة من طرف الشركة و إزاء هياكل التفتيش العام (على مستوى الإدارات الفروع ...) ، هذا ما يساعد على تبسيط العمليات المحاسبية و المالية في العمل التسييري

11-2-1-3-الإدارة الجهوية.

إن الإدارة الجهوية تمثل الشركة جهويا في جميع مناطق النشاطات القائمة بتفويض من الإدارة العامة ، إذ تعمل هذه الإدارة على تحقيق أهداف الإدارة العامة و ذلك بتنفيذ النشاطات الموكلة إليها و المتمثلة في النقاط التالية.

- متابعة الأهداف التقنية (منتجات ، أضرار) و التعريف بها للوكلاء المباشرين و الوكلاء العامين
- دراسة و تسيير الملفات التي تفوق سلطة اكتابة و تسويات الوكلاء المباشرين و العامين .
- يكشف على الأخطار و ذلك من خلال دراسة مسبقة لشروط تغطية الأخطار داخل ايطار سلطة الاكتابة .

12-2-1-3- إدارة الفروع .

الفرع هو قاعدة الهيكل التنظيمي للشركة ويندرج تحت الإدارة الجهوية إذ يعمل على تنفيذ المهام التالية :

- تعمل على البحث و إقامة العقود، و علاقات مع الزبائن .
- تعمل على تحقيق الأهداف المعدة من طرف الإدارة العامة و الإدارة الجهوية .
- يعمل على الإجابة على انشغالات الزبائن في مجالات بيع المنتجات التأمينية و تسيير العقود و التعويضات .

إن الهيكل التنظيمي لأي شركة يترجم تنظيمها الداخلي، وذلك بتحديد مراكز المسؤولية وكل المستويات التنظيمية داخل الشركة، ابتداء من أعلى الهرم التنظيمي، المتمثل في الإدارة العليا أو الإدارة العامة وصولا إلى قاعدة الهرم التنظيمي، المتمثل في مراكز التنفيذ وهي الفروع ، وهذا

لأجل تحقيق الأهداف المرجوة من كل إدارة وصولاً إلى الأهداف العامة، وهي تحقيق الأرباح ونموها عبر الزمن، وزيادة الحصة السوقية للشركة في القطاع التي تنتمي إليه لأجل تحقيق الاستمرارية وتقوية مركزها التنافسي، والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لشركة تامين المحروقات للإدارات السابقة وفقاً .

3-1-3 . واقع شركة CASH في سوق التامين الجزائري.

قبل أن نتطرق إلى الأرقام و البيانات التي تبين واقع شركة تامين المحروقات في السوق الجزائري، لا بد أولاً أن نبين حجم هذا السوق وواقعه من حيث الشركات التي تنتمي إليه، ومن ثم سنحاول إبراز مكانة شركة تامين المحروقات ضمن هذا السوق .

3-1-3-1- الشركات المكونة لسوق التامين الجزائري.

لقد تعددت القوانين و المراسيم التي تحكم سوق التامين الجزائري لتظهر بذلك شركات جديدة على مستوى هذا السوق، ومن هنا يمكن ذكر الشركات الناشطة في سوق التأمينات الجزائرية لعام 2008 على النحو التالي [128].

• الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التامين CAAR .

تعتبر إحدى الشركات الكبرى لقطاع التامين في الجزائر نشأت في 8 جوان 1963 تمثل هدفها في سد الفراغ الذي تركته الشركات الأجنبية بعد حرب الجزائر حيث كانت الشركة متخصصة في تامين الأخطار الصناعية الكبرى، ثم فيما بعد و طبقاً لمرسوم 1 جانفي 1990 الذي يقر بإلغاء التخصص أصبحت هذه الشركة تزاوّل جميع أنواع التأمينات الموجودة بالجزائر

• الشركة الوطنية للتامين SAA .

تأسست الشركة الجزائرية للتامين في 12 ديسمبر 1963 في صورة شركة مختلطة بنسبة 61% جزائرية و الباقي مصرية، وفي 27 ماي 1966 أممت الشركة في أيطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التامين، وفي سنة 1979 ومع ظهور قانون التخصص احتكرت الشركة كلا من فرع تامين السيارات، و الأخطار البسيطة، و تامين الحياة .

• الشركة الجزائرية للتامين الشامل CAAT .

انشات هذه الشركة عام 1985 في ايطار إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين، وكانت هذه الشركة مختصة في تأمينات النقل البحري و الجوي، ومع إلغاء قانون التخصص أصبحت تمارس جميع أنواع التامين

• تعاضدية التامين الجزائرية لعمال التربية و الثقافة MAATEC .

انشأت هذه التعاضدية في 16 ديسمبر 1964 ، وبدأت عملها في 1 جانفي 1965 حيث توسعت نشاطاتها من تامين السيارات لتشمل التامين على المساكن و المسمى بتامين المتعدد الأخطار لصالح عمال التربية و الثقافة و التكوين ، وهذا بموجب القانون رقم 88-07 الصادر في أوت 1988 و المرسوم التطبيقي رقم 45-92 الصادر في 6 ديسمبر 1992 .

• الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA .

تعرف التعاونية الفلاحية بأنها شركة مدنية للأشخاص ذات طابع تعاوني وهي تزاوالتأمينات ضد الحرائق ، البرد، على الماشية ، تامين السيارات ... الخ .

• الشركة المركزية لإعادة التامين CCR .

نشأت هذه الشركة بمقتضى الأمر رقم 54-73 المؤرخ في 1 أكتوبر 1973 و الذي عدل عام 1985 بمرسوم رقم 83-85 الذي أشار إلى أن هذه الشركة متمتعة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، وان نشاطها يتمثل فيما يلي القيام بعمليات إعادة التامين على اختلاف أشكاله ، المشاركة في تنمية السوق الوطنية لإعادة التامين ، تحقيق التوازن المالي في مجال إعادة التامين عن طريق عائدات مالية تعويضية وتطوير المبادلات و التعاون الدولي. لكن سرعان ما مابدات تظهر شركات أخرى سواء كانت خاصة أو عمومية بعد قانون 07-95 ، و الذي يعتبر نقطة تحول في سوق التامين الجزائري لتظهر شركات أخرى سواء كانت عامة أو خاصة.

• الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX .

انشأت هذه الشركة بموجب الرسوم رقم 09-96 بتاريخ 10 جانفي 1996 المتعلق بتامين القرض الموجه للتصدير

• شركة ضمان القرض العقاري SGCI .

انشأت في ديسمبر 1997 تتمثل مهام هذه الشركة في تقديم ضمانات القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية من اجل الحصول على سكن.

• الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار AGCI .

اعتمدت في سنة 1998 لممارسة عمليات التامين المرتبطة بقروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

• ترست الجزائر TRUST ALGERIA .

تمارس هذه الشركة عمليات التامين و إعادة التامين ، انشأت في 25 أكتوبر 1997 لها أربع مساهمين رئيسيين .

✓ ترست دولي (البحرين) ب60% .

✓ قطر للتامين العام ب5% .

✓ الشركة المركزية لإعادة التأمين بـ 17.5%.

✓ الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين بـ 17.5%.

• الجزائرية للتأمينات 2A. [129]

انشات في 25 جانفي 1995 ومنح لها الاعتماد في 5 أوت 1998 لتمارس عمليات التأمين و إعادة التأمين .

• الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين CIAR.

اعتمدت الشركة في 5 أوت 1998 لتباشر مختلف عمليات التأمين.

بالإضافة إلى شركات أخرى :

✓ شركة تأمين المحروقات CASH.

✓ شركة البركة و الأمان AL.BARAKA لكن في عام 2006 غيرت الشركة

اسمها لتصبح شركة السلامة [130]ص64.

✓ الشركة العامة للتأمينات المتوسطة GAM .

✓ شركة ALLIANCE.

✓ شركة CARDIF.

ضمن سوق التأمين الجزائري الذي يحتوي على 17 شركة تأمين سنحاول تبيان مركز شركة تأمين المحروقات ضمنه من خلال معرفة حصتها من رقم الأعمال الكلي (لسوق التأمين الجزائري).

2-3-1-3 مكانة شركة تأمين المحروقات في سوق التأمين الجزائري.

سنحاول في هذا الجزء إظهار موقع أو مكانة شركة تأمين المحروقات CASH في السوق الجزائري للتأمينات من خلال حجم رقم الأعمال المتمثل في مجموع الأقساط المتحصل عليها في السنة ، كما يمكن أن نجد مصطلح آخر هو حجم الإنتاج بحكم أن الخدمة هي منتج فوري أي كل ما ينتج يباع ، إذن الإنتاج يمثل رقم الأعمال .

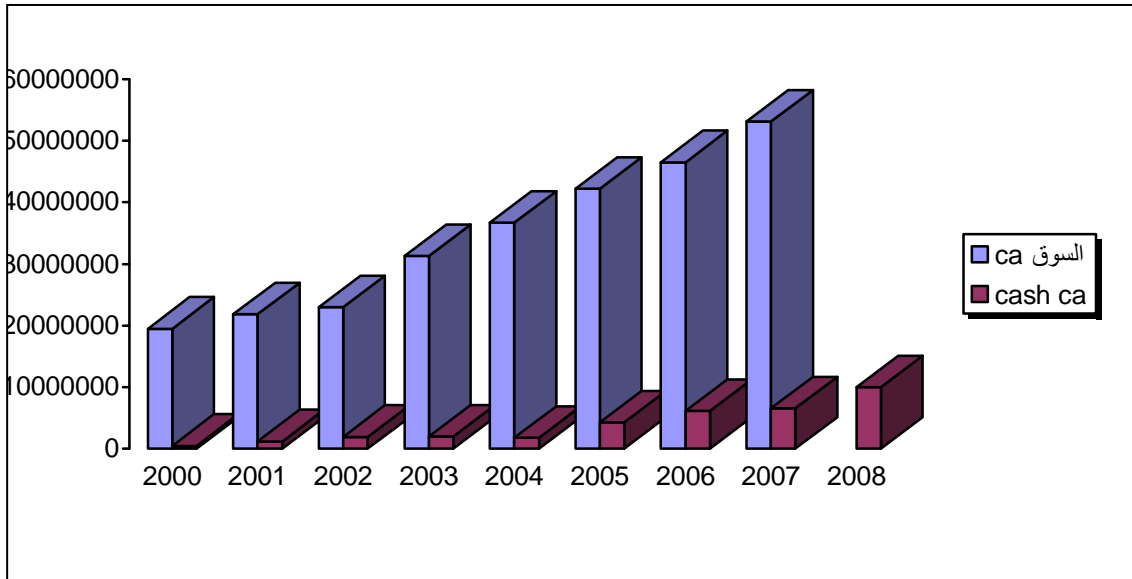
ومن خلال الجدول التالي سنوضح تطور رقم أعمال شركة تأمين المحروقات CASH منذ نشوءها حتى سنة 2007 ، إلا انه يمكن أن نذكر رقم أعمال الشركة لعام 2008 ، لكن بدون ذكر رقم الأعمال الإجمالي للسوق الجزائري لأنه مازال لم يتم الإعلان عنه في فترة كتابة هذا الجزء .

الجدول رقم (03) تطور الحصة السوقية لشركة CASH [126] ص 17

الوحدة: مليار دج

السنوات	رقم الأعمال	الأعمال	الإجمالي
	السوق Ca	CA CASH	الحصة السوقية
2000	19513556	493981	2,53%
2001	21845436	1221748	5,59%
2002	23000000	1946190	8,46%
2003	31311000	1977832	6,32%
2004	36700000	1775329	4,84%
2005	42200000	4300547	10,19%
2006	46541500	6173649	13,26%
2007	53127700	6563086	12,35%
2008	10000000		

لتوضيح هذه الأرقام أكثر ، عملنا على إبرازها من خلال الشكل البياني التالي.



الشكل رقم (13) توضيح الحصة السوقية لشركة CASH

نلاحظ من خلال الشكل أن الحصة السوقية لشركة تأمين المحروقات في تزايد مستمر في السنوات الأخيرة، رغم الانخفاض الذي حدث في السنتين 2003-2004، وذلك راجع إلى انخفاض رقم أعمال شركة CASH لسنة 2004 مقارنة بـ 2003 وكذلك الزيادة في رقم الأعمال الإجمالي للسوق التأمين الجزائري أما الانخفاض الذي حدث في سنة 2003 ليس راجع إلى انخفاض رقم أعمال شركة CASH مقارنة بـ 2002 وإنما راجع إلى أن الزيادة التي

حدثت في رقم الأعمال الإجمالي للسوق الجزائري فاقت الزيادة التي حدثت في رقم أعمال شركة CASH وذلك طبقا للعلاقة التالية :

$$\Delta \text{الحصة السوقية} = \frac{\Delta \text{رقم أعمال شركة CASH}}{\Delta \text{رقم الأعمال الإجمالي لسوق التامين الجزائري}} \times 100^*$$

إن أي زيادة في الحصة السوقية تكون إما: بالزيادة في البسط مع ثبات في المقام، أو الزيادة في البسط تفوق الزيادة في المقام، أو نقص في المقام مع ثبات في البسط أو نقص في المقام يفوق النقص في البسط.

رغم هذا الصعود و النزول في الحصة السوقية لشركة CASH و الفترة القصيرة جدا لنشوتها، استطاعت هذه الأخيرة البروز بسرعة على مستوى سوق التامين الجزائري مقارنة مع شركات أخرى ظهرت في نفس الفترة معها، و التي جاءت بعد المرسوم رقم 07-95 سواء كانت خاصة أو عامة، هذا البروز و التميز جعلها تحتل المرتبة الرابعة لعام 2007 على مستوى السوق التامين الجزائري من حيث الإنتاج حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(04) ترتيب 5 الأوائل لشركات التامين الجزائرية من حيث الإنتاج لعام 2007

[131]ص30

الوحدة. مليار دج

الشركات	أقساط 2006	أقساط 2007	النمو في الأقساط
SAA	13,414	14,727	9,8 %
CAAT	7,834	10,529	34,4 %
CAAR	7,543	8,096	7,3 %
CASH	6,001	6,535	8,9 %
CIAR	2,934	3,323	13,3 %

نلاحظ أن شركة cash بدأت تنافس كبرى شركات التامين المتواجدة في سوق تامين الجزائري و الأقدم من حيث النشوء حيث أن هذه الشركات إذا ما قورنت بشركة cash من حيث شبكة التوزيع فإنها صغيرة جدا فمثلا شركة saa تحتوي على 24 وحدة جهوية و 309 وكالة ، أما شركة caat تحتوي على 5 وحدات جهوية و 70 وكالة، شركة caar 5 وحدات جهوية و 80 وكالة أما شركة cash فهي تحتوي على 8 وكالات و 4 وكالات جهوية.

2-3 دراسة تقييمية لشركة تامين المحروقات خلال الفترة 2005-2008

ضمن هذا البحث سنحاول إسقاط الجزء النظري ،الذي تم التطرق إليه لتقييم الأداء المالي لشركة تامين المحروقات ، وذلك بحساب النسب المالية الخاصة بشركات التامين استنادا على القوائم المالية المعدة من طرف إدارة المحاسبة و المالية لشركة تامين و المحروقات ، لهذا نحتاج إلى قائمة المركز المالي (الميزانية المالية) لحساب هذه النسب المالية .

1-2-3 . إعداد الميزانيات المالية للسنوات 2005 إلى 2008.

لإعداد الميزانية المالية نحتاج إلى الميزانية المحاسبية للفترة المدروسة، بالإضافة إلى معلومات أخرى تساعد على إعادة تقييم و إعادة ترتيب الحسابات و العناصر المكونة للميزانية المحاسبية طبقا لمبدأ السيولة و السنوية فيما يخص الأصول ، ومبدأ الاستحقاقية و السنوية فيما يخص الخصوم، لهذا سنعتمد على الجداول التالية المقدمة من إدارة المحاسبة و المالية لشركة تامين المحروقات CASH للحصول على المعلومات الإضافية:

- جدول الاستثمار للسنة الموالية للفترة المدروسة.
- جدول المخصصات للسنة الموالية للفترة المدروسة.
- جدول الحقوق للسنة الحالية أي المدروسة.
- جدول الديون للسنة الحالية المدروسة.

المعلومات الإضافية لسنة 2005.

بعد الحصول على الميزانية المحاسبية الختامية لسنة 2005 (انظر الملحق رقم (06)) والتي سيتم إعادة ترتيبها وتقييمها وفقا للمعلومات الإضافية التالية:

✓ اعتمادا على جدول الاستثمارات لسنة 2006 (انظر الملحق رقم (07)))

ح/ 21 قيم معنوية تم التخلي عنها كليا — تدرج ضمن قيم غير جاهزة في الميزانية المالية.

ح/ 24 تجهيزات الإنتاج
 التخلي عن 28500 دج — تدرج ضمن قيم غير جاهزة
 الباقي 90898420.61 دج — تدرج ضمن الأصول الثابتة

لكن القيم التي نجدها في الميزانية المالية تكون إما قيم صافية أو قيم سوقية، لهذا سننقص قيمة الاهتلاك من المبالغ السابقة لنحصل على القيم الصافية مع العلم أن الشركة تستعمل طريقة الاهتلاك الثابت.

90926920.61 دج (المبلغ الإجمالي ح/24) ← 34504070.97 دج (إجمالي مبلغ الاهتلاك)

28500 دج (قيم غير جاهزة) ← قيمة الاهتلاك للمبلغ 28500 دج (X)

$X = 10814.90$ دج و بالتالي القيمة الصافية لمبلغ القيم غير الجاهزة هو 17685.1 دج

أما المبلغ الصافي للأصل الثابت هو 56405164.54 دج.

ح/25 تجهيزات اجتماعية ← تدرج ضمن الأصول الثابتة.

ح/28 استثمارات جارية ← تدرج ضمن الأصول الثابتة.

✓ اعتمادا على جدول الحقوق للسنة الحالية 2005 (انظر الملحق رقم 08).

يبين هذا الجدول المدى الزمني للحقوق المتوفرة لدى الشركة غير انه لا يبين القيمة الحقيقية لهذه الحقوق لهذا لا بد من الرجوع إلى جدول المخصصات لمعرفة هل المؤونة المخصصة لنقص قيمة الأصول مبررة أم لا؟ وبهذا يمكن معرفة القيمة الحقيقية لهذه الحقوق.

ح/41 حقوق تقنية ← قيم غير جاهزة

1046094354 دج اصول ثابتة

ح/42 حقوق الاستثمار
1324926394 دج قيم غير جاهزة

ح/45 تسبيقات على الحساب ← قيم غير جاهزة

ح/46 تسبيقات الاستغلال ← قيم غير جاهزة.

ح/47 حقوق على الزبائن ← قيم غير جاهزة.

إن المؤونة المخصصة لحقوق الزبائن هي في الحقيقية مخصصة لزبائن مشكوك فيهم، لهذا فان المؤونة مبررة بقيمة الزبائن المشكوك فيهم ، أي 6570707.13 دج و الباقي غير مبرر وبالتالي تصبح القيمة الحقيقية = القيمة الإجمالية - المؤونة المبررة = 1043520683 دج

ح/48 متاحات ← قيم جاهزة

ح/40 حساب مدين الخصوم ← قيم غير جاهزة

✓ اعتمادا على جدول المخصصات للسنة الموالية أي 2006 (انظر الملحق رقم(09)

ح/16 مخصصات تقنية ← أموال دائمة

70% مؤونة ذات طابع احتياطي ← أموال دائمة
4499314.45 دج

ح/19 مؤونة الأعباء و الخسائر هي غير مبررة

30% ضرائب على الأرباح ← ديون

قصيرة الأجل 1928277.62 دج

مؤونة حقوق الزبائن مبررة بقيمة الزبائن المشكوك فيهم فقط. 6570707.13 دج ، و الباقي 94537294.27 دج غير مبرر لهذا يتم تحويل 70% أي 66176206 دج إلى مؤونة ذات طابع احتياطي توضع في الأموال الدائمة، و 30% أي 28361188.28 دج إلى ضرائب على الأرباح توضع في الديون قصيرة الأجل.

النتيجة تم تخصيصها كلها في الاحتياطات وتم التعرف على ذلك كمايلي.

Δ احتياطات 2006 = احتياطات سنة 2006 - احتياطات سنة 2005 = 2518942.3 دج

و لدينا أيضا:

Δ احتياطات 2006 = احتياطات نتيجة 2005 - رفع رأس المال.

رفع رأس المال = 0 و بالتالي نتيجة 2005 وجهت كلها للاحتياط.

✓ اعتمادا على جدول الديون للسنة الحالية 2005 (انظر الملحق رقم(10))

كل ح/5 هي ديون قصيرة الأجل

المعلومات الإضافية لسنة 2006.

بعد الحصول على الميزانية المحاسبية الختامية لسنة 2006 (انظر الملحق رقم(11))، والتي

سيتم إعادة ترتيبها وتقييمها وفقا للمعلومات الإضافية التالية:

✓ اعتمادا على جدول الاستثمارات لعام 2007 (انظر الملحق رقم(12))

ح/21 قيم معنوية ← أصول ثابتة.

129040 دج قيم غير جاهزة ← القيمة الصافية 74529.93 دج

ح/24 تجهيزات الإنتاج

103656139.1 دج أصول ثابتة ← القيمة الحقيقية 59868923.64 دج

ح/25 تجهيزات اجتماعية ← أصول ثابتة

✓ من جدول الحقوق لعام 2006 (انظر الملحق رقم (13))

كل الحقوق هي قيم غير جاهزة عدا

ح/48 المتاحات ← قيم جاهزة

ح/47 حساب الزبائن يوجه جزء منها إلى زبائن مشكوك فيهم و بالتالي تظهر في الميزانية المالية ضمن الأصول الثابتة بمقدار الفرق بين الزبائن المشكوك فيهم و المؤونة المخصصة لهذا الأخير أي 8475652.9 دج ،كون أن المؤونة لم تكفي لتغطية كل الزبائن المشكوك فيهم .

و الباقي من ح/47 يوضع كزبائن عاديون ضمن القيم غير الجاهزة بمقدار 1149026849 دج

✓ اعتمادا على جدول المخصصات لعام 2007 (انظر الملحق رقم (14))

مخصص الضمان ← أموال دائمة

104746319.4 دج أموال دائمة

مخصص تكملة الديون التقنية

2274.61 دج ديون قصيرة الأجل

مخصص الكوارث الطبيعية ← أموال دائمة.

75% مؤونة ذات طابع احتياطي 2699151.06 دج

مؤونة الخسائر و التكاليف غير مبررة

25% ضرائب على الأرباح 899717.02 دج

✓ اعتمادا على جدول الديون لعام 2006 (انظر الملحق رقم (15))

كل الحسابات من ح/50 حتى ح/57 هي ديون قصيرة الأجل.

المعلومات الإضافية لسنة 2007 .

بعد الحصول على الميزانية المحاسبية الختامية لسنة 2007 (انظر الملحق رقم (16))، والتي

سيتم إعادة ترتيبها وتقييمها وفقا للمعلومات الإضافية التالية:

✓ اعتمادا على جدول الاستثمارات لسنة 2008 (انظر الملحق رقم (17))

ح/21 قيم معنوية ← أصول ثابتة

2.03% أصول متداولة ← 2264163.82 دج

ح/24 تجهيزات الإنتاج

97.96% أصول ثابتة ← 109270999.8 دج

ح/25 تجهيزات اجتماعية ← أصول ثابتة

ح/28 استثمارات قيد الإنتاج ← أصول متداولة.

✓ اعتمادا على جدول الحقوق لسنة 2007 (انظر الملحق رقم (18))

ح/40 ← قيم غير جاهزة

41/ح ← //

44/ح ← //

45/ح ← //

46/ح ← //

47/ح ← //

48/ح ← قيم جاهزة

42/ح ← 47.42 % أصول متداولة (قيم غير جاهزة) ← 2266875775 دج

42/ح ← 52.58 % أصول ثابتة ← 2513545514 دج

✓ اعتمادا على جدول المخصصات لسنة 2008 (انظر الملحق رقم (19))

25 % ضرائب على الأرباح (2096741.32) دج .
 مؤونة الخسائر و التكاليف غير مبررة بالكامل

75 % مؤونة ذات طابع احتياطي (6290223.97) دج .
 24279184.39 دج ديون قصيرة الأجل.

المخصصات التقنية
 165005481.5 دج أموال دائمة.

مؤونة الزبائن غير مبررة لأنه لا يوجد زبائن مشكوك فيهم لذا : 25 % ضرائب
 (28370371.78 دج) ، 75 % مؤونة ذات طابع احتياطي (85111115.33 دج).

✓ اعتمادا على جدول الديون لسنة 2007 (انظر الملحق رقم (20))

جميع الديون هي قصيرة الأجل.

أما نتيجة عام 2007 فتم تخصيصها كمايلي:

75 % وتقدر بـ 360097938.39 دج

25 % وتقدر بـ 143535541.9 دج

المعلومات الإضافية لسنة 2008 .

بعد الحصول على الميزانية المحاسبية الختامية لسنة 2008 (انظر الملحق رقم (21))، والتي سيتم إعادة ترتيبها وتقييمها وفقا للمعلومات الإضافية التالية:

يجدر الإشارة انه لا تتوفر لدينا جداول السنة المقبلة (2009) ، وذلك كون ان زمن الدراسة لم يكن في نهاية هذه السنة ، ومنه سنعتمد على جداول سنة 2008 فقط في إعداد

الميزانية المالية، أما العناصر التي تحتاج إلى جداول سنة 2009 فنأخذها كما هي في الميزانية المحاسبية.

✓ اعتمادا على جدول الحقوق لسنة 2008 (انظر الملحق رقم (22))

جميع حسابات الصنف 4 هي قيم غير جاهزة عدا
ح/48 هي قيم جاهزة .

مؤونة الزبائن مبررة بمقدار الزبائن المشكوك فيهم وبالتالي 32727784 دج والباقي غير مبرر(84329905.1 دج) ومنه 25% ضرائب على الأرباح (21082476.28 دج) و75% مؤونة ذات طابع احتياطي(63247428.83 دج)، وبالتالي القيمة الحقيقية للزبائن تقدر (4391636523 دج) وتنقسم إلى

ح/47

0.001% زبائن طويلة الأجل ← 43916.36 دج

99.999% قيم غير جاهزة ← 4391592607 دج

✓ اعتمادا على جدول الديون لسنة 2008 (انظر الملحق رقم(23))

كل الديون المتواجدة في الصنف 5 هي ديون قصيرة الأجل.

أما نتيجة عام 2008 فلم يتم تخصيصها لذا توضع في حساب نتيجة قيد التخصيص.

الشكل رقم (14) الميزانيات المالية خلال الفترة 2005-2008

الوحدة . دج

الأصول .

الحساب	البيان	القيمة	الحقيقية	2007	2008
		2005	2006	2007	2008
	الأصول الثابتة	1122228601	89559115.61	2641112022	153915509.3
ح/20	مصاريف إعدادية	-	-	-	8852576.25
ح/21	أصول معنوية	-	282937.5	263550	15144462.5
ح/24	تجهيزات الإنتاج	56405164.56	59868923.64	109270999.8	129704914.43
ح/25	تجهيزات اجتماعية	93650.06	81719.57	83363.69	169639.74
ح/28	استثمار قيد الانجاز	19635432.29	20849882	17948593.9	-
ح/42	حقوق الاستثمار	1739046780.57	-	2513545514	-
ح/47	زبائن مشكوك فيهم	-	8475652.9	-	43916.36
	أصول متداولة	6621411286	11330259982.28	10095947830	19896870620
	قيم الاستغلال				
ح/31	مواد ولوازم	1655431.4	1550576.1	2454197.66	287461.39
	قيم غير جاهزة				
ح/21	أصول معنوية	10002279.98	-	-	-
ح/24	تجهيزات الإنتاج	17685.1	74529.93	2264163.82	-
ح/28	استثمار قيد	-	-	17948593.9	-
ح/40	خصوم مدينة	6445.62	5984.15	271258.42	287461.39
ح/41	حقوق تقنية	3849209880.74	5055723202.18	5909670590	9287182987.32
ح/42	حقوق الاستثمار	1324926394	4479553959.96	2266875775	6016970678.88
ح/44	حقوق الشركاء	-	-	31000	-
ح/45	حقوق على الحساب	2927970.53	1418709.85	2933484.94	1096287.29
ح/46	حقوق الاستغلال	59373375.79	51748195.5	120133875.5	197286403.46
ح/47	حقوق الزبائن	1043520683	1149026849	1773364895	4391592607
ح/48	قيم جاهزة المتاحات	329771140.34	591158075.75	606613957.6	452170971.24
	المجموع	7743639887	11419819198.63	13234402810	20502957100

الخصوم

رقم الحساب	البيان	2005	2006	2007	2008
	<u>أموال دائمة</u>	2153208653	2249040140.11	3733224557	4278468840
	<u>أموال خاصة</u>				
ح/10	رأس المال الاجتماعي	1800000000	1800000000	2800000000	2800000000
ح/13	احتياطيات	184124906.19	316719797.45	676817735.84	676817735.84
ح/16	المخصصات التقنية	98408326.84	129621191.6	165005481.5	216759233.37
	- مخصص الضمان	19778317	19778317	19778317	19778317
	- تكملة الديون التقنية	78630009.84	104746319.4	135170317.5	182708856.37
	- المخصص الاستثنائي	-	-	-	-
	- مخصص cat nat.	-	5096555.2	10056847	14272060
	مؤونة ذات طابع احتياطي	70675420.45	2699151.06	91401339.3	63247428.83
	نتيجة قيد التخصيص	-	-	-	512208614.99
	ديون طويلة الأجل	-	-	-	-
	ديون قصيرة الأجل	5590431234	9170779058.47	9592406004	16224488260
ح/50	حسابات الدائنة الأصول	1249794.77	42631.78	-	2949
ح/51	الديون التقنية	4196093066.17	5580069846.5	6749713345.1	10076863642.2
ح/52	ديون الاستثمار	537363269.49	790775769.65	1409161360.2	1384178243.83
ح/53	ديون المخزونات	420905.64	200720108.7	25492.23	-
ح/54	مبالغ محتفظ بها في الحساب	289558623.41	-	285366635.6	504421596.15
ح/56	ديون الاستغلال	20328405.82	99478534.5	213997229.03	219984920.65
ح/57	تسبيقات تجارية	515127703.32	2378823369.46	735860103.01	4017954435.63
ح/58	ديون مالية	-	-	-	-
	مخصص تكملة الديون التقنية	-	2274.61	24279184.39	-
	أرباح موزعة	-	119966806.25	14355541.9	-
	ضرائب على الأرباح	30289465.91	-	30467113.1	-
	المجموع	7743639887	11419819198.6	13234402810	20502957100

تم إعداد الميزانيات المالية للفترة 2005-2008، قصد الحصول على بعض العناصر الداخلة في حساب النسب المالية الخاصة بشركات التأمين لتقييم أداءها المالي والتعرف على نقاط القوة و الضعف في شركة تامين المحروقات ، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا باستعمال النسب المالية المستعملة في نظام IRIS وكذا النسب المالية المستعملة من طرف مؤسسة ستاندر اندبور standardandpoors.

2-2-3 . حساب النسب المالية الخاصة بنظام IRIS .

كما سبق وان تقدمنا به في الفصل الثاني، ان نظام IRIS يفصل بين نشاط التأمينات على الحياة ونشاط تامين الممتلكات و الأشياء ، إلا أننا هنا سندرس فقط نشاط تامين الممتلكات والأشياء ، وذلك راجع إلى:

- أن شركة تامين المحروقات معظم الخدمات التي تقدمها تتمحور في تامين الممتلكات حيث أن خدمات التامين على الحياة نسبتها ضئيلة جدا لا تقارن بتامين الممتلكات ، ففي عام 2006 سجلت نسبة 0.17 % من مجموع خدمات التامين المقدمة ، وفي عام 2007 سجلت نسبة 0.45 % فقط.

- أن القوائم المحاسبية المعدة وفقا للمخطط المحاسبي للتأمينات لا يفصل بين أنواع الخدمات التأمينية، وبالتالي لا يظهر كل نوع بالقيمة الموافقة له.

بناء على النسب المالية المستعملة من طرف نظام IRIS و الخاصة بالتأمينات على الممتلكات و الأشياء يمكن حسابها ، معتمدين في ذلك على المعلومات المستخرجة من الميزانيات المالية لفترة 2005-2008، وكذا جداول حسابات النتائج لنفس الفترة .

الجدول رقم (05) حساب النسب المالية المستعملة في نظام IRIS الخاصة بتأمينات الممتلكات

2008	2007	2006	2005	السنوات النسب
نسب النشاط الكلي للشركة				
%246.39	% 176.71	% 268.98	% 196.6	نسبة الأقساط إلى الفائض
% 59.79	% 9.05	% 42.89	% 138.08	التغيرات في الاكتتاب
نسب الربحية				
% 6.02	% 10.57	% 14.78	%17.99	نتاج عمليات التامين الإجمالية عن سنتين
% 4.25	% 3.9	% 5.95 -	%11.13 -	عائد الاستثمار
% 14.56	% 66.03	% 4.45	% 2.71	التغير في الفائض
نسب السيولة				
%81.54	% 95.01	% 80.94	% 84.42	الخصوم إلى الأصول السائلة
% 217.06	% 158.29	%224.79	% 178.76	رصيد الوكلاء الأقساط تحت التحصيل
نسب الاحتياطات الفنية				
%1.38	% 1.57	%1.44	% 1.6	التغير في الاحتياطي عن سنة
/	/	/	/	التغير في الاحتياطي عن سنتين
%5.06	%7.33	% 5.76	% 4.57	عجز الاحتياطات

يمكن أن نتقدم بشرح كيفية حساب كل نسبة على حدى مع ذكر مصدر المعلومة للعنصر الداخلى في حساب النسبة المالية ، لتتوصل في الأخير على مجموعة من الأرقام لنفس النسبة لكن لفترات مختلفة والمتمثلة في فترة الدراسة 2005-2008، حتى نتمكن من دراسة التغيرات الحاصلة في هذه النسب عبر الزمن ، وبالتالي معرفة واقع شركة تامين المحروقات CASH وكذا موقفها المالي .

3-2-2-1 نسب النشاط الكلي. تتكون هذه المجموعة من نسبتين هما

$$\bullet \text{ نسبة الأقساط إلى الفائض} = \frac{\text{صافي الأقساط المكتتية}}{\text{الفائض}} * 100$$

نقصد بصافي الأقساط المكتتية هي كل الأقساط التي تم الاكتتاب بها وإعداد العقود للمؤمنين لهم بمعنى كل الأقساط سواء كانت بقيت لدى الشركة أو تم إعادة تأمينها لدى شركات أخرى وهذا ما نجده في حسابات 700-701 من جداول حسابات النتائج، ونقصد بالفائض هو حقوق الملكية أي الأموال الدائمة في الميزانية المالية.

ح/700+ح/701 (انظر الملحق رقم 24) 6 423342132

$$\text{حساب النسبة السابقة لسنة 2005} = 100 * \frac{2674499451}{2674499451} = 158.29\%$$

وبنفس الطريقة لباقي السنوات 2006-2008 لهذا نحتاج إلى جداول الحسابات لهذه الفترة (انظر الملاحق من رقم 25 إلى رقم 27).

ومن خلال المنحنى التالي سنحاول إبراز التغير الحاصل في هذه النسبة خلال الفترة 2005-2008



الشكل رقم (15) منحنى تغير نسبة الأقساط إلى الفائض (من إعداد الطالبة)

هذه النسبة تقارن بين أموال حملة الوثائق مع حقوق الملكية بمعنى جميع الأقساط المكتتية مع حقوق الملكية، هذا قصد معرفة حجم الاكتتاب مقارنة مع أموال الشركة، كما انه في حالة عدم كفاية التعويضات وحدوث خلل في تقدير قيمة التعويضات، فان الشركة تلجأ إلى حقوق الملكية لتلبية أي قصور حاصل في الشركة، ومن المنحنى نلاحظ أن هذه النسبة زادت في عام 2006 بسبب الزيادة في الأقساط المكتتية، كون أن شركة تامين المحروقات دخلت مجالات أخرى في تقديم خدمات التامين منها IDE وPME، لكن انخفضت عام 2007 لتصل إلى 176.71% لتأخذ اقل نسبة خلال فترة

الدراسة وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الزيادة الكبيرة في رأس المال التي تقدر 10000000000 دج وبالتالي زيادة حقوق الملكية ، وفي عام 2008 شهدت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا بسبب الارتفاع الكبير الذي حصل في الأقساط المكتتبه و الذي يقدر 59.79 % مقارنة بالعام السابق ، وإذا ما قارنا هذه النسبة مع المعدل المثل حسب نظام IRIS الذي يقدر الحد الأعلى 300 % نجد أن كل القيم مناسبة.

صافي الأقساط المكتتبه للعام الحالي – صافي الأقساط المكتتبه للعام السابق

• التغيرات في الاككتاب = $100^* \frac{\text{صافي الأقساط المكتتبه للعام السابق}}{\text{صافي الأقساط المكتتبه للعام السابق}}$

صافي الأقساط المكتتبه للعام السابق

لحساب هذه النسبة لسنة 2005 نحتاج إلى صافي الأقساط المكتتبه لعام 2004

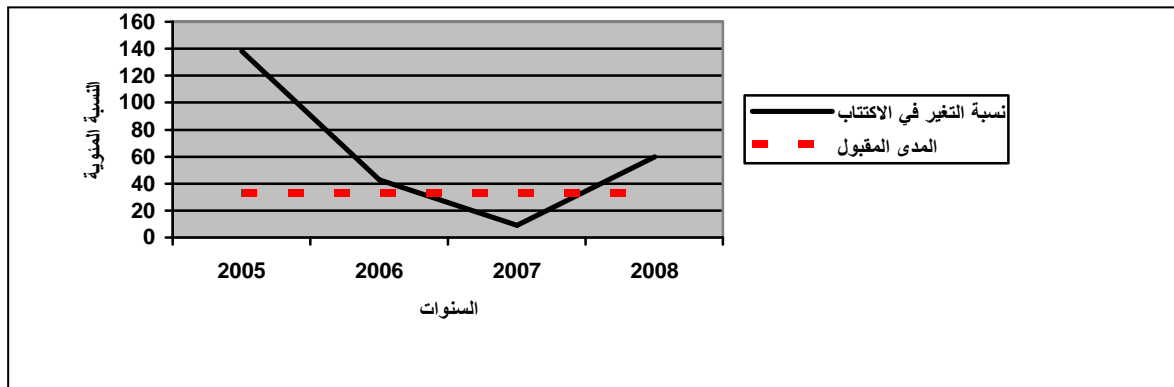
1778116110.6 – 4233421326

التغيرات في الاككتاب لعام 2005 = $100^* \frac{1778116110.6}{4233421326} = 138.08 \%$

1778116110.6

نفس الطريقة لحساب هذه النسبة لباقي سنوات الدراسة 2006-2008

من خلال المنحنى التالي سنبين التغير الحاصل خلال الفترة لتغير في الاككتاب



الشكل رقم(16) منحنى التغير في الاككتاب(من إعداد الطالبة)

هذه النسبة تعبر عن مدى نمو الشركة من حيث الأقساط المكتتبه عبر الزمن ،بمعنى أن هذه النسبة تقيس نمو الأقساط المكتتبه من حيث تقديم الخدمة ، ففي عام 2005 حققت اكبر نسبة نمو خلال فترة الدراسة، حيث عرفت الشركة نموا كبيرا في قيمة الأقساط المكتتبه مقارنة بعام 2004 إذ تعتبر هذه السنة سنة تغيير جذري في نتائج الشركة وحركة كبيرة في تعاملاتها منذ نشوئها ،وفي عام 2006 عرفت نسبة زيادة لا بأس بها مقارنة بعام 2005 أما عام 2007 فنسبة الزيادة لم تكن كبيرة، حيث قدرت بـ 9.05 % فقط وفي الحقيقة هذه السنة شهد السوق الجزائري للتأمينات كله

ركودا ، وهذا ما انعكس على نمو الأقساط المكتتبه لشركة تامين المحروقات ، لكن رغم هذا الركود والنمو البسيط في هذه النسبة فشركة تامين المحروقات استطاعت أن تحتل المرتبة الرابعة من حيث الإنتاج ، أما عام 2008 ارتفعت النسبة من جديد لتحقيق 59.69 % مما يعكس النشاط الكبير لشركة تامين المحروقات ، ويجدر الإشارة أن الزيادة في هذه النسبة يكون أما بدخول شركة التامين في أسواق جديدة ، أو طرح خدمات جديدة في السوق مما ينعكس على زيادة الزبائن (المؤمنين لهم) و بالتالي زيادة الأقساط المكتتبه ، وإذا ما قارناه بالمعدل الأمثل حسب IRIS الذي يقدر 33 % ففي اغلب الأحيان تجاوزته.

3-2-2-2-2 نسب الربحية. تتكون هذه المجموعة من ثلاث نسب كمايلي .

• **نتائج عمليات التامين الإجمالية = معدل الخسارة + معدل المصروفات - معدل الاستثمارات**

التعويضات لسنتين (السابقة و الحالية)

معدل الخسارة لعام 2005 = $\frac{\text{صافي الأقساط لسنتين (السابقة و الحالية)}}{100} = 8.39$

صافي الأقساط لسنتين (السابقة و الحالية)

نقصد بالتعويضات هي ح/60 من جدول حسابات النتائج

المصروفات العمومية و الإدارية لسنتين

معدل المصروفات لعام 2005 = $\frac{\text{صافي الأقساط المكتتبه لسنتين}}{100} = 5.83$ %

صافي الأقساط المكتتبه لسنتين

نقصد بالمصروفات العمومية و الإدارية هي كل حسابات 61-62-63-64-65-66-68.

صافي الدخل من الاستثمار لسنتين

معدل الاستثمار لعام 2005 = $\frac{\text{صافي الأقساط المكتتبه لسنتين}}{100} = 3.77$ %

صافي الأقساط المكتتبه لسنتين

نقصد صافي الدخل من الاستثمار هي النتيجة خارج الاستغلال المتواجدة في جدول حسابات

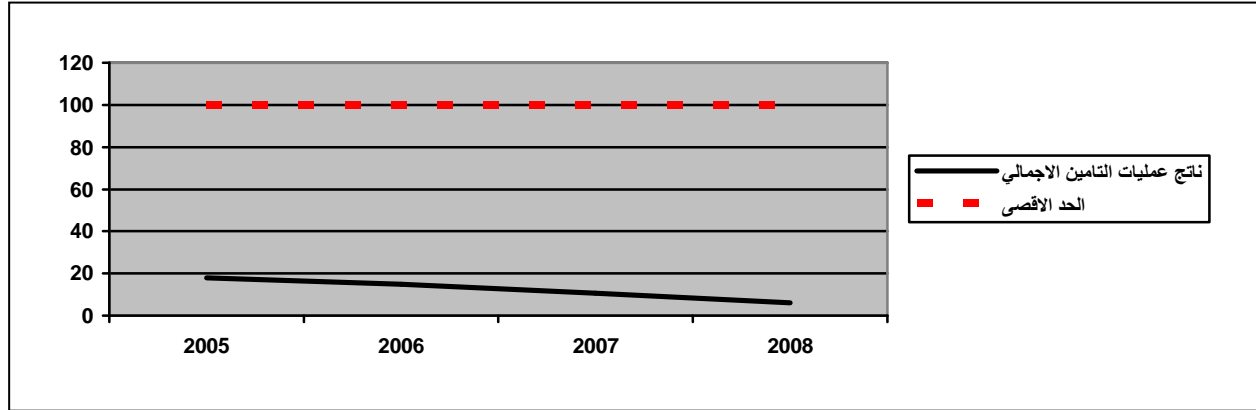
النتائج.

نتائج عمليات التامين الإجمالية لعام 2005 = 17.99 %

نفس الطريقة لحساب هذه النسبة لباقي سنوات الدراسة 2006-2008.

من خلال المنحنى التالي نبين التغير في نسبة نتائج عمليات التامين الإجمالية خلال الفترة 2005-

2008



الشكل رقم (17) منحنى تغير نسبة ناتج العمليات (من إعداد الطالبة)

ناتج عمليات التأمين الإجمالية هي في الحقيقة نسبة تعكس مجموع نسب المصروفات الداخلة في العملية التأمينية وكذا التعويضات التي حصلت خلال السنة مقارنة بمجموع الأقساط المكتتبة خلال العام ومدى تغطية نسبة الدخل من الاستثمار لهذا المجموع لتعطي في الأخير نسبة الدخل الإجمالي من عمليات شركات التأمين ، ونلاحظ من خلال المنحنى أن سنة 2005 حققت الشركة أكبر نسبة خلال فترة الدراسة لترجع بعد ذلك عام 2006 وتواصل التراجع لباقي السنوات ، في الحقيقة النسبة الصغرى هي التي تعبر عن النسبة الجيدة كونها تعبر عن مجموع المصاريف الحاصلة خلال السنة و الفرق بين هذه النسبة و 100 % يعبر عن إيرادات السنة و الارتفاع الذي حصل عام 2005-2006 راجع إلى نسبة الدخل من الاستثمار كانت سالبة (خسارة) أما عام 2007 راجع لزيادة كبيرة في قيمة التعويضات ، أما إذا ما قارناها بالمعدل الأمثل الذي يقدر 100 % كحد أعلى فان جميع النسب في كل السنوات مناسبة.

صافي الدخل من الاستثمار

● عائد الاستثمار لعام 2005 = $\frac{\text{متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي و السابق}}{100^*}$

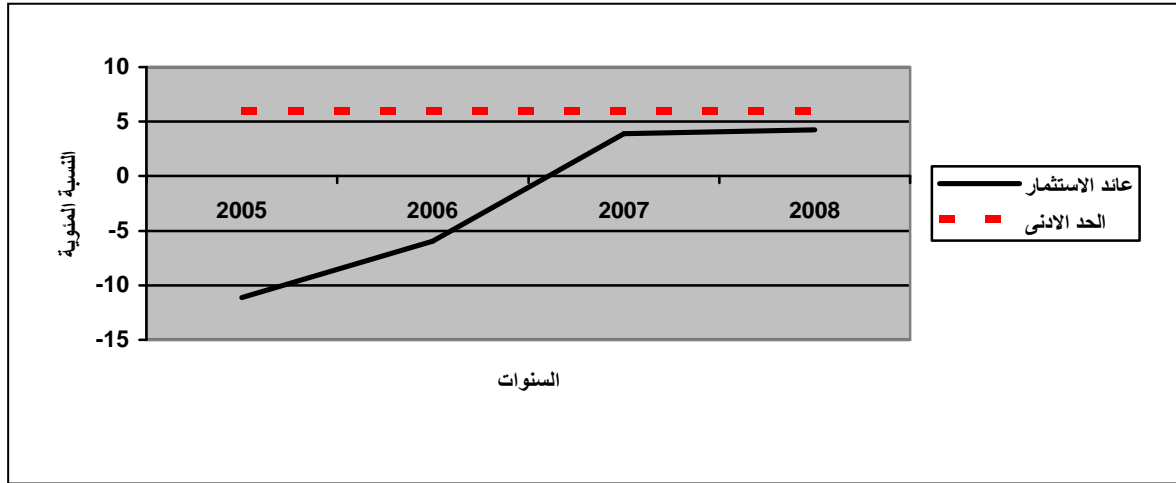
متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي و السابق

مجموع القيم المستثمرة للعام 2004 و 2005

متوسط قيمة الأصول المستثمرة 2005 =

2

نقصد بالأموال المستثمرة في الأصول هي جميع القيم المدينة للصنف 2 ، وكذا ح/42 من جدول تحركات الأصول، وبنفس الطريقة يتم حساب هذه النسبة لباقي السنوات 2006-2008. ومن خلال المنحنى التالي نبين التغير الحاصل في عائد الاستثمار خلال الفترة 2005-2008 .



الشكل رقم (18) منحنى تغير نسبة عائد الاستثمار (من إعداد الطالبة)

نسبة عائد الاستثمار تعبر بالدرجة الأولى على كفاءة السياسة الاستثمارية لشركة كونها تقيس الدخل من الاستثمار مقارنة بما استثمر ، ومن خلال المنحنى نلاحظ انه في عام 2006-2005 حققت الشركة نسبة سالبة وهذا ما يعكس أن عائد الاستثمار كان خسارة ، وفي عام 2008-2007 ارتفعت النسبة لتعطي إشارة موجبة و بالتالي تحقق إيرادات مع أن النسب التي تحققت كانت ضئيلة جدا ، إذا ما قارناها بالمعدل الأمثل الذي يقدر 6 % كحد أدنى جميع القيم غير مناسبة.

الفائض المعدل للعام الحالي – الفائض المعدل للعام السابق

$$\bullet \quad \frac{\text{التغير في الفائض لعام 2005}}{100^*} = \frac{\text{الفائض المعدل للعام السابق}}{\text{الفائض المعدل لعام 2005}}$$

الفائض المعدل للعام السابق

الفائض المعدل لعام 2005 = حقوق الملكية + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة

0.5 (مصاريف العمومية و الإدارية*المخصصات الفنية)

$$\frac{\text{مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة لعام 2005}}{\text{صافي الأقساط المكتتبة}} =$$

صافي الأقساط المكتتبة

$$= 2537775.48 \text{ دج}$$

الفائض المعدل لعام 2005 = 2674499451 + 2537775.48 = 2677037226 دج

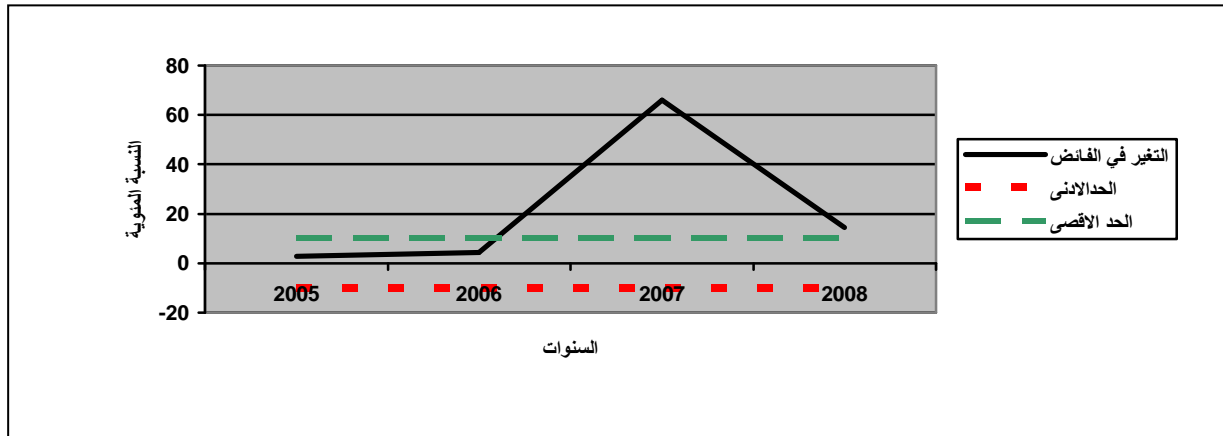
بنفس الطريقة لحساب الفائض المعدل لعام 2004 و الذي يساوي 2619914463 دج

$$2619914463 - 2677037226$$

$$\frac{2619914463 - 2677037226}{2619914463} = 2.18\% \text{ التغير في الفائض لعام 2005}$$

$$2619914463$$

وبنفس الطريقة يتم احتساب التغير في الفائض لباقي السنوات 2006-2008 .
من خلال المنحنى التالي نبين التغير الحاصل في الفائض، خلال الفترة 2005-2008 .



شكل رقم (19) منحنى تغير نسبة الفائض (من إعداد الطالبة)

تعكس هذه النسبة مدى سلامة المركز المالي لشركات التأمين خلال السنة أي النم الحاصل في حقوق الملكية مقارنة بالعام السابق ، ومن خلال المنحنى نلاحظ انه سنة 2007 حققت الشركة اكبر نسبة خلال فترة الدراسة قدرت بـ 66.03 % أما عام 2005 و2006 فحققت نسب منخفضة ، لكن على العموم هذه النسبة عرفت ارتفاعا مقارنة بسنة 2005 وان الزيادة الكبيرة يعكس خلل المركز المالي للشركة ويرجع ذلك إلى زيادة تكاليف عملية الاستغلال وكذا الزيادة في رأس المال ، وإذا ما قارناها بالمعدل الأمثل حسب نظام IRIS المحصور بين 10% و 10+ % فان شركة تأمين المحروقات في السنتين 2007 و2008 لم تحقق قيم مناسبة .

3-2-2-3 نسب السيولة. تتكون هذه المجموعة من نسبتين.

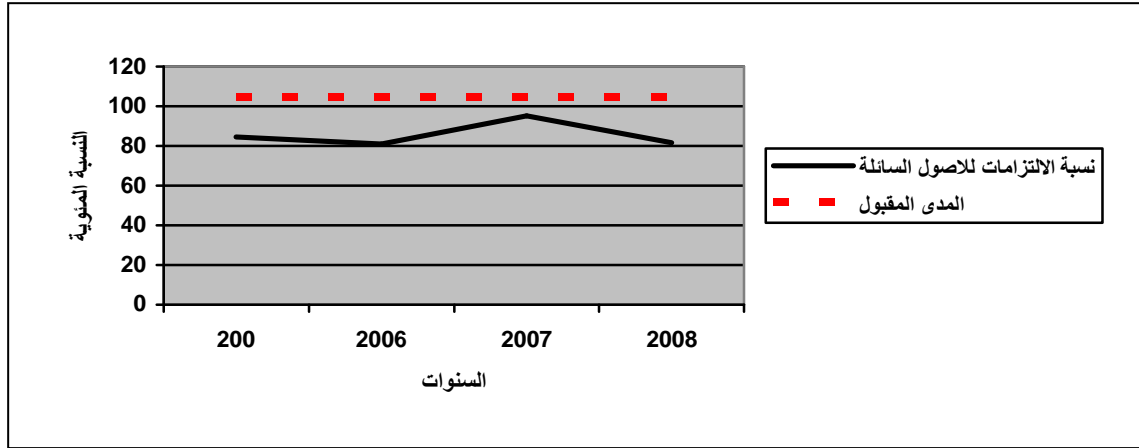
الخصوم

• الالتزامات إلى الأصول السائلة لعام 2005 = $100 * 84.42\%$

الأصول السائلة (أصول متداولة)

الأصول السائلة هي نفسها الأصول المتداولة ، التي نجدها في أصول الميزانية المالية، والالتزامات هي ديون قصيرة الأجل المتواجدة في الميزانية المالية، وبنفس الطريقة يتم احتساب هذه النسبة لباقي السنوات 2006-2008.

والمنحنى التالي نبين التغير الحاصل في نسبة الالتزامات للأصول السائلة خلال الفترة المدروسة.



الشكل رقم (20) منحنى تغير نسبة الالتزامات للأصول السائلة (من إعداد الطالبة)

هذه النسبة تعكس درجة السيولة لدى شركات التأمين لتعطي مؤشرا على الملاءة المالية للشركة أي قدرتها على التسديد بمجرد مطالبة الغير لأموالهم، والملاحظ من خلال المنحنى انه جميع القيم خلال الفترة المدروسة انحصرت بين 85 % و 95 % مع وجود زيادة في بعض الأحيان و انخفاض في الصاحيان الأخرى مقارنة بالسنة السابقة وهذه القيم تعبر على توفر شركة تأمين المحروقات على سيولة كافية ، حيث أنها تفوق التزاماتها قصيرة الأجل وهنا تجدر الإشارة أن الميزانية لشركات التأمين في جهة الأصول يغلب عليها الأصول المتداولة ، ومن جهة الخصوم الديون قصيرة الأجل، هذا ما يعكس كبر التعاملات قصيرة الأجل مما يتطلب درجة سيولة كبيرة، وإذا ما قارناها بالمعدل الأمثل حسب نظام IRIS الذي يعطي الحد الأقصى المقدر بـ 105 % فان جميع القيم مناسبة.

رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل

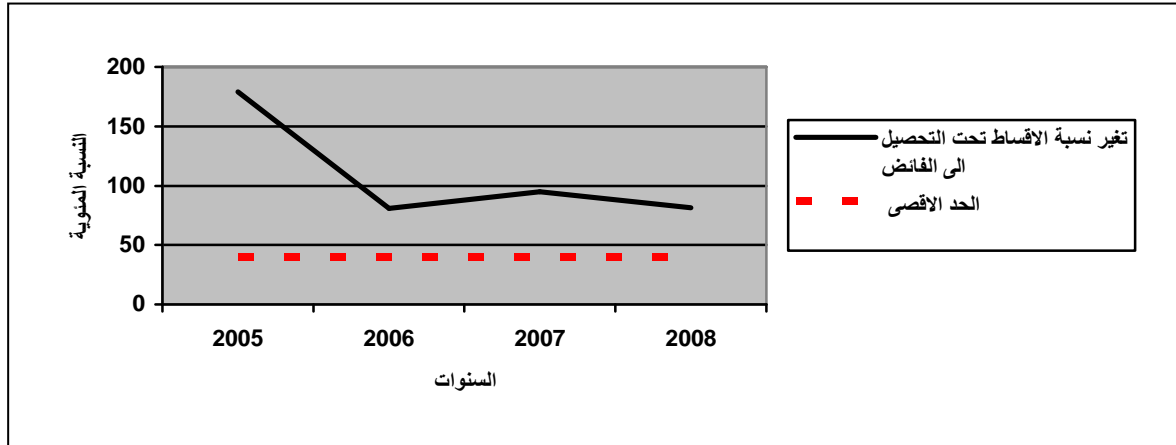
$$\bullet \text{ رصيد الوكلاء الأقساط تحت التحصيل لعام 2005} = \frac{\text{الفائض (حقوق الملكية)}}{100} * 143.92 = 100^*$$

الفائض (حقوق الملكية)

لا يوجد حساب الوكلاء ضمن المخطط المحاسبي لشركات التأمين لهذا سنكتفي بالأقساط تحت التحصيل و التي نجدها في الميزانية المالية أو المحاسبية في ح / 41 حقوق تقنية ، وبنفس الطريقة يتم حساب هذه النسبة لباقي السنوات 2006-2008 .

من خلال المنحنى التالي نبين التغير الحاصل في نسبة رصيد الوكلاء و الأقساط تحت التحصيل

إلى الفائض خلال الفترة 2005-2008 .



الشكل رقم (21) منحنى تغير نسبة الأقساط تحت التحصيل ورصيد الوكلاء إلى الفائض (من

إعداد الطالبة)

تعطي هذه النسبة مؤشرا على مدى اعتماد شركات التأمين على أصل قد لا يتحقق في حالة التصفية فهي تقيس قيمة هذا الأصل مقارنة بحقوق الملكية و الملاحظ من خلال المنحنى أن شركة التأمين تحقق نسب عالية جدا تصل إلى 224 % عام 2006 وحققت اخفض قيمة عام 2007 قدرت بـ 158.22 % ، هذا ما يعكس أن معظم الأقساط المكتتبه هي قيم يتم دفعها من قبل المؤمنين لهم و بالتالي تقلل من درجة الملاءة ، وإذا ما قارناها بالمعدل الأمثل حسب نظام IRIS الذي يحدد الحد الأقصى بـ 40 % فان جميع القيم تفوق بكثير هذا المعدل .

3-2-2-4 نسب الاحتياطات الفنية .تتكون هذه المجموعة من ثلاث نسب كمايلي :

المخصصات الفنية للعام الحالي - المخصصات الفنية للعام السابق

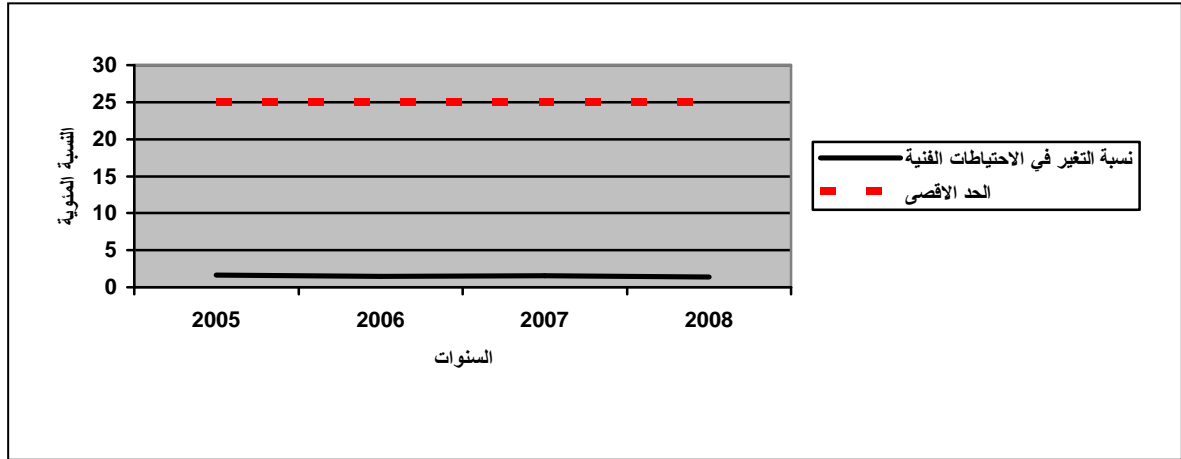
• $\frac{\text{التغير في الاحتياطي لعام 2005}}{\text{المخصصات الفنية للعام السابق}} = 100^*$

المخصصات الفنية للعام السابق

وبنفس الطريقة يتم احتساب هذه النسبة لباقي السنوات 2006-2008.

من خلال المنحنى التالي نبين التغير الحاصل في نسبة المخصصات الفنية خلال الفترة 2005-

2008



الشكل رقم(22) منحني تغير الاحتياطات الفنية(من إعداد الطالبة)

تقيس هذه النسبة التغير الحاصل في حقوق الملكية من خلال الزيادة أو النقص في الاحتياطات الفنية مقارنة بالسنة السابقة قصد معرفة وجهة نظر الإدارة في كفاية حقوق الملكية والملاحظ من المنحنى أن هذه النسبة عرفت تناقص مقارنة بعام 2005 ، وأخذت قيم ضئيلة جدا تراوحت بين 1 % و 1.5 % ويرجع السبب إلى أن مخصص الضمان لم يتغير لا بالزيادة ولا بالنقصان ، وكذا مخصص الكوارث الطبيعية ، هذا ما ينقص من قيمة التغير في مجموع الاحتياطات مما يفسر أن الإدارة لا تعتمد على المخصصات لزيادة حقوق الملكية لمواجهة أي التزام.

التغير في المخصصات الفنية للعام السابق وقبل السابق

$$\bullet \text{ التغير في الاحتياطي عن سنتين لعام 2005} = \frac{\text{المخصصات الفنية للعام قبل السابق}}{100^*}$$

المخصصات الفنية للعام قبل السابق

وبنفس الطريقة يتم احتساب هذه النسبة للسنوات 2006-2008، إلا أنه في الحقيقة هذه

النسبة هي نفسها النسبة السابقة ، والفرق الوحيد هو أن القيم يتم تقديمها بسنة ، لذا لن ندرسها.

العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدر

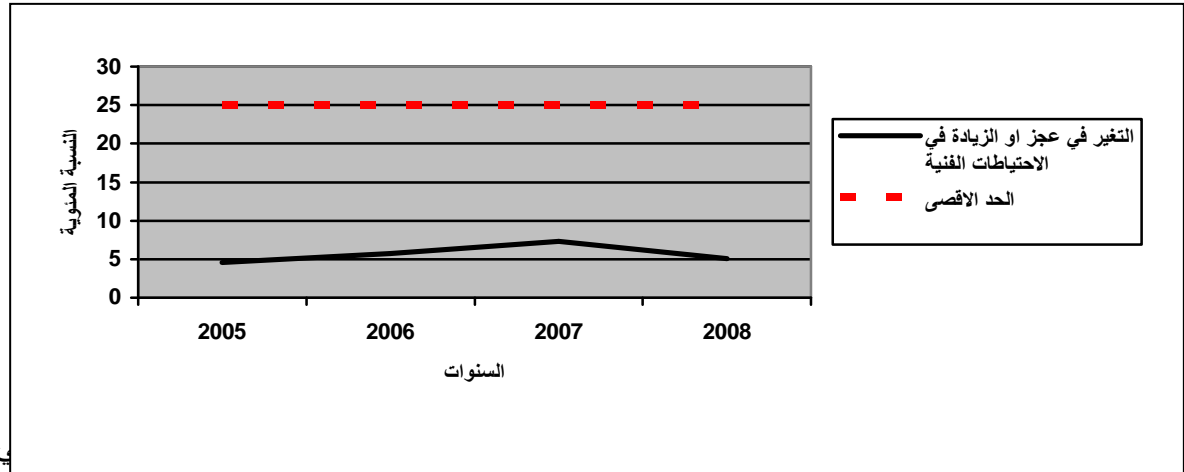
$$\bullet \text{ عجز أو الزيادة في الاحتياطات إلى الفائض لعام 2005} = \frac{\text{العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدر}}{100^*}$$

الفائض

$$= 3.67 \%$$

نقصد بالعجز أو الزيادة هو الفرق بين المخصصات الفنية التي تم تخصيصها و التي تم استعمالها فعلا، لهذا نحتاج إلى جدول المخصصات للسنة الموالية عن السنة التي يتم احتساب هذه النسبة ، وبنفس الطريقة يتم حساب هذه النسبة لباقي السنوات 2006-2008.

من خلال المنحنى التالي نبين التغير الحاصل في نسبة العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدر خلال الفترة المدروسة 2005-2008 .



الشكل رقم (23) منحنى تغير نسبة عجز أو الزيادة في الاحتياطات الفنية إلى الفائض من إعداد (الطالبة)

تقيس العجز و الزيادة الحاصلة في المخصصات الفنية ، قصد إبراز هل هناك أموال غير مستغلة و التي وضعت كمخصصات ، و الملاحظ من خلال المنحنى أن هذه النسبة عرفت تزايد عام 2006 و 2007 مقارنة بعام 2005 ، وذلك راجع إلى إصدار مخصص جديد في القانون الجزائري عام 2004 و بدأ العمل به في شركة تامين المحروقات عام 2006 وهو مخصص الكوارث الطبيعية cat-nat هذا من جهة ، ومن جهة أخرى عدم اللجوء إلى استعمال المخصصات الفنية ، إلا انه عام 2008 انخفضت هذه النسبة ، وذلك راجع إلى الزيادة في قيمة حقوق الملكية وبصفة عامة نلاحظ انه يوجد زيادة في قيمة المخصصات الفنية، وإذا ما قارناها بالمعدل الأمثل حسب نظام IRIS الذي يقدر بالحد الأقصى بـ 25% فإن جميع القيم هي مناسبة.

3-2-3. حساب النسب المالية الخاصة بنظام ستاندراندبور standard and poors.

سيتم في هذا المطلب حساب النسب المالية الخاصة بنظام ستاندراندبور الخاصة بشركات التامين حيث أن هذا النظام لا يفصل بين نشاط التأمينات على الحياة و تأمينات على الممتلكات وهذا ما سنتقدم به في هذا المطلب .

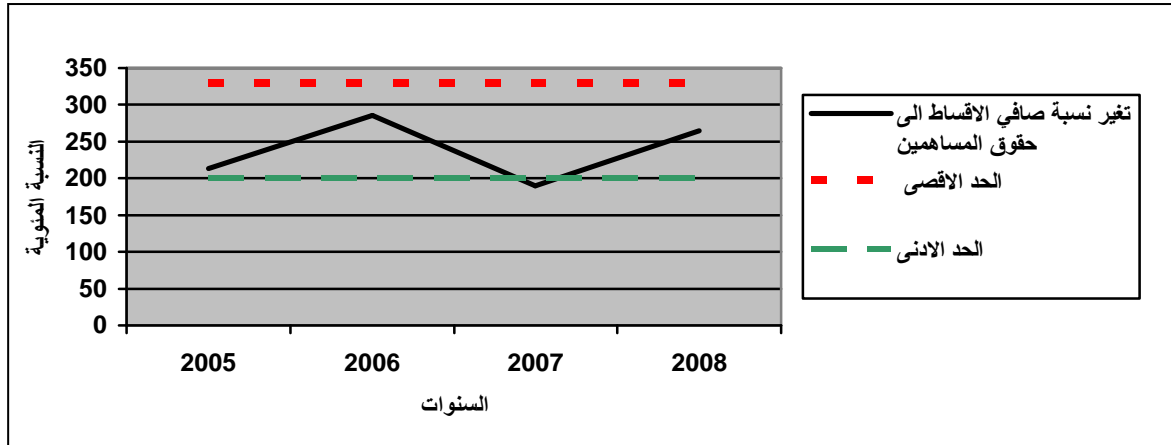
الجدول رقم (06) النسب المالية لنظام ستاندر اندبور الخاصة بشركة CASH

السنوات	2005	2006	2007	2008
المؤشر الأول	% 213.36	% 285.79	% 189.75	% 264.27
المؤشر الثاني	% 138.08	% 42.89	% 9.05	% 59.79
المؤشر الثالث	% 10.55	% 8.69	% 12.48	% 11.24
المؤشر الرابع	% 1.47	% 1.14	1.63%	% 1.08
المؤشر الخامس	% 47.51-	% 267.88-	% 381.47	% 168.85
المؤشر السادس	% 0.38	% 16.46	% 24.12	% 18.37
المؤشر السابع	% 465.89	% 427.11	% 442.12	% 354.86
المؤشر الثامن	% 4.96	% 6.12	% 4.74	% 5.43

من خلال الجدول السابق سندرس تغيير كل مؤشر من المؤشرات المذكورة داخل الجدول مع الزمن ، لمعرفة الحالة المالية لشركة cash ، هل هي في تحسن أم لا ؟

$$\bullet \text{ المؤشر الأول} = \frac{\text{صافي الأقساط}}{\text{حقوق المساهمين}} \times 100^*$$

نقصد بحقوق المساهمين هي القيمة المساوية لمجموع رأس المال الاجتماعي والاحتياطات و الأرباح المحتجزة، والمنحنى التالي يبين التغيير الحاصل في نسبة صافي الأقساط إلى حقوق المساهمين خلال الفترة 2005-2008.



الشكل رقم (24) منحنى تغير نسبة صافي الأقساط إلى حقوق المساهمين (من إعداد الطالبة)

يعكس هذا المؤشر إجمالي الاكتتابات المعرضة للخطر مقارنة مع حقوق المساهمين بمعنى انه يقيس مدى تغطية حقوق المساهمين لإجمالي الاكتتابات المعرضة للخطر لأنه في حالة عدم كفاية الأموال الموجهة لهذا الخطر فانه يتم اللجوء إلى حقوق المساهمين ، و الملاحظ من خلال المنحنى أن هذه النسبة عرفت ارتفاعا عام 2005 و 2006 أما عام 2007 انخفضت لتصل إلى 189.75 % فقط ، وذلك راجع إلى الزيادة الكبيرة في حقوق المساهمين لشركة تامين المحروقات، لتعاود الارتفاع عام 2008 وذلك راجع إلى الزيادة في قيمة الاكتتابات ، وإذا ما قارناها بالمعدل الأمثل الذي يتراوح بين 200 % و 330 % فان القيم مناسبة .

● **المؤشر الثاني** . نسبة التغير في صافي الأقساط ، هذه النسبة سبق وان تناولناها

ضمن نظام IRIS.

الأقساط الصافية

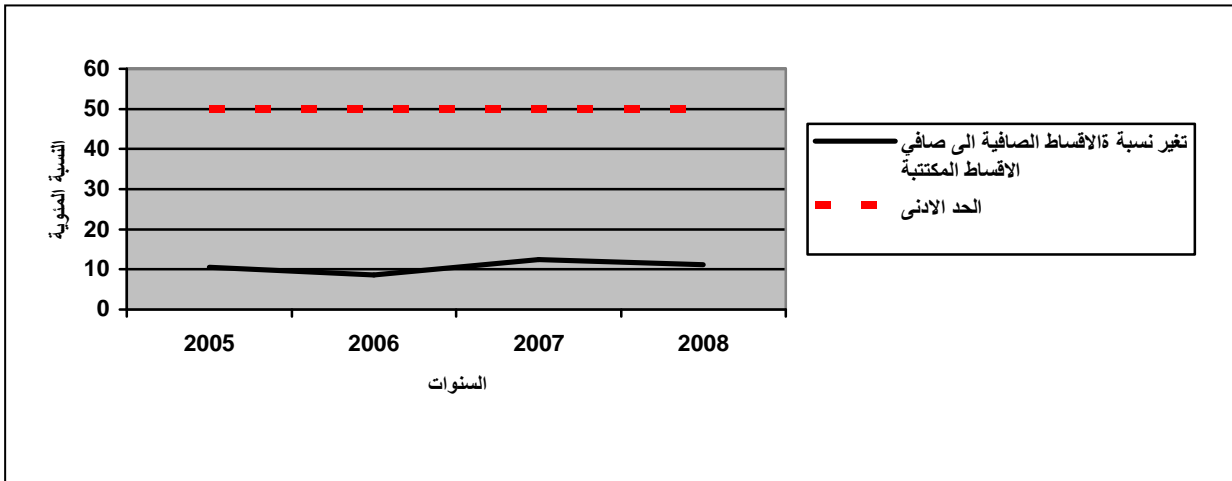
● **المؤشر الثالث** . نسبة الاحتفاظ = $\frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}{100^*}$

صافي الأقساط المكتتبة

لابد من التفريق بين الأقساط الصافية و التي نقصد بها الأقساط التي بقيت لدى الشركة التي قامت بالاكتتاب مع المؤمن له ولم يعد تأمينها لدى شركة أخرى، و صافي الأقساط المكتتبة هي جميع الأقساط التي تم اكتتابها سواء أعيد تأمينها لدى شركات أخرى أم لا .

وخلال المنحنى التالي نبين التغير الحاصل في نسبة الأقساط الصافية إلى صافي الأقساط المكتتبة

خلال الفترة 2005-2008 .



الشكل رقم (25) منحنى تغير نسبة الأقساط الصافية إلى صافي الأقساط المكتتبية (من إعداد الطالبة)

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد شركة تامين المحروقات على إعادة التامين و بالتالي تعكس نسبة احتفاظ شركة التامين على الأقساط المكتتبية ومواجهة أي تعويضات محتملة في المستقبل بمجرد وقوع الخطر المؤمن ضده ، والملاحظ من المنحنى أن هذه النسبة أحيانا ترتفع و أحيانا تنخفض بين القيمتين

8 % و 12 % هذا ما يدل على اعتماد شركة تامين المحروقات على إعادة التامين في عملياتها مما يجعل نسبة الاحتفاظ منخفضة ، وذلك راجع إلى أن معظم خدمات التامين لشركة تامين المحروقات تكون بمبالغ كبيرة جدا و بالتالي المخاطر كبيرة مما يسبب تخوفا في وقوع كارثة في عدم القدرة على السداد وبالمقارنة مع المعدل الأمثل الذي يقدر بـ 50 % فان جميع القيم غير مناسبة.

المخصصات الفنية

• المؤشر الرابع .
الأصول السائلة

الأصول السائلة هي الأصول المتداولة في الميزانية المالية، ومن خلال المنحنى التالي نبين التغير الحاصل في نسبة المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة خلال الفترة 2005-2008.



الشكل رقم (26) منحنى تغير نسبة المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة (من إعداد الطالبة)

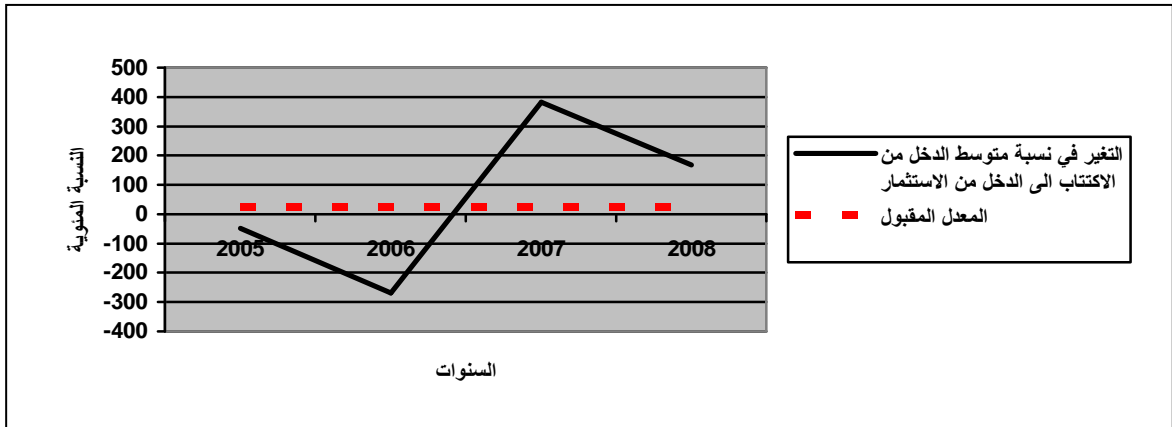
يهدف هذا المؤشر إلى معرفة مدى سيولة المخصصات الفنية التي وضعت لمواجهة أي قصور في التعويضات لحملة الوثائق ، والملاحظ من خلال المنحنى أن هذه النسبة هي جد منخفضة إذ تتراوح بين 1% و 1.5 % ففي عام 2007 سجلت اعلي نسبة ممكنة قدرت بـ 1.63 % هذا ما يعكس أن قيمة المخصصات هي قيم سائلة كلها ، وكذا تعكس توفر الشركة على سيولة كبيرة تفوق قيمة المخصصات الفنية بكثير لتصل إلى 99 % ، مما يقودنا إلى القول أن شركة تامين المحروقات تعتمد على درجة كبيرة من السيولة لمواجهة التزامات حملة الوثائق وإذا ما قارناها بالمعدل الأمثل الذي يقدر بـ 100 % كحد لعلى فان جميع القيم مناسبة.

متوسط الدخل من الاككتاب

● المؤشر الخامس ————— 100*

الدخل من الاستثمار

متوسط الدخل من الاككتاب هو المتوسط لنتيجة الاستغلال للعام الحالي و العام السابق، أما الدخل من الاستثمار نقصد به النتيجة خارج الاستغلال ، والمنحنى التالي يبين التغير في نسبة متوسط الدخل من الاككتاب إلى الدخل من الاستثمار خلال الفترة 2005-2008 .



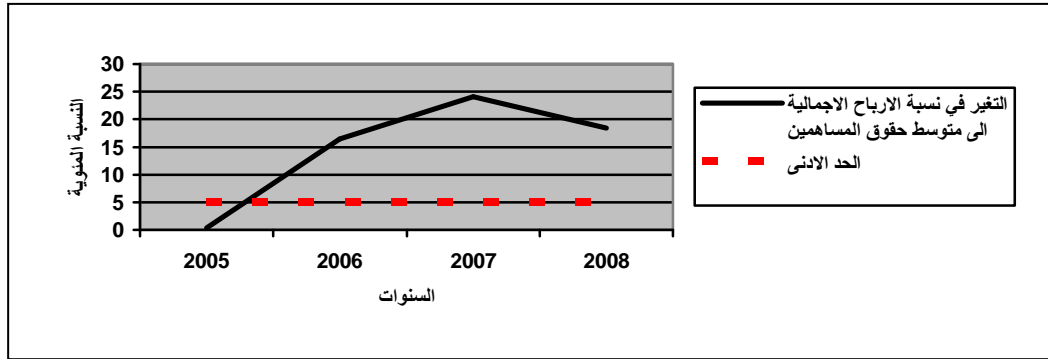
الشكل رقم(27) منحني تغير نسبة الدخل من الاكتتاب إلى الدخل من الاستثمار (من

إعداد الطالبة)

يعكس هذا المؤشر مدى الاعتماد على الدخل من الاستثمار في تغطية عمليات النشاط التأميني والملاحظ من المنحنى انه تم تسجيل قيم سالبة لعام 2005 و عام 2006 وذلك راجع على التوالي إلى تحقيق قيم سالبة من الدخل من الاستثمار وكذا نتيجة الاستغلال لعام 2004 أما سنة 2006 حققت نتيجة سالبة بالنسبة للدخل من الاستثمار ، إلا أن عام 2007 حققت قيمة موجبة مرتفعة جدا قدرت بـ 381.47% و انخفضت عام 2008 لتصل إلى 168 % إذا ما قارناها بالمعدل الأمثل الذي يقدر بالحد الأدنى 25% فان القيمتين الأولى و الثانية غير مناسبتين و الباقيات مناسبة لكن جد مرتفعة ما يعكس أن الدخل من الاستثمار منخفض.

$$\bullet \text{ المؤشر السادس . } \frac{\text{الأرباح الإجمالية}}{\text{متوسط حقوق المساهمين}} \times 100^*$$

الأرباح الإجمالية هي الأرباح قبل خصم الضريبة، أما متوسط حقوق المساهمين هو مجموع حقوق المساهمين للعام الحالي و العام السابق قسمة 2، ومن خلال المنحنى التالي نبين التغير الحاصل في نسبة الأرباح الإجمالية إلى متوسط حقوق المساهمين خلال الفترة 2005-2008 .



الشكل رقم (28) منحنى تغير نسبة الأرباح الإجمالية إلى متوسط حقوق المساهمين (من إعداد الطالبة)

يعكس هذا المؤشر مقدار الربح لحقوق المساهمين و بالتالي ينعكس على قيمة السهم في الأسواق المالية ، و الملاحظ من المنحنى أن هذه النسبة عرفت ارتفاعا كبيرا مقارنة بسنة 2005 حيث ارتفعت إلى 16 % لسنة 2006 و 24 % لعام 2007 ، وذلك راجع إلى النمو المتواصل في قيمة الأقساط المكتتبه و كذا الدخل من الاستثمار ، فرغم حدوث زيادة في حقوق المساهمين إلا انه قابلته زيادة في الأرباح الإجمالية ، وإذا ما قارناها بالمعدل الأمثل الذي يقدر بالحد الأدنى 5 % فان شركة تامين المحروقات حققت قيم مناسبة من عام 2006 إلى عام 2008 .

المخصصات الفنية + حقوق المساهمين

• المؤشر السابع.

الأقساط الصافية

من خلال المنحنى التالي يبين التغير في نسبة المخصصات الفنية + حقوق المساهمين إلى

الأقساط الصافية خلال الفترة 2005-2008 .



الشكل رقم (29) منحني تغير نسبة المخصصات الفنية+حقوق المساهمين إلى الأقساط

الصافية (من إعداد الطالبة)

يعكس هذا المؤشر مدى تغطية حقوق المساهمين و المخصصات الفنية للأقساط الصافية أي الأقساط المحتفظ بها ، وبالتالي تبين هذه النسبة مدى تلبية المخصصات الفنية و حقوق المساهمين لطلبات حقوق حملة الوثائق و بالتالي يعكس هامش الملاءة المالية لشركات التامين ويجدر الإشارة أن القانون الجزائري في المادة 210 من قانون 95-07 تم تحديد هامش ملاءة شركات التامين الجزائرية بـ 15% على الأقل من الديون التقنية، أو 20% على الأقل من رقم الأعمال هنا و الملاحظ من المنحني انه تم تسجيل قيم كبيرة جدا تراوحت بين 350% و 450% وهذا ما يدل على أن قيمة المخصصات الفنية + حقوق المساهمين اكبر بكثير من قيمة الأقساط المحتفظ بها بثلاث مرات إلى أربع مرات ، وإذا ما قارناها بالمعدل الأمثل الذي يقدر بالحد الأدنى 150% فان جميع القيم مناسبة .

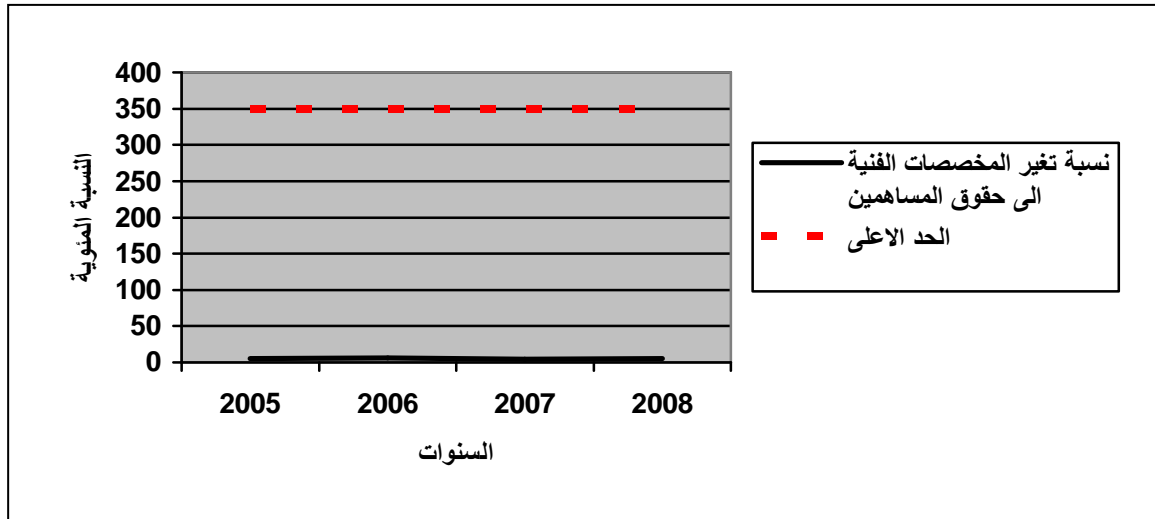
المخصصات الفنية

● المؤشر الثامن .

حقوق المساهمين

المنحني التالي يبين التغير الحاصل في نسبة المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين خلال

الفترة 2005-2008 .



الشكل رقم (30) منحني تغير نسبة المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين (من إعداد الطالبة)

يقيس هذا المؤشر نسبة حقوق حملة الوثائق إلى حقوق المساهمين لإعطاء مؤشرا على مدى اعتماد الشركة على تكوين المخصصات الفنية بالنسبة لحقوق المساهمين ، وبالتالي هل يتم اللجوء

إلى حقوق المساهمين لتغطية طلبات حقوق حملة الوثائق في حالة عدم كفاية المخصصات الفنية والملاحظ من المنحنى أن قيمة هذه النسبة ضعيفة جدا تتراوح بين 5 % و 6 % حيث سجلت اعلي نسبة عام 2006 وتقدر بـ 6.12% لتتخفض عام 2007 وترتفع من جديد عام 2008 و الزيادة التي سجلت عام 2006 راجعة إلى دخول مخصص جديد وهو مخصص الكوارث الطبيعية أما الانخفاض الذي حدث عام 2007 راجع إلى الزيادة في حقوق المساهمين وإذا ما قارناها بالمعدل الأمثل الذي يقدر بالحد الأعلى 350 % فان جميع القيم مناسبة ولكنها منخفضة جدا.

3-3. دراسة الإمكانات المالية لشركة cash مقارنة مع استثماراتها.

إن الأموال المتحصل عليها من المؤمنين لهم ضخمة ، مما يلزم شركات التأمين على إعادة بعثها في السوق ، سواء السوق المالي بمكوناته (رأس المال و النقدي) ، أو الاستثمار المباشر في مجال العقارات ... الخ ، وهذا لعدم الوقوع في تجميد السيولة ، وكذا لزيادة دوران الأموال داخل الاقتصاد الوطني ، هذا على المستوى الكلي ، أما على المستوى الجزئي يساعد على تحقيق الهدف الاسمي لأي شركة ناشطة وهو زيادة الأرباح والذي يؤدي إلى الاستمرارية و البقاء .

3-3-1. مقارنة الرهانات التقنية مع الأصول .

قد نص القانون الجزائري في المرسوم 95-07 في البند 224 [48] على ضرورة قياس وتقييم الرهانات التقنية (الارتباطات التقنية) لشركات التأمين المتمثلة في الاحتياطات المخصصات التقنية ، الديون التقنية بما يقابلها من أصول المتمثلة في السندات ، الودائع القروض المقدمة ، الأصول العقارية والقيم المنقولة ، وهذا لتحقيق المعادلة الرهانات = الأصول وجاء في المرسوم 95-338 في المادة 10 بأكثر تفاصيل لتنظيم هذه الرهانات ، حيث حدد الأصول المقابلة للرهانات بكل دقة كالتالي : [132]

- قيم الدولة (valeur d'état) ونجد فيها ادونات الخزنة ، ودائع الخزنة والسندات التي تصدرها الدولة .
- الأوراق المالية نجد فيها أسهم المؤسسات المالية الجزائرية، أسهم المؤسسات المالية الأجنبية أسهم الشركات التجارية و الصناعية الجزائرية.
- الأصول العقارية نجد فيها المباني الموجودة على الأراضي الجزائرية، والأراضي

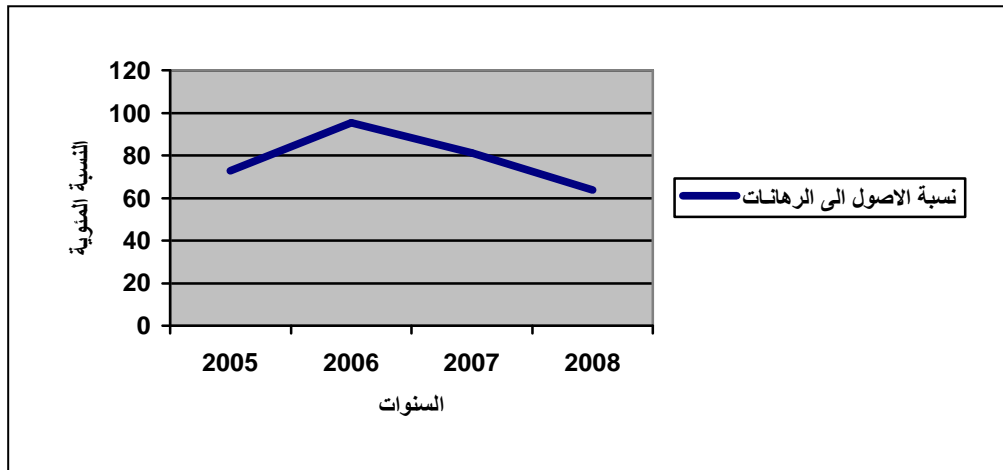
بالإضافة إلى استثمارات أخرى التي تكون في سوق المال.

ومن هذا المنطلق سنقوم بإعداد جدول الرهانات و الأصول للسنوات 2005-2008 .

جدول رقم (07) تمثيل وتوظيفات الرهانات التقنية على شكل أصول.

الرهانات التقنية					
الحساب	البيان	2005	2006	2007	2008
ح/13	الاحتياطيات	181605963.8	184124906.19	316719797.45	676817735.8
ح/16	المخصصات	98408326.84	129623466.26	189284665.95	216759233.3
ح/51	التقنية السيون التقنية	4196093066.1	5580069846.5	6749713345.12	10076863642.2
	المجموع	4476107356.8	5893818218.95	7255717808.52	10970440610
الأصول المقابلة					
الحساب	البيان	2005	2006	2007	2008
ح/422	سندات	1733000000	3593000000	3497000000	3309612606.15
ح/423	سندات	1184000000	1431000000	1781000000	2960006130
ح/424	التوظيف	6046779.87	7647691.26	6658761.2	6457721
ح/485	القروض	333343699.6	581645673.63	609575126.74	454676943.75
	البنك	-	-	-	-
	أراضي	-	-	-	-
	المجموع	3256390408	5613293364	5894233888	7004440795
	نسبة الأصول على الرهانات	% 72.75	%95.24	% 81.23	% 63.84

من خلال مقارنة الأصول بالرهانات التقنية، نلاحظ أن الأصول واجبة المقارنة وحسب البند 224 هي أصول ذات عائد أو دخل فالسندات و القروض و الودائع في البنوك يكون العائد منها عبارة على سعر الفائدة الذي نتحصل عليه سنويا ، أما الأراضي و العقارات بصفة عامة فهي أصول عينية و يتمثل العائد منها بالفرق بين سعر الشراء و سعر البيع ، وعندما نتكلم على هذا الصنف لا نقصد به العقارات و الأراضي التي تدخل في عمل الشركة أو داخل دورة الاستغلال وإنما تشتري من اجل الاستثمار فيها .



الشكل رقم(31)منحنى نسبة الأصول إلى الرهونات التقنية بالقيم المحاسبية(من إعداد

الطالبة)

يعمل القانون الجزائري على تنظيم وسير شركات التأمين وفق قانون خاص بهذه الأخيرة كونها تتميز بخصوصيات من أهمها :

- أنها تتلقى أموال من حملة الوثائق مقابل أن تعوضهم في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده وهذا الأخير يعتمد على عنصر عدم التأكد مما قد يسبب اضطرابات في المركز المالي لشركات التأمين .
- ومن جهة أخرى لا بد من مراعاة السيولة في الاقتصاد ككل ، وكذا درجة دوران النقود مما يلزم شركات التأمين على إعادة بعث الأموال إلى السوق مما يزيد من أرباحها خارج مجال عملها الأساسي وهو التأمين ، مع مراعاة أيضا جانب السيولة داخل الشركة .

لذا جاء في قانون تنظيم شركات التأمين ، ضرورة المساواة بين الرهانات التقنية المتمثلة في الأموال المتعلقة بالغير ، أو بالأحرى المخصصة لتلبية طلبات حملة الوثائق و الأصول المقابلة لها و المتمثلة في جميع المجالات التي تم فيها إعادة بعث الأموال في السوق ، وفي الحقيقية هذا القانون

ينص على المساواة كحد ادني بمعنى يمكن تجاوزه 100 % ، كما انه في كثير من الأحيان يطلق عليه بالتغطية *covertour* يعمل المجلس الوطني للتأمينات في إعداد تقاريره السنوية على إبراز هذا الجانب لسوق التأمينات ككل ومن ثم كل شركة على حدة .

من خلال المنحنى نلاحظ أن شركة تامين المحروقات لم تحقق النسبة الكاملة 100 % مما يفسر عدم استغلال الأموال المتاحة كلها للحصول على إرباح أخرى خارج مجال التأمينات حيث أن قيم هذه النسب تراوحت بين 60 % و 95% إذ سجلت أعلى نسبة عام 2006 وقدرت بـ 95.24 % لكن سرعان ما انخفضت عام 2007 رغم أنها سجلت نسبة اكبر مقارنة بعام 2005 أما عام 2008 فسجلت اقل نسبة خلال فترة الدراسة ، هذا ما فسر وجهة نظر الإدارة في وضع سيولة كبيرة في متناول الشركة وعدم استغلالها ، إلا أن هذا القانون تم تقييم الرهانات التقنية و الأصول المقابلة لها بالقيم التراكمية أو بالأحرى بالقيمة المحاسبية التي نجدها في الميزانية المحاسبية ، مما لايفسر حركة الأموال خلال السنة

3-3-2. دراسة الاستخدامات و الموارد السنوية للفترة 2005-2008.

عند دراسة الرهانات التقنية ومقارنتها بالأصول الاستثمارية ذات العائد ، لاحظنا أن القانون الجزائري أعطى اهتماما لقياس و تقييم هذا الجانب و الذي يعتبر تقييما لاستخدام الأموال المتاحة ، وذلك اعتمادا على القيم الموجودة في الميزانية المحاسبية ، و بالتالي اغفل جانب مهم وهو أن هذه القيم هي قيم تراكمية ، بمعنى أن القيم سواء كانت بالنسبة للرهانات أو الأصول هي ليست قيم تم الحصول عليها أو استثمارها في تلك السنة، لذا سنحاول إبراز التقييم السنوي للرهانات وما يقابلها من أصول مستثمرة، وهذا لقياس و تقييم السياسة الاستثمارية في تلك السنة حيث أن:

التغير السنوي لأي عنصر سواء كان أصل أو خصم هو الفرق بين قيمة هذه السنة و السنة السابقة.

ومن جهة أخرى نجد معادلة التغير لكل عنصر كما يلي.

Δاحتياطيات=زيادة في الاحتياطيات – رفع رأس المال

Δمخصصات فنية=زيادة المخصصات الفنية – استعمالها

Δقروض =قروض جديدة – تسديد

Δفي أي أصل = شراء- البيع أو التخلي عنه

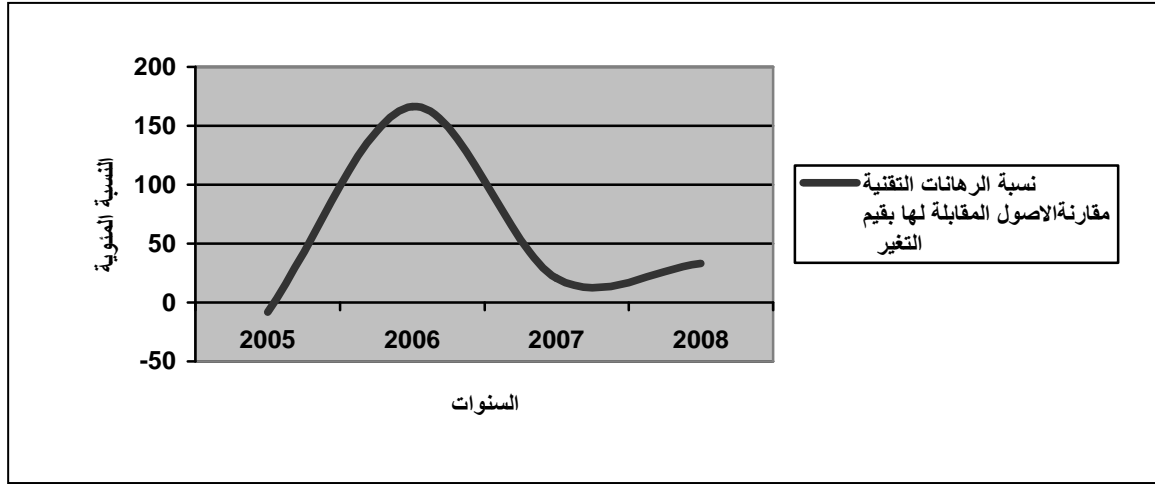
ومن خلال فكرة قياس وتقييم الرهانات و ما يقابلها من أصول مستثمرة سنعرض التغيرات التي حدثت لكل منهما من سنة إلى أخرى وكذا عرض القيمة الداخلة *لكل عنصر لتبيان من خلال الجدول الموالي .

* نقصد بالقيمة الداخلة هي المدخلات للعناصر المدروسة فالنسبة للرهانات التقنية نقصد بها القيم الدائنة أما بالنسبة إلى للاصول المقابلة نقصد بها القيم المدينة خلال السنة

الجدول رقم (08) : التغيير السنوي للرهانات التقنية و الأصول المقابلة لها (انجاز الطالبة بالاعتماد على المعلومات المحاسبية لشركة تأمين المحروقات CASH).

2008		2007		2006		2005		البيان
القيمة الداخلة	التغير	القيمة الداخلة	التغير	القيمة الداخلة	التغير	القيمة الداخلة	التغير	
360097938.4	360097938.4	132594891.3	132594891.3	2518942.3	2518942.3	14435597.4	14435597.4	الرهانات التقنية
151304143.04	27474567.42	59663474.3	59661199.7	31376992.85	31215139.36	33820452.21	33729029.34	الاحتياطات
10655936941.24	3327150297	6088708624.08	1169643499	5345125624.35	1383976780	3910125649.7	2094492553	المخصصات الفنية الديون التقنية
11167339020	3354624862	6280966990	1361899590	5379021559	1417710862	3958381699	2142657180	المجموع الرهانات
870000000	86000000	2564000000	96000000 -	2422000000	1860000000	852000000	733000000	الأصول المقابلة
3195591760	1179006130	980000000	350000000	590000000	247000000	447000000	927000000 -	السندات
2999529.09	201040.2-	2804509.02	988930.06-	5571627.51	1600911.39	1090000	1255588.94-	سندات التوظيف
14301216695.15	154599183-	14041339458.75	27930453.1	9830785768.86	248301974	6659067424.5	17537465.4	القروض البنك
18369807980	1110205907	17588143960	280941523	12848357400	2356902885	7959157424	177718123.5	المجموع الأصول
% 164.49	% 33.09	% 280.02	% 20.62	% 238.86	% 166.24	% 201.07	% 8.29-	نسبة الأصول إلى الرهانات

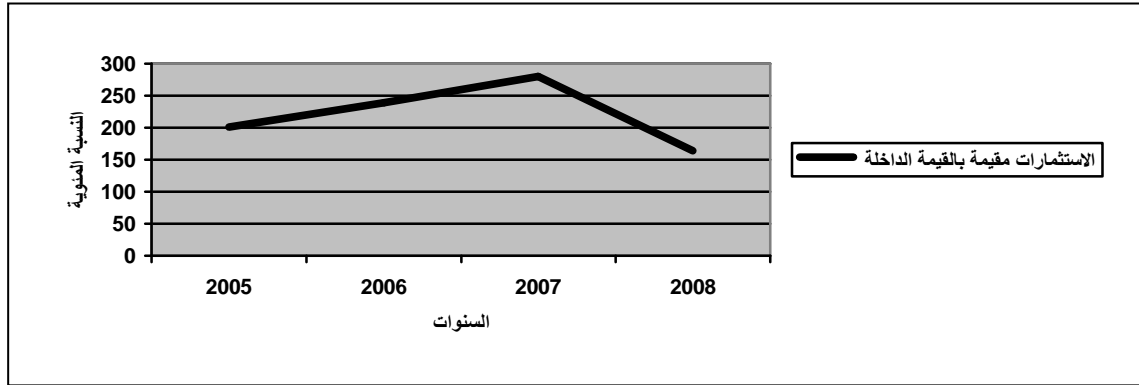
سنعتمد على منحنى بياني لإبراز نسب المقارن بين الرهانات التقنية و الأصول المقابلة لها بقيم التغيير ، و الشكل التالي بين ذلك .



الشكل رقم (32) منحنى نسبة مقارنة الرهانات التقنية بالأصول المقابلة لها بقيم التغيير السنوي (من إعداد الطالبة).

هذه النسبة بقي التغيير الحاصل في الرهانات التقنية ومقرنتها مع التغيير الحاصل في الأصول المقابلة لها و بالتالي تقيس الحركة الحاصلة خلال السنة مما يفسر القرارات المتخذة و السياسات المتبعة من طرف الإدارة في تلك الفترة و الملاحظ من خلال المنحنى انه عام 2005 سجلت قيمة سالبة مما يعكس عدم استخدام الرهانات التقنية أبدا بل بالإضافة تم التخلص من بعض الأصول للحصول على السيولة، أما عام 2006 انقلبت النسبة كليا لتسجل اعلي نسبة قدرت بـ 166.24 % لتفوق بذلك قيمة الأصول أو الاستثمارات في تلك السنة الرهانات التقنية المقابلة لها مما يفسر إتباع الشركة خلال تلك السنة استغلال امثل للأموال المتاحة ، أما عام 2007 انخفضت النسبة مقارنة بالعام السابق لتحقق 20.62 % لكن على الأقل تبقى الإشارة موجبة مما يدل على وجود استثمارات و توظيفات ، لكن ليس بالقدر المناسب الذي يحقق النسبة 100 % ، وفي عام 2008 ارتفعت النسبة من جديد لتحقق النسبة 33.09 % مما يرفع من كفاءة السياسة الاستثمارية لشركة تامين المحروقات ، وبصفة عامة وخلال فترة الدراسة لم نلاحظ استقرار واضح في السياسة الاستثمارية المتبعة من طرف الإدارة حيث بين المنحنى تذبذب كبير في قيم النسب ، بالإضافة إلى عدم تناسبها مع الحد الأدنى 100 %.

مع أننا حاولنا إبراز المقارنة بين الرهانات التقنية و الأصول المقابلة لها، من خلال قيم التغيير السنوي لهذه العناصر ، إلا أن التغيير في حد ذاته يعطي رصيد حركة العمليات خلال الفترة وفي آخر السنة ، مما يقودنا إلى دراسة حركة الأموال خلال السنة بمعنى الأموال الداخلة و الأموال الخارجة.



الشكل رقم (33) منحنى نسبة مقارنة الرهانات التقنية بالأصول المقابلة لها بقيم القيمة الداخلة

(من إعداد الطالبة)

هذه النسبة تقيس القيم الداخلة للرهانات التقنية خلال السنة مقارنة مع القيم الداخلة للأصول المقابلة لها لنفس السنة ، مما يعطي أكثر دقة لمصادر الأموال و استخداماتها ، والملاحظ من خلال المنحنى أن جميع النسب خلال فترة الدراسة 2008-2005 تفوق النسبة 100 % مما يفسر حصول شركة التأمين على استثمارات و توظيفات تفوق قيمة الرهانات التقنية ، إذ سجلت قيمة تقدر بـ 201 % عام 2005 لترتفع عام 2006 و 2007 وتحقق أعلى نسبة خلال فترة الدراسة و التي تقدر بـ 280.02 % مما يفسر الاستثمارات و توظيفات هذه السنة ثلاث مرات الرهانات التقنية ، مما يفسر حركة كبيرة لاستخدام الأموال المتاحة ، لكن عام 2008 انخفضت لتصل إلى 164.49 % رغم انه في هذا العام حققت الشركة اكبر قيمة للأقساط المكتتبة إذ سجلت قيمة زيادة قدرت بـ 59 % ، ومن خلال دراسة القيمة الداخلة لكل من الرهانات التقنية والأصول المقابلة تبين أن الشركة تستغل أموالها في استثمارها و توظيفها عكس ما تبين لنا عند اخذ قيم التغير للمقارنة مما يفسر أن معظم القيم الداخلة للأصول المقابلة يتم التخلص منها خلال نفس السنة مما يقلل من قيمة التغير مع وجود بعض الثبات لقيمة التغير والقيمة الداخلة للرهانات التقنية ، هذا يقودنا للقول أن معظم توظيفات و استثمارات شركة تأمين المحروقات قصيرة الأجل.

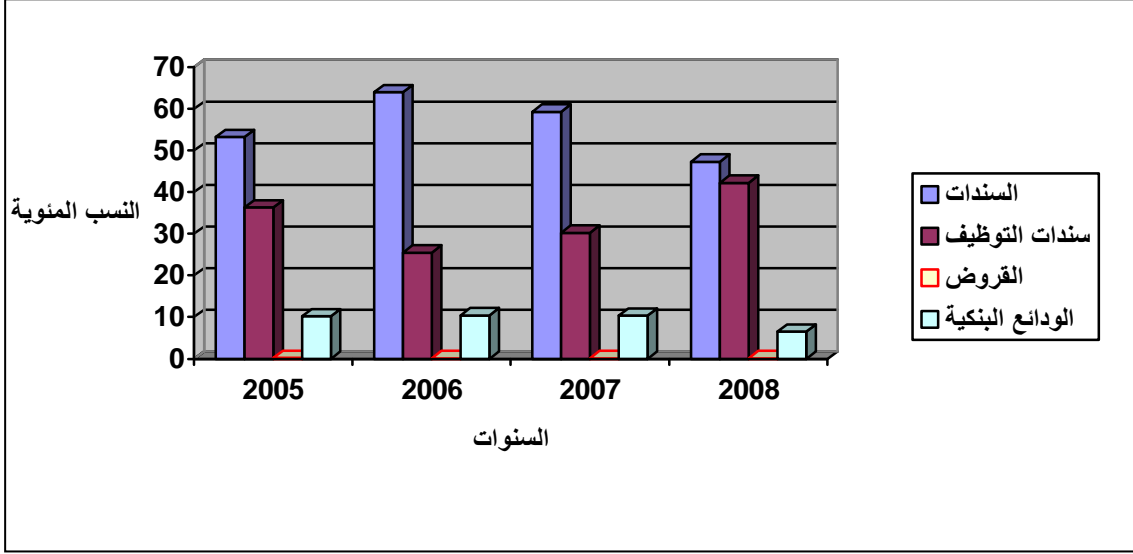
3-3-3. أشكال استثمارات شركة تأمين المحروقات cash.

بعد التطرق إلى استثمارات شركات التأمين مقارنة بالرهانات التقنية ، والتي أعطت للدراسة طابع قياس الإمكانيات المالية باستخداماتها ، حيث أن هذه الأخيرة تم التحدث على الاستثمارات إلا أننا لم نقارن كل استثمار بمجموع الاستثمارات ، بمعنى أننا لم نحدد النسبة الأكبر الاستثمار التي تفسر

ميول شركة تامين المحروقات في اختيار محفظة استثماراتها ، لهذا ومن خلال الجدول الموالي سنوضح أشكال استثمارات وتوظيفات شركة تامين المحروقات CASH.

لإبراز أشكال استثمارات شركة تامين المحروقات سنعمد على الرسم البياني بواسطة الأعمدة
 قصد تبيان اكبر مجال يتم فيه استخدام الأموال و استثمارها ، إلا أننا سنحاول إبراز ذلك من خلال
 عدة قيم حسابية .

- يتم تقييم الاستثمارات و التوظيفات بالقيمة التراكمية أي المحاسبية ، والشكل
 التالي يبين حصة كل استثمار أو توظيف خلال فترة الدراسة 2008-2005.



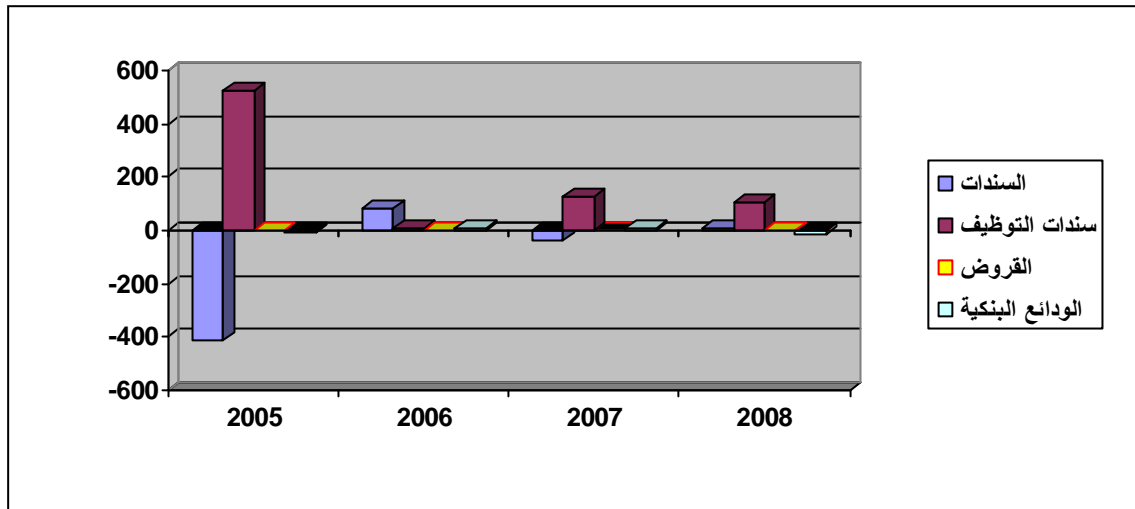
الشكل رقم (34) التمثيل بالأعمدة للاستثمارات و التوظيفات المقيمة بالقيمة التراكمية(من
 إعداد الطالبة)

نلاحظ من خلال التمثيل بواسطة الأعمدة للقيم التراكمية للاستثمارات و التوظيفات ، أن
 شركة تامين المحروقات تفضل الاستثمار في سندات الخزينة ، وتبين أنها احتلت المرتبة الأولى
 على طول فترة الدراسة ، رغم الانخفاض التي حققته في عام 2008 لتصل إلى 47.25 %
 لتليها بعد ذلك سندات التوظيف رغم الانخفاض الذي سجلته عام 2006 مقارنة بعام 2005 ، إلا
 أنها سرعان ما ارتفعت من جديد لتصل إلى أعلى قيمة لها عام 2008 ، حيث أن قيمتها قاربت
 قيمة سندات الخزينة في هذه السنة ، أما بخصوص القروض فهي شبه منعدمة فقيمتها لم
 تتعدى 0.2%

طول فترة الدراسة ، حيث سجلت أسوء قيمة عام 2008 ، أما الشكل الأخير من الاستثمارات
 و التوظيفات المتمثل في الودائع البنكية الملاحظ أن قيمتها شبه ثابتة في السنوات الثلاث الأولى
 لتحقق بعدها اخفض قيمة عام 2008 ، وذلك راجع إلى ميول شركة تامين المحروقات إلى
 توظيف أموالها واستثمارها في سندات الخزينة و سندات التوظيف .

• يتم تقييم الاستثمارات و التوظيفات بقيمة التغير السنوي ، والشكل التالي يبين

حصة كل استثمار أو توظيف خلال فترة الدراسة 2008-2005 .

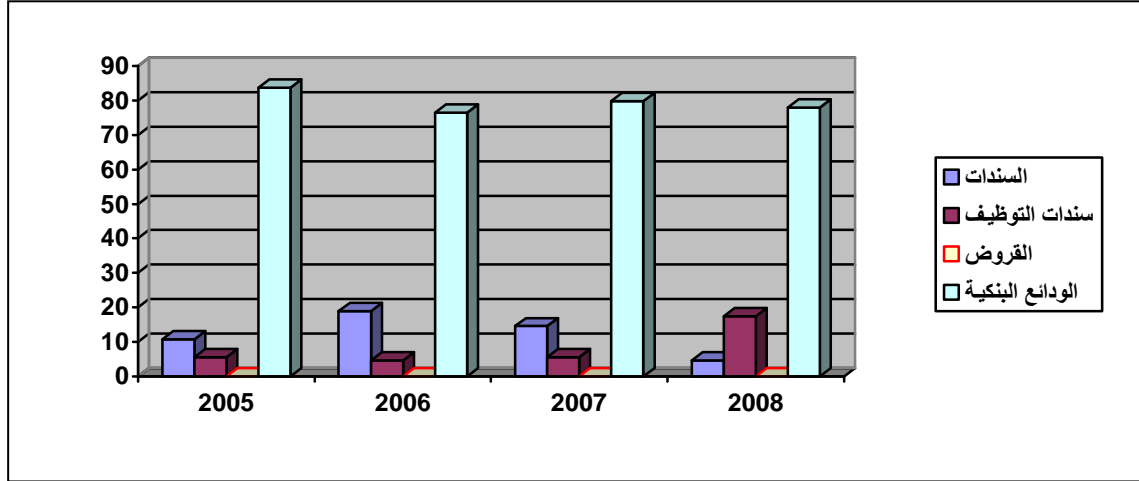


الشكل رقم (35) التمثيل بالأعمدة للاستثمارات و التوظيفات المقيمة بقيمة التغير السنوي)

(من إعداد الطالبة)

نلاحظ من خلال التمثيل بواسطة الأعمدة لنسب قيم التغير السنوي للاستثمارات و التوظيفات انه تم تسجيل قيمة سالبة لمجموع التغيرات مما يدل على تراجع في قيمة استثمارات و توظيفات الشركة و السبب راجع أما لنقص في استخدام الأموال هذا الغرض أو زيادة كبيرة في التخلي عنها قصد الحصول على السيولة ، لكن إذا ما قارنا كل استثمار أو توظيف على حدى لمعرفة حركته خلال السنة تبين أن السندات حققت ارتفاعا في قيمتها مقارنة بعام 2004 أما باقي السنوات عرفت تذبذب واضح فسجلت عام 2007 تغير سالب مما يعكس نقص كبير مقارنة بعام 2006 أما سندات التوظيف سجلت عام 2005 تراجع واضح مقارنة بعام 2004 لتسجل بعد ذلك تحسنا في باقي السنوات وحققت أعلى نسبة لها عام 2008 ، أما القروض هي الأخرى عام 2005 سجلت تراجع مقارنة بعام 2004 ونفس الشيء لباقي سنوات الدراسة ، وفيما يخص الودائع البنكية سجلت نسبة موجبة تراوحت بين 10% و 10.5% غير أنها عام 2008 انخفضت وسجلت نسبة سالبة قدرت بـ -13.92% وذلك راجع إلى سحب أموال كبيرة هذه السنة للحصول على السيولة الفورية.

- يتم تقييم الاستثمارات و التوظيفات بالقيمة الداخلة في تلك السنة أي القيمة المتواجدة في حساب المدين ، و الشكل التالي يبين حصة كل استثمار أو توظيف خلال فترة الدراسة 2005-2008 .



الشكل رقم (36) التمثيل بواسطة الأعمدة للاستثمارات و التوظيفات المقيمة بالقيمة الداخلة (من إعداد الطالبة)

نلاحظ من خلال التمثيل بواسطة الأعمدة لاستثمارات وتوظيفات شركة تامين المحروقات بالقيمة الداخلة أعطى نتائج مغايرة تماما للتمثيلين السابقين ، حيث سجلت اكبر نسبة للودائع البنكية خلال جميع السنوات ، مما يدل على لجوء شركة تامين المحروقات إليها للحصول على السيولة هذا ما يعكس انخفاضها عند التقييم بواسطة القيمة التراكمية وكذا التغير السنوي ، أما فيما يخص القروض المقدمة فسجلت قيم ضعيفة جدا مثلما برز في التمثيلين السابقين مما يدل على انه لا يوجد تغير سنوي كبير في هذا التوظيف ، أما سندات الخزينة احتلت المرتبة الثانية لتسجيلها قيم نسب مرتفعة مقارنة بالقروض المقدمة وتليها سندات التوظيف بقيم نسب تتصاعد من سنة إلى أخرى لتصل عام 2008 إلى 17.39 % لتتحقق بذلك ثاني اكبر توظيف لهذا العام .

خلاصة الفصل الثالث

بعد التطرق إلى الدراسة الميدانية لشركة تامين المحروقات CASH تبين أنها لا تستخدم التحليل المالي ضمن عملياتها ، وإنما تعتمد على الجانب المحاسبي ، إلا أننا حاولنا استخدامه بناء على المعطيات المحاسبية المستمدة من إدارة المحاسبة و المالية للشركة ، وباستخدام أسلوب النسب المالية وهو الأكثر انتشاراً ، حيث تم الاعتماد على النسب المستخدمة في نظام IRIS وستاندراندربور وتم التوصل إلى النتائج التالية .

- شركة تامين المحروقات تعتمد على سيولة كبيرة متمثلة في الأصول المتداولة ، وكذا مختلف المخصصات الفنية التي تم تخصيصها لمواجهة الالتزامات الفورية ، وهذا لا يعكس بالضرورة وجود تجميد للسيولة بحكم أن النشاط التأميني يعتمد على عنصر عدم التأكد .

- أما بالنسبة لتركيب خصوم الشركة معظمها ديون قصيرة الأجل ، مما يستلزم توفرها على أصول قصيرة الأجل كبيرة حتى تغطي تلك الالتزامات وهو ما تم ايضاحه في حساب النسب - أما بالنسبة لتقييم استخدام الموارد المالية لشركة تامين المحروقات اعتمدنا على قانون تنظيم سير شركات التامين وتوضح لنا أنها لا تعتمد بدرجة كبيرة على توظيف أموالها واستثمارها .

- أما في ما يخص نوعية التوظيفات و الاستثمارات التي تعمل بها شركة تامين المحروقات هي سندات الخزينة و سندات التوظيف بالإضافة إلى بعض القروض و الودائع مع عدم الاستثمار في مجال العقارات من الأراضي و المباني .

خاتمة عامة

لقد مكنتنا هذه الدراسة سواء كان الجانب النظري ،،أو التطبيق من تأكيد أهمية البحث بالنسبة لشركات التامين الجزائرية ، كون أن هذه الأخيرة لا تستعمل التحليل المالي لإبراز كفاءة أو فشل السياسات المتبعة لانجاز كل العمليات التي تنشط بها ،سواء كانت لتقديم الخدمات التأمينية أو الاستثمار وتوظيف الأموال ، وكذا اختبار كل القرارات المتخذة قصد تصحيحها أو الاستمرار بها إذ يعتبر أسلوب النسب المالية احد الأساليب الأكثر انتشارا و استخداما للوصول إلى التفسيرات المناسبة لحالة الشركة ماليا،و الحكم على أداءها مما يرفع من قدرتها للوصول إلى نقاط القوة والضعف بالتدقيق ،قصد تعزيز الأولى و التقليل من الثانية باتخاذ قرارات وسياسات مغايرة مما يؤدي تحقيق الأهداف و بالتالي الاستمرار و البقاء.

اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية هذا البحث قد تمكنا من اضاحها سواء بالنفي أو الإثبات من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية لموضوعنا " تقييم الأداء لشركات التامين " .

- بداية بالفرضية الأولى والتي تتمحور حول " لا يتم تقييم شركات التامين بنفس النسب المالية المستعملة في تقييم المؤسسات الاقتصادية " وتوصلنا من خلال الدراسة النظرية أن شركات التامين تتمتع بخصوصيات تمكنها من استخدام نسب خاصة بها حيث انه لا يوجد نسب متعارف عليها دوليا يمكن استخدامها من طرف شركات التامين ، لكن يوجد مؤسسات وأنظمة عالمية تستعمل نسب خاصة بشركات التامين عند تقييمها لهم.
- فيما يتعلق بالفرضية الثانية و المتمثلة في " شركة التامين تحتفظ بسيولة كبيرة لمواجهة الالتزامات الفورية في شكل متاحات ومخصصات فنية"في الحقيقية تحتفظ شركات التامين بدرجة عالية من السيولة و المتمثلة في مختلف عناصر صنف 4 قصيرة الأجل من ودائع وحقوق استثمار إلى حساب الصندوق وحقوق تقنية .
- أما الفرضية الثالثة و المتمثلة في " من خلال عمل شركات التامين المزدوج فإنها تحقق ربحية عظمى من خلال النشاط الرئيسي وهو التامين بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي تزاولها" في الحقيقة أبرزت الدراسة عكس ما توقعنا ، فضمن إمكانيات الشركة المالية تستطيع الشركة تحقيق ربح أعلى وذلك راجع إلى اللجوء بنسبة عالية إلى إعادة التامين مما يقلل من أرباح

الشركة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يتم استغلال الأموال المتاحة جميعها في الاستثمار أو التوظيف ذات العائد.

- أما آخر فرضية و المتمثلة في " إن التركيب الهيكلي لمحفظه استثمارات الشركة متنوعة وبنسب متفاوتة من سنة لأخرى" صحيح انه يوجد تنوع في محفظة الاستثمارات لكن ليس بكثير كما انه لم نلاحظ دخول الشركة في استثمار آخر طول فترة الدراسة كما أنها تعتمد على الاستثمار في سندات الخزينة و الودائع البنكية بقيم كبيرة ويتم اللجوء للحصول على السيولة إلى الودائع البنكية بالدرجة الأولى.

النتائج العامة

لقد مكنتنا الدراسة بالخروج بالنتائج التالية:

- يعتبر التحليل المالي احد أشهر الطرق المستعملة لتقييم الأداء المالي قصد قياس الكفاءة في استخدام الموارد المالية لدى الشركة ، وكذا قياس الفعالية في الوصول إلى الأهداف المرغوب فيها.
- تعتمد شركات التأمين لمواجهة التزامات المؤمنين لهم بتخصيص ما يدعى المخصصات الفنية قصد تحديد نتيجة الدورة بحجة أن الالتزامات تعتمد على عنصر عدم التأكد بمعنى قد يقع الخطر أو لا وللتسوية يتم اللجوء إلى المخصصات الفنية.
- يلم تقييم الأداء المالي بجميع الجوانب التي يدرسها التحليل المالي من تحليل للسيولة كوسيلة لقياس القدرة على التسديد ، وتحليل الربحية و بالتالي تقييم السياسات المتبعة لتحقيق هذه الجوانب.

التوصيات

إن النتائج التي توصلنا إليها تدفعنا إلى تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة اعتماد شركات التأمين الجزائرية على التحليل المالي كطريقة لتقييم أداءها المالي قصد الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة باستخدام الأموال وكيفية تخصيصها.
- لا بد من بناء مجموعة من النسب المالية الخاصة بشركات التأمين مع العلم أنها تستطيع أن تستعمل النسب المستعملة في الأنظمة العالمية كنظام IRIS وستاندراندربور ، لكن من الضروري اختيار المعايير التي تتم بها المقارنة انطلاقا من سوق التأمين الجزائري .
- مادام القانون الجزائري يسمح لشركات التأمين من الاستثمار في مجال العقارات ، وكذا المساهمة في شركات أخرى سواء كانت تجارية أو صناعية أو حتى شركات تأمين ، هذا

يستدعي ضرورة التنويع في مجالات استغلال الأموال واستثمارها ، مع العلم أن سوق العقارات في الجزائر أصبح من المجالات الأكثر ربحية في الوقت الراهن.

• لابد من شركات التأمين تصحيح الاختلالات التي تنقص من ربحيتها من بينها:

✓ التقليل من اللجوء إلى إعادة التأمين كحل للتقليل من أخطار زيادة التعويضات ومحاولة الحصول على مداخيل أكبر من الاستثمارات و التوظيفات لتغطية أي زيادة في التعويضات.

✓ التقليل من حجم السيولة المتوفرة لدى شركات التأمين و استغلالها في استثمارات ذات ربحية مع إبقاء سيولة كافية لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل كلها مما تعزز قدرتها على التسديد (الملاءة المالية).

أفاق الدراسة

سمحت لنا هذه الدراسة من تصور مجموعة من الأفكار التي يمكن أن تشكل مواضيع بحث منها:

- دور شركات التأمين في دوران النقود في الاقتصاد الوطني .
- مدى مساهمة إعادة التأمين في خروج رؤوس الأموال.
- دور خدمات تأمين الصادرات و الواردات في تعزيز التجارة الخارجية.
- واقع شركات التأمين الجزائرية ضمن أنظمة التقييم العالمية.

شكل الميزانية المحاسبية حسب المخطط المحاسبي الوطني الخاص بشركات التأمين

BILAN AU
Tableau n° 1

N° DES COMPTES	ACTIF	MON-TANT BRUT	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	MON-TANT NET	TOTALS PARTIELS	N° DES COMPTES	PASSIF	MON-TANT	TOTALS PARTIELS
20	INVESTISSEMENT.					10	FOND PROPRES.		
21	Frais préliminaires					12	Fonds social		
22	Valeurs incorporelles					13	Primes d'apports		
24	Terrains					16	Réserves		
25	Equipements de production					18	Provisions techniques		
28	Equipements sociaux					19	Résultats en instance d'affectation		
	Investissements en cours						Provisions pour pertes et charges		
	TOTAL 2						TOTAL 1		
31	STOCKS.					51	DETTES.		
37	Matières et fournitures					52	Dettes techniques		
	Stocks à l'extérieur					53	Dettes d'investissement		
	TOTAL 3					54	Dettes de stocks		
41	CREANCES.					55	Detentions pour compte		
42	Créances techniques					56	Dettes envers les associe et les sociétés apparentées		
43	Créances d'investissement					57	Dettes d'exploitation		
44	Créances de stocks					58	Dettes envers les assurés, cessionnaires et rétrocessionnaires		
45	Créances sur associés et sociétés apparentées					50	Dettes financières		
46	Avances pour compte						Comptes créditeurs de l'actif		
47	Avances d'exploitation					88	TOTAL 5		
48	Créances sur assurés, cédants et rétrocedants						RESULTAT DE L'EXERCICE		
40	Disponibilités								
	Comptes débiteurs du passif								
	TOTAL 4								
	TOTAL GENERAL						TOTAL GENERAL		

شكل جدول حسابات النتائج وفقا للمخطط المحاسبي الوطني الخاص بشركات التأمين

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE
N° D'IDENTIFICATION

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

Tableau n° 2.

N° DES COMPTES	DESIGNATION DES COMPTES	DEBIT	CREDIT
70	Primes		
71	Primes reportées		
72	Commissions reçues des cessionnaires ou récessionnaires		
75	Transfert de charges d'assurance ou de réassurance		
60	Sinistres		
67	Commissions versées aux cédants ou rétrocédants		
	TOTAL		
80	MARGE D'ASSURANCE OU DE REASSURANCE		
80	Marge d'assurance ou de réassurance		
74	Prestations fournies		
77	Produits divers		
78	Transfert de charges d'exploitation		
61	Matières et fournitures consommées,		
62	Services		
63	Frais de personnel		
64	Impôts et taxes		
65	Frais financiers		
66	Frais divers		
68	Dotations aux amortissements et provisions		
	TOTAL		
83	RESULTAT D'EXPLOITATION		
79	Produits hors exploitation		
69	Charges hors exploitation		
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION		
83	Résultat d'exploitation		
84	Résultat hors exploitation		
880	RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE		
888	Dotations pour provisions de garantie		
889	Impôts sur les bénéfices		
88	RESULTAT DE L'EXERCICE		

الميزانية العمومية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

شركة

الميزانية في

سنة المقارنة	العام	إيضاح رقم	اليــــــــان
جنيه	جنيه		
xx	xx	**	الأصول
xx	xx	**	التقديية بالصندوق ولدى البنوك الاستثمارات :
xx	xx	**	الاستثمارات المالية (بالصافي) :
xx	xx	**	ودائع ثابتة بالبنوك
xx	xx	**	أذون الخزنة
xx	xx	**	أوراق مالية متاحة للبيع
xx	xx	**	شهادات الاستثمار
xx	xx	**	قروض
xx	xx	**	أوراق مالية بفرض الاحتفاظ
xx	xx	**	المستثمر مقابل احتياطي شراء سندات حكومية
xxx	xxx	**	إجمالي الاستثمارات المالية
xx	xx	**	الاستثمارات العقارية بالصافي
xxx	xxx	**	إجمالي الاستثمارات
xx	xx	**	مدينو عمليات التأمين (بالصافي)
xx	xx	**	شركات التأمين وإعادة التأمين (بالصافي)
xx	xx	**	مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
xx	xx	**	أصول ثابتة (بالصافي)
xxx	xxx	**	إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق المساهمين :
xx	xx	**	حقوق حملة الوثائق :
xx	xx	**	المخصصات الفنية لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال ..
xx	xx	**	المخصصات الفنية لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات ..
xxx	xxx	**	إجمالي حقوق حملة الوثائق
xx	xx	**	شركات التأمين وإعادة التأمين
xx	xx	**	دائون وأرصدة دائنة أخرى
xx	xx	**	المخصصات الأخرى
xxx	xxx	**	إجمالي الالتزامات
			حقوق المساهمين :
xx	xx	**	رأس المال المدفوع
xx	xx	**	الاحتياطيات
xx	xx	**	الأرباح المرحلة
xx	xx	**	أرباح العام قبل التوزيع
xxx	xxx	**	إجمالي حقوق المساهمين
xxx	xxx	**	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين
xx	xx	**	التزامات هرضية وارتباطات

جدول الرادات و المصروفات وفقا للمعايير المحاسبة الدولية

شركة :

قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الممتلكات والمسئوليات
عن السنة المالية المنتهية في

ملحق رقم (٤)

سنة المقارنة	العام	إيضاح رقم	البيان
جنية	جنية		
xx	xx	**	الإيرادات :
xx	xx	**	الأقساط المباشرة
xxx	xxx	**	أقساط إعادة التأمين الورد
(xx)	(xx)	**	إجمالي الأقساط
xxx	xxx	**	أقساط إعادة التأمين الصادر
xx	xx	**	صافي الأقساط
(xx)	(xx)	**	التغير في قيمة مخصص الأخطار السارية:
xxx	xxx	**	مخصص الأخطار السارية في أول المدة
xx	xx	**	مخصص الأخطار السارية في آخر المدة
xxx	xxx	**	الأقساط المكتسبة
xx	xx	**	عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر
xxx	xxx	**	صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة
xxx	xxx	**	إيرادات أخرى مباشرة
xxx	xxx	**	إجمالي الإيرادات
xx	xx	**	المصروفات :
xx	xx	**	التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة
xxx	xxx	**	التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الورد
(xx)	(xx)	**	إجمالي التعويضات
xxx	xxx	**	التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادرة
xx	xx	**	صافي التعويضات
xx	xx	**	التغير في قيمة مخصص التعويضات تحت التسوية:
(xx)	(xx)	**	مخصص التعويضات تحت التسوية في آخر المدة
xxx	xxx	**	مخصص التعويضات تحت التسوية في أول المدة
xx	xx	**	التعويضات التحميلييه
(xx)	(xx)	**	التغير في قيمة مخصص التقلبات العكسية:
xx	xx	**	مخصص التقلبات العكسية في آخر المدة
xx	xx	**	مخصص التقلبات العكسية في أول المدة
xx	xx	**	عمولات مباشرة
xx	xx	**	عمولات عمليات إعادة التأمين الورد
xx	xx	**	تكاليف الإنتاج
xxx	xxx	**	جملة العمولات وتكاليف الإنتاج
xx	xx	**	مصروفات عمومية وإدارية
xx	xx	**	لمخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة
xx	xx	**	لمخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار
xxx	xxx	**	إجمالي المصروفات
xxx	xxx	**	بائض (عجز) نشاط تأمينات الأشخاص
xxx	xxx	**	تكوين الأموال مرحل القائمة
xxx	xxx	**	لدخل

قائمة الدخل وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

شركة

قائمة الدخل عن السنة المالية

المتهية في

سنة المقارنة	المعام	ايضاح رقم	البيان
جنيه	جنيه		
			الفصل (صغير) النشاط التأمين:
xx	xx	**	تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال
xx	xx	**	تأمينات الممتلكات والمستويات
xxx	xxx		الإجمالي
xx	xx	**	صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة
xx	xx	**	إيرادات أخرى
xxx	xxx		الإجمالي
(xx)	(xx)		إهلاك الأصول الثابتة غير المخصصة
(xx)	(xx)	**	مخصصات أخرى
(xx)	(xx)	**	مصرفات متنوعة
xxx	xxx		صافي الربح (الخسارة) قبل البنود غير العادية
xx	xx	**	أرباح (خسائر) البنود غير العادية
xxx	xxx		الأرباح (الخسائر) قبل خصم الضريبة
(xx)	(xx)		الضريبة المستحقة عن أرباح العام
xxx	xxx		صافي أرباح (خسائر) العام
xx	xx	**	نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح العام .

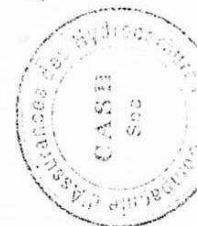
الميزانية المحاسبية لشركة تأمين المحروقات عام 2005

BILAN CONSOLIDE
AU 31 DECEMBRE 2005

BILAN COSOLIDE
AU 31 DECEMBRE 2005

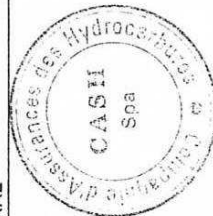
ACTIF	Montants bruts	Amortis.ou Provis	Montants nets
2. INVESTISSEMENTS			
20. Frais préliminaires	0,00	0,00	0,00
21. Valeurs incorporelles	10 002 279,98	0,00	10 002 279,98
22. Terrains	0,00	0,00	0,00
24. Equipements de production	90 926 920,61	34 504 070,97	56 422 849,64
25. Equipements sociaux	216 781,61	123 131,55	93 650,06
28. Investissements en cours	19 635 432,29	0,00	19 635 432,29
Total 2	120 781 414,49	34 627 202,52	86 154 211,97
3. STOCKS			
31. Stocks de matières et fournitures	1 655 431,40	0,00	1 655 431,40
37. Stocks à l'extérieur	0,00	0,00	0,00
Total 3	1 655 431,40	0,00	1 655 431,40
4. CREANCES			
41. Créances techniques	3 849 209 880,74		3 849 209 880,74
42. Créances d'investissements	3 112 020 748,57	741 000 000,00	2 371 020 748,57
43. Créances de stocks	0,00	0,00	0,00
44. Créances sur asso & stés app.	0,00	0,00	0,00
45. Avances pour compte	2 927 970,53	0,00	2 927 970,53
46. Avances d'exploitation	59 373 375,79	0,00	59 373 375,79
47. Créances sur clients	1 050 091 390,23	101 108 001,46	948 983 388,77
48. Disponibilités	333 472 279,72	3 701 139,38	329 771 140,34
40. Comptes débiteurs du passif	6 445,62	0,00	6 445,62
Total 4	8 407 102 091,20	845 809 140,84	7 561 292 950,36
TOTAL GENERAL	8 529 538 937,09	880 436 343,36	7 649 102 593,73

PASSIF	MONTANTS	TOTAUX
1.FONDS PROPRES		
10. Fonds social (Capital Social)	1 800 000 000,00	
12. Primes d'apports	0,00	
13. Réserves	181 605 963,80	
14. Subventions d'investissements	0,00	
15. Ecart de réévaluation	0,00	
16. Provisions techniques	98 408 326,84	
17. Comptes liaisons inter unités	0,00	
18. Résultats en instance d'affectation	0,00	
19. Provisions pour pertes et charges	6 427 592,08	
Total 1	2 086 441 882,72	2 086 441 882,72
5. DETTES		
51. Dettes techniques	4 196 093 066,17	
52. Dettes d'investissements	537 363 269,49	
53. Dettes de stocks	420 905,64	
54. Détenions pour compte	289 558 623,41	
55. Dettes envers les asso & stés appa.	0,00	
56. Dettes d'exploitation	20 328 405,82	
57. Dettes envers les assurés, cessionnaires et récessionnaires	515 127 703,32	
58. Dettes financières	0,00	
50. Comptes créditeurs de l'actif	1 249 794,77	
Total 5	5 560 141 768,62	5 560 141 768,62
88. Résultat de l'exercice	2 518 942,39	2 518 942,39
TOTAL GENERAL	7 649 102 593,73	7 649 102 593,73



Le Responsable de la Comptabilité

R. BENZINE



Le Responsable de la Comptabilité

R. BENZINE

جدول الاستثمارات لشركة تأمين المحروقات عام 2006

CASH SPA - CONSOLIDE

Page:1

54 AVENUE DES FRERES BOUADCTABLEAU DES INVESTISSEMENTS

BIR MOURAD RAIS ALGER

Exercice:01/01/06 au 31/12/06

Compte	Intitulé	Valeur brute au début de l'exercice	Mouvements de l'exercice						Valeur brute à la fin de l'exercice
			+Aquisitions	+Transfert	+Régul.	-Cession	-Transfert	-Régul.	
21-VALEURS INCORPORELLES									
213	DROIT DE PROPRIETE / LOGICIEL	10 002 279,98	441 382,50	0,00	0,00	10 002 279,98	0,00	64 132,50	377 250,00
21-VALEURS INCORPORELLES		10 002 279,98	441 382,50	0,00	0,00	10 002 279,98	0,00	64 132,50	377 250,00
24-EQUIPEMENTS DE PRODUCTION									
240	BATIMENTS	40 918 830,60	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	40 918 830,60
243	MATERIEL ET OUTILLAGE	2 440,00	40 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	40 000,00	2 440,00
244	MATERIEL DE TRANSPORT	16 060 617,47	4 411 000,00	1 440 315,79	0,00	0,00	1 440 315,79	0,00	20 471 617,47
245	EQUIPEMENTS DE BUREAU	29 336 804,97	6 600 401,78	1 244 077,08	411 408,95	28 500,00	1 244 077,08	82 703,00	36 237 412,70
247	AGENCEMENTS ET INSTALLATIONS	4 608 227,57	1 835 356,77	11 250,00	96 383,00	0,00	11 250,00	385 088,95	6 154 878,39
24-EQUIPEMENTS DE PRODUCTION		90 926 920,61	12 886 759,55	2 695 642,87	507 791,95	28 500,00	2 695 642,87	507 791,95	103 785 179,16
25-EQUIPEMENTS SOCIAUX									
252	MOBIlier ET EQUIPEMENT MENAGER	216 781,61	19 500,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	236 281,61
25-EQUIPEMENTS SOCIAUX		216 781,61	19 500,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	236 281,61
28-INVESTISSEMENTS EN COURS									
280	INVESTISSEMENTS EN COURS	19 635 432,29	1 214 449,70	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	20 849 881,99
28-INVESTISSEMENTS EN COURS		19 635 432,29	1 214 449,70	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	20 849 881,99
TOTAL GENERAL		120 781 414,49	14 562 090,75	2 695 642,87	507 791,95	10 030 779,98	2 695 642,87	571 924,45	125 248 592,76

جدول الحقوق لشركة تامين المحروقات عام 2005

CASH SPA
BILAN CONSOLIDE
TABLEAU DES CREANCES
au 31 décembre 2005

N° des Comptes	Désignation des comptes	Délais de liquidité			Total
		Court terme (1)	Moyen terme (2)	Long terme(3)	
41	CREANCES TECHNIQUES				
410	Sinistres et frais à recevoir s/cessions	117 286 908,59			117 286 908,59
411	Sinistres et frais à recevoir s/rétrocessions	1 364 059 090,48			1 364 059 090,48
413	Primes cédées ou rtrécédées reportées	188 351 196,21			188 351 196,21
414	Primes cédées ou rtrécédées en réassurance facultative reportées	2 179 512 685,46			2 179 512 685,46
	TOTAL 41	3 849 209 880,74	0,00	0,00	3 849 209 880,74
42	CREANCES D'INVESTISSEMENTS				
421	Titres de participation	0,00			0,00
422	Bons	1 733 000 000,00			1 733 000 000,00
423	Titres de placement		6 046 779,87		6 046 779,87
424	Prêts				
425	Avances et acomptes sur investissements	24 739 020,00			24 739 020,00
426	Cautionnements versés	164 234 948,70			164 234 948,70
427	Fonds ou valeurs de représentation des dettes techniques				0,00
429	Autres créances d'investissements				0,00
	TOTAL 42	1 372 973 968,70	1 739 046 779,87	0,00	3 112 020 748,57
43	CREANCES DE STOCKS				
430	Avances sur stocks				0,00
435	Consignations versées aux fournisseurs stocks				0,00
438	Remises à obtenir				0,00
	TOTAL 43	0,00	0,00	0,00	0,00
44	CREANCES SUR ASS. & STES APPARENTEES				
440	Associés (apports)		0,00		0,00
448	Créances sur sociétés apparentées				0,00
	TOTAL 44	0,00	0,00	0,00	0,00
45	AVANCES POUR COMPTE				
457	Taxes récupérables et précompte	2 927 970,53			2 927 970,53
458	Avances				0,00
459	Autres avances pour compte				0,00
	TOTAL 45	2 927 970,53	0,00	0,00	2 927 970,53
	Total à reporter	5 225 111 819,97	1 739 046 779,87	0,00	6 964 158 599,84

CASH SPA
BILAN CONSOLIDE

TABLEAU DES CREANCES
au 31 décembre 2005

N° des Comptes	Désignation des comptes	Délais de liquidité			Total
		Court terme (1)	Moyen terme (2)	Long terme(3)	
	Report	5 225 111 819,97	1 739 046 779,87	0,00	6 964 158 599,84
46	AVANCES D'EXPLOITATION				
462	Avances sur services	2 339 013,55			2 339 013,55
463	Avances au personnel	40 000,00			40 000,00
464	Avances sur impôts et taxes	13 281 267,80			13 281 267,80
465	Avances sur frais financiers				0,00
466	Avances sur frais divers				0,00
468	Frais comptabilisés d'avance	43 713 094,44			43 713 094,44
469	Dépenses en attente d'imputation				0,00
	TOTAL 46	59 373 376,79	0,00	0,00	59 373 376,79
47	CREANCES SUR ASSURES , CEDANTS ET RETROCEDANTS				
470	Assurés, primes à recevoir	938 037 378,36			938 037 378,36
472	Cédants ou rtrécédants	6 570 707,13			6 570 707,13
473	Comptes Courants A.G.A	20 637 844,83			20 637 844,83
474	Comptes Coassureurs	46 759,32			46 759,32
476	Recours à recevoir	32 846 839,36			32 846 839,36
477	Intérêts courus et non échus	51 951 861,23			51 951 861,23
479	Effets à recouvrer				0,00
	TOTAL 47	1 050 091 390,23	0,00	0,00	1 050 091 390,23
48	DISPONIBILITES				
481	Virements non reçus				0,00
483	Comptes au Trésor				0,00
484	Comptes dans établissements financiers	333 343 699,66			333 343 699,66
485	Comptes bancaires				0,00
486	Comptes postaux				0,00
487	Caisse	128 580,06			128 580,06
488	Régies et accreditifs				0,00
489	Virements de fonds				0,00
	TOTAL 48	333 472 279,72	0,00	0,00	333 472 279,72
40	COMPTES DEBITEURS DU PASSIF				
	TOTAL GENERAL	6 668 055 311,33	1 739 046 779,87	0,00	8 407 102 091,20

(1): Moins d'un an

جدول المخصصات لشركة تامين المحروقات عام 2006

N° des Cptes	Designation des Comptes	Valeur Brute des éléments	Provisions					Valeur Nette des éléments
			Au début de l'exercice 1	Dotations de l'exercice 2	Utilisations de l'exercice 3	Reprises durant l'exercice 4	A la fin de l'exercice 5	
A	Provisions techniques							
	Provisions de garantie		19 778 317,00	0,00	0,00	0,00	19 778 317,00	
	Provisions pour risques exceptionnels						0,00	
	Provisions pour complément obligatoire aux dettes techniques		78 630 009,84	26 118 584,22	0,00	0,00	104 748 594,06	
	Provision s/risque cat-nat		0,00	5 096 555,20	0,00	0,00	5 096 555,20	
	TOTAL A	0,00	98 408 326,84	31 215 139,42	0,00	0,00	129 623 466,26	0,00
B	Provisions pour pertes et charges							
	Provisions pour pertes probables (a)		6 427 592,08	3 598 868,08			3 598 868,08	0,00
	TOTAL (1)	0,00	3 598 868,08	0,00	0,00	0,00	3 598 868,08	0,00
	Provisions pour charges à répartir sur plusieurs exercices (a)							
	TOTAL (2)							
C	Provisions pour Dépréciation des Stocks							
	TOTAL B (1+2)	0,00	3 598 868,08	0,00	0,00	0,00	3 598 868,08	0,00
D	Stocks de Matières et Fournitures							
391	TOTAL (C)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
D	Provisions pour Dépréciation des Créances							
492	Créances d'investissement	5 024 000 000,00	741 000 000,00	0,00	0,00	0,00	741 000 000,00	4 283 000 000,00
493	Créances de Stocks.						0,00	0,00
494	Créances s/Asso. et Stés Appar.						0,00	0,00
495	Avances pour Compte						0,00	0,00
496	Avances d'exploitation						0,00	0,00
497	Créances sur assurés cédants et rétrocessionnaires	1 258 119 380,88	101 108 001,46	106 095 328,40	106 586 451,48	0,00	100 616 878,38	1 157 502 502,50
498	Disponibilité	594 859 215,13	3 701 139,38		0,00		3 701 139,38	591 158 075,75
	TOTAL (D)	6 876 978 596,01	845 809 140,84	106 095 328,40	106 586 451,48	0,00	845 318 017,76	6 031 660 578,25
	TOTAL (C+D)	6 876 978 596,01	845 809 140,84	106 095 328,40	106 586 451,48	0,00	845 318 017,76	6 031 660 578,25
	TOTAL GENERAL (A+B+C+D)	6 876 978 596,01	944 217 467,68	140 909 335,90	106 586 451,48	0,00	978 540 352,10	6 031 660 578,25

جدول الديون لشركة تامين المحروقات عام 2005

TABLEAU DES DETTES
au 31 décembre 2005

N° des Comptes	Désignation des comptes	Délais d'exigibilité			Total
		Court terme (1)	Moyen terme (2)	Long terme(3)	
51	DETTES TECHNIQUES				
510	Sinistres et frais à payer sur opérations directes	1 565 416 921,90			1 565 416 921,90
511	Sinistres et frais à payer sur acceptations	10 352 264,44			10 352 264,44
513	Primes émises reportées	2 620 323 879,83			2 620 323 879,83
515	Primes acceptées reportées	0,00			0,00
	TOTAL 51	4 196 093 066,17	0,00	0,00	4 196 093 066,17
52	DETTES D'INVESTISSEMENTS				
521	Emprunts bancaires	0,00			0,00
522	Crédit d'investissements (fournisseurs)	164 268,00			164 268,00
523	Autres emprunts	0,00			0,00
524	Fournisseurs d'investissements, retenues de garantie	384 562,92			384 562,92
525	Cautonnements reçus	0,00			0,00
526	Consignations à rembourser	0,00			0,00
527	Fonds ou valeurs de représentation des créances techniques	536 814 438,57			536 814 438,57
529	Autres dettes d'investissements	0,00			0,00
	TOTAL 52	537 363 269,49	0,00	0,00	537 363 269,49
53	DETTES DE STOCK				
530	Fournisseurs de stock	420 905,64			420 905,64
538	Factures à recevoir des fournisseurs de stock	0,00			0,00
	TOTAL 53	420 905,64	0,00	0,00	420 905,64
54	DETECTIONS POUR COMPTE				
540	Indemnités perçus pour le compte des assurés	0,00			0,00
543	Impôts sur traitements et salaires	2 551 463,68			2 551 463,68
545	Cotisations sociales retenues	1 176 974,65			1 176 974,65
546	Oppositions sur salaires	0,00			0,00
547	Taxes dues sur ventes	285 772 863,84			285 772 863,84
549	Autres détections pour compte	57 321,24			57 321,24
	TOTAL 54	289 558 623,41	0,00	0,00	289 558 623,41
55	DETTES ENVERS ASS. & STES APPARENTEES				
551	Apports à rembourser	0,00			0,00
555	Compte courant des associés	0,00			0,00
556	Coupons et dividendes à payer	0,00			0,00
558	Dettes envers les sociétés apparentées	0,00			0,00
	TOTAL 55	0,00	0,00	0,00	0,00
	Total à reporter	5 023 435 864,71	0,00	0,00	5 023 435 864,71

CASH SPA
BILAN CONSOLIDETABLEAU DES DETTES
au 31 décembre 2005

N° des Comptes	Désignation des comptes	Délais d'exigibilité			Total
		Court terme (1)	Moyen terme (2)	Long terme(3)	
	Report				
		5 023 435 864,71	0,00	0,00	5 023 435 864,71
56	DETTES D'EXPLOITATION				
562	Créditeurs de services	3 111 139,08			3 111 139,08
563	Personnel	7 877 070,22			7 877 070,22
564	Impôts d'exploitation dus	5 940 729,28			5 940 729,28
565	Créditeurs de frais financiers	0,00			0,00
566	Créditeurs de frais divers	0,00			0,00
568	Organismes sociaux	3 399 467,24			3 399 467,24
569	Recettes d'exploitation en attente d'imputation	0,00			0,00
	TOTAL 56	20 328 405,82	0,00	0,00	20 328 405,82
57	DETTES ENVERS LES ASSURES, CESSIONNAIRES ET RETROCESSIONNAIRES				
570	Accomptes et avances reçus des assurés	34 417 854,94			34 417 854,94
572	Cessionnaires ou Retrocessionnaires	474 028 386,65			474 028 386,65
574	Comptes Coassureurs	327 371,48			327 371,48
576	Recours à payer	0,00			0,00
577	Remises et ristournes à accorder	6 281 428,46			6 281 428,46
578	Produits comptabilisés d'avance	0,00			0,00
579	Recettes en attente d'imputation	72 661,79			72 661,79
	TOTAL 57	515 127 703,32	0,00	0,00	515 127 703,32
58	DETTES FINANCIERES				
583	Effets à payer	0,00			0,00
588	Avances bancaires	0,00			0,00
	TOTAL 58	0,00	0,00	0,00	0,00
50	Comptes créditeurs de l'Actif				
		1 249 794,77	0,00	0,00	1 249 794,77
	TOTAL GENERAL	5 560 141 768,62	0,00	0,00	5 560 141 768,62

(1) : Moins d'un an

(2) : Entre 1 an et 7 ans

(3) : Plus de 7 ans

الميزانية المحاسبية لشركة تأمين المحروقات عام 2006

Page:1

CASH SPA - CONSOLIDE
54 AVENUE DES FRERES BOUADOU PASSIF DU BILAN
BIR MOURAD RAIS ALGER
Exercice:01/01/06 au 31/12/06

COMPTE	LIBELLE	MONTANT	TOTAUX PARTIELS
10	FONDS SOCIAL	1 800 000 000,00	
13	RESERVES	184 124 906,19	
16	PROVISIONS TECHNIQUES	129 623 466,26	
19	PROVISIONS P. PERTES & CHARGES	3 598 868,08	
1	FONDS PROPRES	2 117 347 240,53	2 117 347 240,53
50	COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF	42 631,78	
51	DETTES TECHNIQUES	5 580 069 846,50	
52	DETTES D'INVESTISSEMENT	790 775 769,65	
54	DETENTIONS POUR COMPTE	200 720 108,70	
56	DETTES D'EXPLOITATION	99 478 634,50	
57	AVANCES COMMERCIALES	2 378 823 369,46	
5	DETTES	9 049 910 260,59	9 049 910 260,59
	TOTAL DU PASSIF		11 167 257 501,12
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	252 561 697,51	252 561 697,51
	TOTAL GENERAL		11 419 819 198,63

Page:1

CASH SPA - CONSOLIDE
54 AVENUE DES FRERES BOUADOU ACTIF DU BILAN
BIR MOURAD RAIS ALGER
Exercice:01/01/06 au 31/12/06

COMPTE	LIBELLE	MONTANT BRUT	AMORT/PROV	MONTANT NET	TOTAUX PARTIELS
21	VALEURS INCORPORELLES	377 250,00	94 312,50	282 937,50	
	Sous total	377 250,00	94 312,50	282 937,50	
24	EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	103 785 179,16	43 841 725,58	59 943 453,58	
	Sous total	103 785 179,16	43 841 725,58	59 943 453,58	
25	EQUIPEMENTS SOCIAUX	236 281,61	154 562,04	81 719,57	
	Sous total	236 281,61	154 562,04	81 719,57	
28	INVESTISSEMENTS EN COURS	20 849 881,99		20 849 881,99	
	Sous total	20 849 881,99		20 849 881,99	
2	INVESTISSEMENTS	125 248 592,76	44 090 600,12	81 157 992,64	81 157 992,64
3	STOCKS	1 550 576,10		1 550 576,10	
3	STOCKS	1 550 576,10		1 550 576,10	1 550 576,10
40	COMPTES DEBITEURS DU PASSIF	5 984,15		5 984,15	
41	CREANCES TECHNIQUES	5 055 723 202,18		5 055 723 202,18	
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	5 220 553 959,96	741 000 000,00	4 479 553 959,96	
45	AVANCES POUR COMPTES	1 418 709,85		1 418 709,85	
46	AVANCES D'EXPLOITATION	51 748 195,50		51 748 195,50	
47	CREANCES SUR CLIENTS	1 258 119 380,88	100 616 878,38	1 157 502 502,50	
48	DISPONIBILITES	594 859 215,13	3 701 139,38	591 158 075,75	
4	CREANCES	12 182 428 647,65	845 318 017,76	11 337 110 629,89	11 337 110 629,89
	TOTAL DE L'ACTIF	12 309 227 816,51	889 408 617,88	11 419 819 198,63	11 419 819 198,63
	TOTAL GENERAL				11 419 819 198,63

BENZINE Riad
S/ Directeur Comptabilité



BENZINE Riad

S/ Directeur Comptabilité



جدول الاستثمارات لشركة تأمين المحروقات عام 2007

CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2007

TABLEAU N°:4

54 AVENUE DES FRERES BOUADOU BMR - ALGER

N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU DES INVESTISSEMENTS

EXERCICE:01/01/2007 AU 31/12/2007

COMPTES	LIBELLE	VALEUR BRUTE AU DEBUT DE L'EXERCICE	MOUVEMENTS DE EXERCICE								VALEUR BRUTE FIN DE L'EXERCICE
			+ACQUISITIONS	+VIREMENT	+TRANSFERT	+REGUL.	-CESSION	-VIREMENT	-TRANSFERT	-REGUL.	
21-VALEURS INCORPORELLES											
21300000	DROIT DE PROPRIETE/LOGICIEL	377 250.00	0.00	99 900.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	477 150.00
	21-VALEURS INCORPORELLES	377 250.00	0.00	99 900.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	477 150.00
24-EQUIPEMENTS DE PRODUCTION											
24010000	BATEMENTS ADMINIST. & COMM.	40 918 830.60	28 991 820.00	2 624 475.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	72 535 125.60
24300000	MATERIEL ET OUTILLAGE	2 440.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	2 440.00
24400000	MATERIEL AUTOMOBILE	20 471 617.47	10 319 000.00	0.00	5 845 315.79	0.00	0.00	0.00	5 845 315.79	0.00	30 790 617.47
24500000	MOBILIER DE BUREAU	11 080 892.90	2 437 722.71	0.00	572 224.43	0.00	0.00	0.00	572 224.43	0.00	13 518 615.61
24510000	MATERIEL DE BUREAU	4 587 952.88	92 800.00	0.00	37 606.83	0.00	0.00	20 400.00	37 606.83	3 400.00	4 656 952.88
24520000	MATERIEL INFORMATIQUE	18 245 658.07	12 272 615.62	114 885.40	4 409 774.31	0.00	0.00	0.00	4 409 774.31	233 222.15	30 399 936.94
24530000	MATERIEL DE TELECOMMUNICATION	1 428 308.65	533 711.17	127 066.00	23 938.98	0.00	0.00	0.00	23 938.98	0.00	2 089 085.82
24540000	Matériels d'expositions	894 600.20	0.00	0.00	269 950.20	0.00	0.00	0.00	269 950.20	0.00	894 600.20
24700000	AGENCEMENTS ET INSTALLATIONS	6 154 878.39	4 036 033.22	4 995 526.10	128 272.00	0.00	129 040.00	622 544.12	128 272.00	58 800.00	14 376 053.59
	24-EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	103 785 179.16	58 683 702.72	7 861 952.50	11 287 082.54	0.00	129 040.00	642 944.12	11 287 082.54	295 422.15	169 263 428.11
25-EQUIPEMENTS SOCIAUX											
25200000	MOBILIER ET EQUIPEMENT MENAGER	236 281.61	57 814.10	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	22 450.00	271 645.71
	25-EQUIPEMENTS SOCIAUX	236 281.61	57 814.10	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	22 450.00	271 645.71
28-INVESTISSEMENTS EN COURS											
28000000	INVESTISSEMENTS EN COURS	18 225 406.99	4 694 433.38	522 644.12	0.00	132 554.00	0.00	5 217 077.50	0.00	409 367.09	17 948 593.90
28040100	INVEST EN COURS BATEMENTS	2 624 475.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	2 624 475.00	0.00	0.00	0.00
	28-INVESTISSEMENTS EN COURS	20 849 881.99	4 694 433.38	522 644.12	0.00	132 554.00	0.00	7 841 552.50	0.00	409 367.09	17 948 593.90
	TOTAL GENERAL	125 248 592.76	63 435 950.20	8 484 496.62	11 287 082.54	132 554.00	129 040.00	8 484 496.62	11 287 082.54	727 239.24	187 960 817.72

جدول الحقوق لشركة تأمين المحروقات عام 2006

CASH SPA - CONSOLIDE

Page:1

54 AVENUE DES FRERES BOUADOU TABLEAU DES CREANCES
BIR MOURAD RAIS ALGER

Exercice:01/01/06 au 31/12/06

COMPTE	INTITULE	Délai d'exigibilité			TOTAL
		Court terme	Moyen terme	Long terme	
41-CREANCES TECHNIQUES					
410	CREANCES TECHNIQUES	1 819 880 622,12	0,00	0,00	1 819 880 622,12
413	PRIMES CEDEES REPORTEES S/TRA	325 122 944,26	0,00	0,00	325 122 944,26
414	PRIMES CEDEES REPORTEES S/FAC	2 910 719 635,80	0,00	0,00	2 910 719 635,80
41-CREANCES TECHNIQUES		5 055 723 202,18	0,00	0,00	5 055 723 202,18
42-CREANCES D'INVESTISSEMENT					
422	BONS DE TRESOR	3 593 000 000,00	0,00	0,00	3 593 000 000,00
423	TITRES DE PLACEMENT	1 431 000 000,00	0,00	0,00	1 431 000 000,00
424	PRETS	7 647 691,26	0,00	0,00	7 647 691,26
425	AVANCES ET ACPTES SUR INVESTI.	24 739 020,00	0,00	0,00	24 739 020,00
426	CAUTIONNEMENTS VERSES	164 167 248,70	0,00	0,00	164 167 248,70
42-CREANCES D'INVESTISSEMENT		5 220 553 959,96	0,00	0,00	5 220 553 959,96
45-AVANCES POUR COMPTES					
457	TAXES RECUPERABLES & PRECOMPTE	1 418 709,85	0,00	0,00	1 418 709,85
45-AVANCES POUR COMPTES		1 418 709,85	0,00	0,00	1 418 709,85
46-AVANCES D'EXPLOITATION					
462	AVANCES SUR SERVICES	27 561,19	0,00	0,00	27 561,19
464	AVANCES SUR IMPOTS ET TAXES	18 776 034,01	0,00	0,00	18 776 034,01
468	FRAIS COMPTABILISES D'AVANCE	32 939 762,67	0,00	0,00	32 939 762,67
469	DEPENSES EN ATTENTE D'IMPSTAT.	4 837,63	0,00	0,00	4 837,63
46-AVANCES D'EXPLOITATION		51 748 195,50	0,00	0,00	51 748 195,50
47-CREANCES SUR CLIENTS					
470	CLIENTS	1 037 166 165,90	0,00	0,00	1 037 166 165,90
472	CEDANTS OU RETROCEDANTS	109 092 531,27	0,00	0,00	109 092 531,27
473	COMPTES COURANTS AGA	40 596 354,94	0,00	0,00	40 596 354,94
477	CREANCE SUR PLACEMENT	71 264 328,77	0,00	0,00	71 264 328,77
47-CREANCES SUR CLIENTS		1 258 119 380,88	0,00	0,00	1 258 119 380,88
48-DISPONIBILITES					
481	VIREMNET NON REçU	12 902 001,94	0,00	0,00	12 902 001,94
485	COMPTES BANCAIRES	581 645 673,63	0,00	0,00	581 645 673,63
487	CAISSE	311 539,56	0,00	0,00	311 539,56
48-DISPONIBILITES		594 859 215,13	0,00	0,00	594 859 215,13
40-COMPTES DEBITEURS DU PASSIF					
400	COMPTES DEBITEURS DU PASSIF	5 984,15	0,00	0,00	5 984,15
40-COMPTES DEBITEURS DU PASSIF		5 984,15	0,00	0,00	5 984,15
TOTAL GENERAL		12 182 428 647,65	0,00	0,00	12 182 428 647,65

جدول المخصصات لشركة تامين المحروقات عام 2007

N° des Cptes	Désignation des Comptes	Valeur Brute des éléments	Provisions					Valeur Nette des éléments
			Au début de l'exercice 1	Dotations de l'exercice 2	Utilisations de l'exercice 3	Reprises durant l'exercice 4	A la fin de l'exercice 5	
A	Provisions techniques		19 778 317,00	0,00	0,00	0,00	19 778 317,00	
	Provisions de garantie						0,00	
	Provisions pour risques exceptionnels							
	Provisions pour complément obligatoire aux dettes techniques	104 748 594,06	54 703 182,50	0,00	2 274,61		159 449 501,95	
	Provisions s/risque CAT NAT	5 096 555,20	4 960 291,80				10 056 847,00	
	TOTAL A	0,00	59 663 474,30	0,00	2 274,61		189 284 665,95	0,00
B	Provisions pour pertes et charges							
	Provisions pour pertes probables (a)	0,00	8 386 965,30		3 598 868,08		8 386 965,30	0,00
	TOTAL (1)	0,00	8 386 965,30	0,00	3 598 868,08		8 386 965,30	0,00
	Provisions pour charges à répartir sur plusieurs exercices (a)							
	TOTAL (2)	0,00	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00
C	Provisions pour Dépréciation des Stocks							
391	Stocks de Matières et Fournitures							
	TOTAL (C)	0,00	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00
D	Provisions pour Dépréciation des Créances							
492	Créances d'investissement	5 521 421 289,08	741 000 000,00		741 000 000,00		741 000 000,00	4 780 421 289,08
493	Créances de Stocks.							
494	Créances s/Asso et Siés Appar.							
495	Avances pour Compte							
496	Avances d'exploitation							
497	Créances sur assurés cédants et rétrocessionnaires	1 773 364 894,71	113 481 487,14		100 616 878,38		113 481 487,14	1 659 883 407,57
	Disponibilité	609 715 097,00	3 101 139,38		3 701 139,38		3 101 139,38	606 613 957,62
	TOTAL (D)	7 904 501 280,79	845 318 017,76	0,00	845 318 017,76	0,00	857 582 626,52	7 046 918 654,27
	TOTAL (C+D)	7 904 501 280,79	845 318 017,76	0,00	845 318 017,76	0,00	857 582 626,52	7 046 918 654,27
	TOTAL GENERAL (A+B+C+D)	7 904 501 280,79	978 540 352,10	0,00	848 919 160,45	0,00	1 055 254 257,77	7 046 918 654,27

جدول الديون لشركة تامين المحروقات عام 2006

CASH SPA - CONSOLIDE

Page:1

54 AVENUE DES FRERES BOUADOU

TABLEAU DES DETTES

BIR MOURAD RAIS ALGER

Exercice:01/01/06 au 31/12/06

COMPTE	INTITULE	Délai d'exigibilité			TOTAL
		Court terme	Moyen terme	Long terme	
51-DETTES TECHNIQUES					
510	DETTES TECHNIQUES	2 098 362 559,98	0,00	0,00	2 098 362 559,98
511	SIN & FRAIS APAYER S/ACCEPTAT.	1 371 022,56	0,00	0,00	1 371 022,56
513	PRIMES EMISES REPORTEES	3 480 336 263,96	0,00	0,00	3 480 336 263,96
51-DETTES TECHNIQUES		5 580 069 846,50	0,00	0,00	5 580 069 846,50
52-DETTES D'INVESTISSEMENT					
524	FOURNISSEURS-RETENUES GARANTIE	560 997,37	0,00	0,00	560 997,37
527	COMPTES DE DEPOT	790 214 772,28	0,00	0,00	790 214 772,28
52-DETTES D'INVESTISSEMENT		790 775 769,65	0,00	0,00	790 775 769,65
54-DETENTIONS POUR COMPTE					
545	COTISAT.SOCIALES RETENUES OUV	119 920,64	0,00	0,00	119 920,64
547	TAXES DUES SUR ASSURANCES	200 585 158,56	0,00	0,00	200 585 158,56
549		15 029,50	0,00	0,00	15 029,50
54-DETENTIONS POUR COMPTE		200 720 108,70	0,00	0,00	200 720 108,70
56-DETTES D'EXPLOITATION					
562	CREDITEURS DE SERVICES	3 167 539,23	0,00	0,00	3 167 539,23
563	PERSONNEL	5 698 252,56	0,00	0,00	5 698 252,56
564	IMPOTS D'EXPLOITATION DUS	89 256 772,30	0,00	0,00	89 256 772,30
568	ORGANISMES SOCIAUX	1 355 970,41	0,00	0,00	1 355 970,41
56-DETTES D'EXPLOITATION		99 478 534,50	0,00	0,00	99 478 534,50
57-AVANCES COMMERCIALES					
570	ACOMPTES & AVANCES CLIENTS	80 814 545,86	0,00	0,00	80 814 545,86
572	CESSIONNAIRES OU RETROCESSION.	2 281 538 964,78	0,00	0,00	2 281 538 964,78
573	COMPTES COURANTS COURTIER	287 031,78	0,00	0,00	287 031,78
574	COMPTES COURANTS COASSUREURS	327 371,48	0,00	0,00	327 371,48
577	REMISES A ACCORDER	11 049 364,98	0,00	0,00	11 049 364,98
578	PRODUITS COMPTABILISES D'AVANC	533 077,13	0,00	0,00	533 077,13
579	RECETTES EN ATTENTE D'IMPUTAT.	4 273 013,45	0,00	0,00	4 273 013,45
57-AVANCES COMMERCIALES		2 378 823 369,46	0,00	0,00	2 378 823 369,46
50-COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF					
500	COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF	42 631,78	0,00	0,00	42 631,78
50-COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF		42 631,78	0,00	0,00	42 631,78
TOTAL GENERAL		9 049 910 260,59	0,00	0,00	9 049 910 260,59

الميزانية المحاسبية لشركة تامين المحروقات عام 2007

TABLEAU N°1

CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2007

54 AVENUE DES FRERES BOUADOU BMR - ALGER

N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU N°1

CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2007

54 AVENUE DES FRERES BOUADOU BMR - ALGER

N° D'IDENTIFICATION:

PASSIF DU BILAN

COMPTÉ	LIBELLE	MONTANT
	FONDS PROPRES	
10	FONDS SOCIAL	2 800 000 000.00
13	RESERVES	316 719 797.45
16	PROVISIONS TECHNIQUES	189 284 665.95
19	PROVISIONS P. PERTES & CHARGES	8 386 965.30
	TOTAL 1	3 314 391 428.70
	DETTES	
51	DETTES TECHNIQUES	6 749 713 345.12
52	DETTES D'INVESTISSEMENT	1 409 161 360.26
53	DETTES DE STOCKS	25 492.23
54	DETENTIONS POUR COMPTE	285 366 635.62
56	DETTES D'EXPLOITATION	213 997 229.03
57	AVANCES COMMERCIALES	735 860 103.01
	TOTAL 5	9 394 124 165.27
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	503 633 480.27
	TOTAL GENERAL	13 212 149 074.24

EXERCICE:01/01/2007 AU 31/12/2007

ACTIF DU BILAN

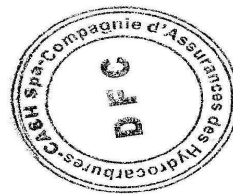
COMPTÉ	LIBELLE	MONTANT BRUT	AMORTI/PROV	MONTANT NET
	INVESTISSEMENTS			
21	VALEURS INCORPORELLES	477 150.00	213 600.00	263 550.00
24	EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	189 263 428.11	57 728 264.46	111 535 163.65
25	EQUIPEMENTS SOCIAUX	271 645.71	188 282.02	83 363.69
28	INVESTISSEMENTS EN COURS	17 948 593.90		17 948 593.90
	TOTAL 2	187 960 817.72	58 130 146.48	129 830 671.24
	STOCKS			
31	MATIERES ET FOURNITURES	2 359 540.02		2 359 540.02
	TOTAL 3	2 359 540.02		2 359 540.02
	CREANCES			
40	COMPTES DEBITEURS DU PASSIF	271 258.42		271 258.42
41	CREANCES TECHNIQUES	5 909 670 589.82		5 909 670 589.82
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	5 521 421 289.08	741 000 000.00	4 780 421 289.08
44	CREANCES/ASSOCIES & S. APPA	31 000.00		31 000.00
45	AVANCES POUR COMPTES	2 933 484.94		2 933 484.94
46	AVANCES D'EXPLOITATION	120 133 875.53		120 133 875.53
47	CREANCES SUR CLIENTS	1 773 364 894.71	113 481 487.14	1 659 883 407.57
48	DISPONIBILITES	609 745 097.00	3 101 139.38	606 613 957.62
	TOTAL 4	13 937 541 489.50	857 582 626.52	13 079 958 862.98
	TOTAL GENERAL	14 127 861 847.24	915 712 773.00	13 212 149 074.24

EXERCICE:01/01/2007 AU 31/12/2007



Directeur des Finances
et de la Comptabilité

R. BENZINE



Directeur des Finances
et de la Comptabilité

R. BENZINE

جدول الاستثمار لشركة تامين المحروقات عام 2008

CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2008

PAGE:1

54 Avenue des frères Bouadou

TABLEAU DES INVESTISSEMENTS

B M R ALGER

EXERCICE:01/01/08 AU 31/12/08

Code	Libellé	Valeur brute	+Acquisition	+Virement	+Transfert	-Cession	-Destruction	-Virement	-Transfert	Valeur brute
		Début Exercice								Fin Exercice
20-FRAIS PRELIMINAIRES										
20200000	FRAIS D'INVESTISSEMENT	0.00	11 803 435.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	11 803 435.00
20		0.00	11 803 435.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	11 803 435.00
21-VALEURS INCORPORELLES										
21200000	DROITS DE PROPRIETE INDUSTRIELLE	0.00	0.00	15 000 200.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	15 000 200.00
21300000	DROIT DE PROPRIETE LOCALE	477 150.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	477 150.00
21		477 150.00	0.00	15 000 200.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	15 477 350.00
24-EQUIPEMENTS DE PRODUCTION										
24010000	BATIMENTS ADMINIST. & COMM.	72 535 125.60	0.00	0.00	9 603 004.00	0.00	0.00	0.00	9 603 004.00	72 535 125.60
24300000	MATERIEL ET OUTILLAGE	2 440.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	2 440.00
24400000	MATERIEL AUTOMOBILE	30 790 617.47	7 264 000.00	0.00	4 914 000.00	2 906 389.29	0.00	0.00	4 914 000.00	35 148 228.18
24500000	MOBILIER DE BUREAU	13 518 615.61	2 619 061.95	0.00	2 142 987.29	0.00	0.00	0.00	2 142 987.29	16 137 677.56
24510000	MATERIEL DE BUREAU	4 656 952.88	1 904 610.00	0.00	1 175 612.14	0.00	192 883.33	0.00	1 008 869.74	6 535 421.95
24520000	MATERIEL INFORMATIQUE	30 399 936.94	14 990 106.50	0.00	5 125 067.05	530 086.51	142 167.01	0.00	5 125 067.05	44 717 789.92
24530000	MATERIEL DE TELECOMMUNICATION	2 089 085.82	334 332.63	0.00	128 509.56	0.00	24 540.17	0.00	151 251.96	2 376 135.88
24540000	Matériels d'expositions	894 600.20	101 709.40	0.00	103 427.00	0.00	0.00	0.00	103 427.00	996 309.60
24700000	AGENCEMENTS ET INSTALLATIONS	14 376 053.59	6 497 261.15	3 285 355.30	331 404.50	0.00	0.00	0.00	475 404.50	24 014 670.04
24		169 263 428.11	33 711 081.63	3 285 355.30	23 524 011.54	3 436 475.80	359 590.51	0.00	23 524 011.54	202 463 798.73
25-EQUIPEMENTS SOCIAUX										
25200000	MOBILIER ET EQUIPEMENT MENAGER	271 645.71	132 186.32	0.00	14 600.00	0.00	0.00	0.00	14 600.00	403 832.03
25		271 645.71	132 186.32	0.00	14 600.00	0.00	0.00	0.00	14 600.00	403 832.03
28-INVESTISSEMENTS EN COURS										
28000000	INVESTISSEMENTS EN COURS	17 948 593.90	390 095.40	0.00	0.00	0.00	0.00	18 338 689.30	0.00	0.00
28		17 948 593.90	390 095.40	0.00	0.00	0.00	0.00	18 338 689.30	0.00	0.00
TOTAL GENERAL (#14)		187 960 817.72	46 036 798.35	18 285 555.30	23 538 611.54	3 436 475.80	359 590.51	18 338 689.30	23 538 611.54	230 148 415.76



جدول الحقوق لشركة تامين المحروقات عام 2007

CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2007

TABLEAU N°:7

54 AVENUE DES FRERES BOUADOU BMR - ALGER

N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU DES CREANCES

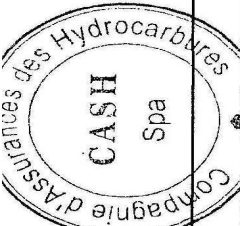
EXERCICE:01/01/2007 AU 31/12/2007

COMPTE	LIBELLE	DELAI D'EXIGIBILITE			TOTAL
		COURT TERME	MOYEN TERME	LONG TERME	
41-CREANCES TECHNIQUES					
410	CREANCE TECHNIQUE	2 564 068 671.65	0.00	0.00	2 564 068 671.65
411	PART DES REASS. S/SINST. CEDES	152 046 787.80	0.00	0.00	152 046 787.80
413	PRIMES CEDEES REPORTEES-TRAITE	387 585 738.97	0.00	0.00	387 585 738.97
414	PRIMES CEDEES REPORTEES-FAC	2 805 969 391.40	0.00	0.00	2 805 969 391.40
41-CREANCES TECHNIQUES		5 909 670 589.82	0.00	0.00	5 909 670 589.82
42-CREANCES D'INVESTISSEMENT					
422	BONS DE TRESOR	784 000 000.00	2 713 000 000.00	0.00	3 497 000 000.00
423	TITRES DE PLACEMENT	1 591 000 000.00	190 000 000.00	0.00	1 781 000 000.00
424	PRETS	6 658 761.20	0.00	0.00	6 658 761.20
425	AVANCES ET ACPTES SUR INVESTI.	16 379 158.88	0.00	0.00	16 379 158.88
426	CAUTIONNEMENTS VERSES	220 383 369.00	0.00	0.00	220 383 369.00
42-CREANCES D'INVESTISSEMENT		2 618 421 289.08	2 903 000 000.00	0.00	5 521 421 289.08
44-CREANCES / ASSOCIES & S. APPA.					
440	ASSOCIES (APPORTS)	31 000.00	0.00	0.00	31 000.00
44-CREANCES / ASSOCIES & S. APPA.		31 000.00	0.00	0.00	31 000.00
45-AVANCES POUR COMPTES					
457	TAXES RECUPERABLES & PRECOMPTE	2 933 484.94	0.00	0.00	2 933 484.94
45-AVANCES POUR COMPTES		2 933 484.94	0.00	0.00	2 933 484.94
46-AVANCES D'EXPLOITATION					
464	AVANCES SUR IMPOTS ET TAXES	88 998 211.21	0.00	0.00	88 998 211.21
466	AVANCES SUR FRAIS DIVERS	951 895.00	0.00	0.00	951 895.00
CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2007		10 424 555 134.08	2 903 000 000.00	0.00	13 327 555 134.08
54 AVENUE DES FRERES BOUADOU BMR - ALGER					
N° D'IDENTIFICATION:					
TABLEAU DES CREANCES					
EXERCICE:01/01/2007 AU 31/12/2007					
COMPTE	LIBELLE	DELAI D'EXIGIBILITE			TOTAL
		COURT TERME	MOYEN TERME	LONG TERME	
REPORT		10 424 555 134.08	2 903 000 000.00	0.00	13 327 555 134.08
47-CREANCES SUR CLIENTS		1 773 364 894.71	0.00	0.00	1 773 364 894.71
48-DISPONIBILITES					
485	COMPTES BANCAIRES	609 576 126.74	0.00	0.00	609 576 126.74
487	CAISSE	138 970.26	0.00	0.00	138 970.26
48-DISPONIBILITES		609 715 097.00	0.00	0.00	609 715 097.00
40-COMPTES DEBITEURS DU PASSIF					
400	COMPTES DEBITEURS DU PASSIF	271 258.42	0.00	0.00	271 258.42
40-COMPTES DEBITEURS DU PASSIF		271 258.42	0.00	0.00	271 258.42

جدول المخصصات لشركة تأمين المحروقات عام 2008

CASH SPA
BILAN CONSOLIDE
TABLEAU DES PROVISIONS
au 31 DECEMBRE 2008

Tableau N° 06



N° des Cptes	Désignation des Comptes	Valeur Brute des éléments	Provisions					Valeur Nette des éléments
			Au début de l'exercice 1	Dotations de l'exercice 2	Utilisations de l'exercice 3	Reprises durant l'exercice 4	A la fin de l'exercice 5	
A	Provisions techniques							
	Provisions de garantie	19 778 317.00	19 778 317.00	0.00	0.00	0.00	0.00	19 778 317.00
	Provisions pour risques exceptionnels							0.00
	Provisions pour complément obligatoire aux dettes techniques	159 449 501.95	159 449 501.95	47 538 538.81	0.00	0.00	24 279 184.39	182 708 856.37
	Provisions s/risque CAT NAT	10 056 847.00	10 056 847.00	4 215 213.00	0.00	0.00	0.00	14 272 060.00
	TOTAL A	0.00	189 284 665.95	51 753 751.81	0.00	0.00	24 279 184.39	216 759 233.37
B	Provisions pour pertes et charges							
	Provisions pour pertes probables (a)	0.00	8 386 965.30	9 435 827.25	0.00	0.00	8 386 965.30	9 435 827.25
	TOTAL (1)	0.00	8 386 965.30	9 435 827.25	0.00	0.00	8 386 965.30	9 435 827.25
	Provisions pour charges à répartir sur plusieurs exercices (a)							
	TOTAL (2)	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
C	Provisions pour Dépréciation des Stocks							
	TOTAL B (1+2)	0.00	8 386 965.30	9 435 827.25	0.00	0.00	8 386 965.30	9 435 827.25
391	Stocks de Matières et Fournitures							
	TOTAL (C)	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
D	Provisions pour Dépréciation des Créances							
492	Créances d'investissement	6 757 970 678.88	6 757 970 000.00	741 000 000.00	0.00	0.00	741 000 000.00	6 016 970 678.88
493	Créances de Stocks.							
494	Créances s/Asso. et Stés Appar.	4 185 311 937.11	113 481 487.14	117 057 689.13	0.00	0.00	113 481 487.14	4 068 254 247.98
495	Avances pour Compte	455 272 110.62	3 101 139.38	3 101 139.38	0.00	0.00	3 101 139.38	452 170 971.24
496	Avances d'exploitation							
497	Créances sur assurés cédants et rétrocessionnaires	11 398 554 726.61	857 582 626.52	861 158 828.51	0.00	0.00	857 582 626.52	10 537 395 898.10
498	Disponibilité	11 398 554 726.61	857 582 626.52	861 158 828.51	0.00	0.00	857 582 626.52	10 537 395 898.10
	TOTAL (D)	11 398 554 726.61	1 065 254 257.77	922 348 407.57	0.00	0.00	890 248 776.21	1 087 353 889.13
	TOTAL (C+ D)	11 398 554 726.61	1 065 254 257.77	922 348 407.57	0.00	0.00	890 248 776.21	1 087 353 889.13
	TOTAL GENERAL (A+B+C+D)	11 398 554 726.61	1 065 254 257.77	922 348 407.57	0.00	0.00	890 248 776.21	10 537 395 898.10

جدول الديون لشركة تامين المحروقات عام 2007

CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2007

TABLEAU N°:9

54 AVENUE DES FRERES BOUADOU BMR - ALGER

N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU DES DETTES

EXERCICE:01/01/2007 AU 31/12/2007

COMPTE	LIBELLE	DELAI D'EXIGIBILITE			TOTAL
		COURT TERME	MOYEN TERME	LONG TERME	
51-DETTES TECHNIQUES					
510	SIN & FRAIS A PAYER S/OP.DIREC	3 188 544 707.48	0.00	0.00	3 188 544 707.48
511	SIN & FRAIS A PAYER S/ACCEPTAT	4 451 988.23	0.00	0.00	4 451 988.23
513	PRIMES EMISES REPORTEES	3 556 716 649.41	0.00	0.00	3 556 716 649.41
51-DETTES TECHNIQUES		6 749 713 345.12	0.00	0.00	6 749 713 345.12
52-DETTES D'INVESTISSEMENT					
522	CREDITS D'INVESTISSEMENTS	325 503.36	0.00	0.00	325 503.36
524	FOURNISSEURS-RETENUES GARANTIE	898 271.72	0.00	0.00	898 271.72
527	FDS OU VAL. DE REPRES.DES CRT	1 407 937 585.18	0.00	0.00	1 407 937 585.18
52-DETTES D'INVESTISSEMENT		1 409 161 360.26	0.00	0.00	1 409 161 360.26
53-DETTES DE STOCKS					
530	FOURNISSEURS	25 492.23	0.00	0.00	25 492.23
53-DETTES DE STOCKS		25 492.23	0.00	0.00	25 492.23
54-DETENTIONS POUR COMPTE					
540	INDEMN.PERçUES P/CPTA SURES	19 940 464.86	0.00	0.00	19 940 464.86
543	IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL	1 481 455.72	0.00	0.00	1 481 455.72
545	COTISAT.SOCIALES RETENUES OUV.	970 011.04	0.00	0.00	970 011.04
547	TAXES DUES SUR ASSURANCES	262 951 703.98	0.00	0.00	262 951 703.98
549	AUTRES DETENTIONS POUR COMPTE	23 000.02	0.00	0.00	23 000.02
54-DETENTIONS POUR COMPTE		285 366 635.62	0.00	0.00	285 366 635.62
56-DETTES D'EXPLOITATION					
562	CREDITEURS DE SERVICES	7 829 361.90	0.00	0.00	7 829 361.90
563	PERSONNEL	23 543 990.99	0.00	0.00	23 543 990.99
564	IMPOTS D'EXPLOITATION DUS	178 199 076.15	0.00	0.00	178 199 076.15
566	CREDITEURS DE FRAIS DIVERS	13 600.00	0.00	0.00	13 600.00

CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2007

TABLEAU N°:9

54 AVENUE DES FRERES BOUADOU BMR - ALGER

N° D'IDENTIFICATION:

--	--	--	--	--	--

57-AVANCES COMMERCIALES					
570	ACOMPTES & AVANCES CLIENTS	13 048 995.26	0.00	0.00	13 048 995.26
572	CESSIONNAIRES OU RETROCESSION	603 353 361.60	0.00	0.00	603 353 361.60
574	COMPTE COURANT COASSUREURS	110 273 891.48	0.00	0.00	110 273 891.48
577	REMISES A ACCORDER	9 174 566.14	0.00	0.00	9 174 566.14
579	RECETTES EN ATTENTE D'IMPUTAT.	9 288.53	0.00	0.00	9 288.53
57-AVANCES COMMERCIALES		735 860 103.01	0.00	0.00	735 860 103.01
TOTAL GENERAL		9 394 124 165.27	0.00	0.00	9 394 124 165.27

الميزانية المحاسبية لشركة تامين المحروقات عام 2008

CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2008

54 Avenue des frères Bouadou B M R ALGER

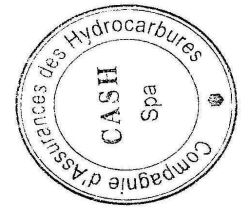
N° D'IDENTIFICATION:099916000922716

TABLEAU N°:1

PASSIF DU BILAN

EXERCICE:01/01/08 AU 31/12/08

COMPTE	PASSIF	MONTANT
	FONDS PROPRES	
10	FONDS SOCIAL	2 800 000 000.00
13	RESERVES	676 817 735.84
16	PROVISIONS TECHNIQUES	216 759 233.37
19	PROVISIONS P. PERTES & CHARGES	9 435 827.25
	TOTAL 1	3 703 012 796.46
	DETTES	
50	COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF	2 949.00
51	DETTES TECHNIQUES	10 076 863 642.20
52	DETTES D'INVESTISSEMENT	1 384 178 243.83
54	DETENTIONS POUR COMPTE	504 421 596.15
56	DETTES D'EXPLOITATION	219 984 920.65
57	AVANCES COMMERCIALES	4 017 954 435.63
	TOTAL 5	16 203 405 787.46
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	512 208 614.99
	TOTAL GENERAL	20 418 627 198.91



Signature
 Date

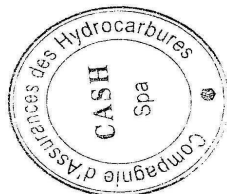


TABLEAU N°:1

CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2008

54 Avenue des frères Bouadou B M R ALGER

N° D'IDENTIFICATION:099916000922716

ACTIF DU BILAN

EXERCICE:01/01/08 AU 31/12/08

COMPTE	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORT/PROV	MONTANT NET
	INVESTISSEMENTS			
20	FRAIS PRELIMINAIRES	11 803 435.00	2 950 858.75	8 852 576.25
21	VALEURS INCORPORABLES	15 477 350.00	332 887.50	15 144 462.50
24	EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	202 463 798.73	72 758 884.30	129 704 914.43
25	EQUIPEMENTS SOCIAUX	403 832.03	234 192.29	169 639.74
	TOTAL 2	230 148 415.76	76 276 822.84	153 871 592.92
	STOCKS			
31	MATIERES ET FOURNITURES	2 454 197.66		2 454 197.66
	TOTAL 3	2 454 197.66		2 454 197.66
	CREANCES			
40	COMPTES DEBITEURS DU PASSIF	287 461.39		287 461.39
41	CREANCES TECHNIQUES	9 287 182 987.32		9 287 182 987.32
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	6 757 970 678.88	741 000 000.00	6 016 970 678.88
45	AVANCES POUR COMPTES	1 096 287.29		1 096 287.29
46	AVANCES D'EXPLOITATION	197 286 403.46		197 286 403.46
47	CREANCES SUR CLIENTS	4 424 364 307.88	117 057 689.13	4 307 306 618.75
48	DISPONIBILITES	455 272 110.62	3 101 139.38	452 170 971.24
	TOTAL 4	21 123 460 236.84	861 158 828.51	20 262 301 408.33
	TOTAL GENERAL	21 356 062 850.26	937 435 651.35	20 418 627 198.91

جدول الحقوق لشركة تامين المحروقات عام 2008

CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2008

54 Avenue des frères Bouadou B M R ALGER

N° D'IDENTIFICATION:099916000922716

TABLEAU DES CREANCES



TABLEAU N°:7

COMPTE	LIBELLE	DELAI D'EXIGIBILITE			TOTAL						
		COURT TERME	MOYEN TERME	LONG TERME							
41-CREANCES TECHNIQUES											
410	SINISTRES & F.ACCES.S/CESSIONS	3 309 612 606.15	0.00	0.00	3 309 612 606.15						
411	SINISTRES & F.ACCES.S/RETROCES	228 189 992.23	0.00	0.00	228 189 992.23						
413	PRIMES CEDEES REPORTEES-TRAITE	451 630 200.46	0.00	0.00	451 630 200.46						
414	PRIMES CEDEES REPORTEES-FACULT	5 297 750 188.48	0.00	0.00	5 297 750 188.48						
41-CREANCES TECHNIQUES		9 287 182 987.32	0.00	0.00	9 287 182 987.32						
42-CREANCES D'INVESTISSEMENT											
422	BONS DE TRESOR	3 583 000 000.00	0.00	0.00	3 583 000 000.00						
423	TITRES DE PLACEMENT	2 960 006 130.00	0.00	0.00	2 960 006 130.00						
424	PRETS	6 457 721.00	0.00	0.00	6 457 721.00						
425	AVANCES ET ACPTES SUR INVESTI.	42 607 458.88	0.00	0.00	42 607 458.88						
426	CAUTIONNEMENTS VERSÉS	165 899 369.00	0.00	0.00	165 899 369.00						
42-CREANCES D'INVESTISSEMENT		6 757 970 678.88	0.00	0.00	6 757 970 678.88						
45-AVANCES POUR COMPTES											
457	TAXES RECUPERABLES & PRECOMPTE	1 096 287.29	0.00	0.00	1 096 287.29						
45-AVANCES POUR COMPTES		1 096 287.29	0.00	0.00	1 096 287.29						
46-AVANCES D'EXPLOITATION											
464	AVANCES SUR IMPOTS ET TAXES	168 608 355.70	0.00	0.00	168 608 355.70						
468	FRAIS COMPTABILISES D'AVANCE	28 678 047.76	0.00	0.00	28 678 047.76						
46-AVANCES D'EXPLOITATION		197 286 403.46	0.00	0.00	197 286 403.46						
47-CREANCES SUR CLIENTS											
470	CLIENTS	4 185 297 291.69	14 645.42	0.00	4 185 311 937.11						
472	CEDANTS OU RETROCEDANTS	32 727 784.00	0.00	0.00	32 727 784.00						
473	COMPTES COURANTS AGA	93 514 634.29	0.00	0.00	93 514 634.29						
474	CO-ASSURANCES	9 358 593.75	0.00	0.00	9 358 593.75						
477	CREANCE SUR PLACEMENT	103 451 358.73	0.00	0.00	103 451 358.73						
47-CREANCES SUR CLIENTS		4 424 349 662.46	14 645.42	0.00	4 424 364 307.88						
48-DISPONIBILITES											
485	COMPTES BANCAIRES	454 976 943.75	0.00	0.00	454 976 943.75						
487	CAISSE	293 227.57	0.00	0.00	293 227.57						
48-DISPONIBILITES		748 204 511.32	0.00	0.00	748 204 511.32						
CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2008											
54 Avenue des frères Bouadou B M R ALGER											
<table border="1" style="width: 100%; height: 50px;"> <tr> <td style="width: 15%;"></td> <td style="width: 35%;"></td> <td style="width: 15%;"></td> <td style="width: 15%;"></td> <td style="width: 15%;"></td> <td style="width: 15%;"></td> </tr> </table>											
REPORT		21 123 156 190.73	14 645.42	0.00	21 123 170 836.15						
488	REGIES ET ACCREDITIFS	1 939.30	0.00	0.00	1 939.30						
48-DISPONIBILITES		455 272 110.62	0.00	0.00	455 272 110.62						
40-COMPTES DEBITEURS DU PASSIF											
400	COMPTES DEBITEURS DU PASSIF	287 461.39	0.00	0.00	287 461.39						
40-COMPTES DEBITEURS DU PASSIF		287 461.39	0.00	0.00	287 461.39						
TOTAL GENERAL		21 123 445 591.42	14 645.42	0.00	21 123 460 236.84						



جدول الديون لشركة تامين المحروقات عام 2008

CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2008

54 Avenue des frères Bouadou B M R ALGER

N° D'IDENTIFICATION:099916000922716

TABLEAU DES DETTES



TABLEAU N°:9

COMPTE	LIBELLE	DELAI D'EXIGIBILITE			TOTAL
		COURT TERME	MOYEN TERME	LONG TERME	
51-DETTES TECHNIQUES					
510	SINIS. & FRAIS A PAYER S/OP.D	3 615 135 206.37	0.00	0.00	3 615 135 206.37
511	SINS. & FRAIS A PYER S/ACCEPT.	42 625 885.00	0.00	0.00	42 625 885.00
513	PRIMES EMISES REPORTEES	6 269 028 672.92	0.00	0.00	6 269 028 672.92
515	PRIMES ACCEPTEES REPORTEES	150 073 877.91	0.00	0.00	150 073 877.91
51-DETTES TECHNIQUES		10 076 863 642.20	0.00	0.00	10 076 863 642.20
52-DETTES D'INVESTISSEMENT					
522	CREDITS D'INVESTISSEMENTS	270 867.30	0.00	0.00	270 867.30
524	FOURNISSEURS-RETENUES GARANTIE	1 130 395.97	0.00	0.00	1 130 395.97
527	FDS OU VALEURS DE REPRES.C.T.	1 382 776 980.56	0.00	0.00	1 382 776 980.56
52-DETTES D'INVESTISSEMENT		1 384 178 243.83	0.00	0.00	1 384 178 243.83
54-DETENTIONS POUR COMPTE					
543	IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL	3 008 490.27	0.00	0.00	3 008 490.27
545	COTISAT.SOCIALES RETENUES OUV.	1 085 819.82	0.00	0.00	1 085 819.82
547	TAXES DUES SUR ASSURANCES	500 306 071.43	1 272.90	0.00	500 307 344.33
549	AUTRES DETENTIONS P/COMPTES	19 941.73	0.00	0.00	19 941.73
54-DETENTIONS POUR COMPTE		504 420 323.25	1 272.90	0.00	504 421 596.15
56-DETTES D'EXPLOITATION					
562	CREDITEURS DE SERVICES	6 702 383.17	0.00	0.00	6 702 383.17
563	PERSONNEL	13 614 907.84	0.00	0.00	13 614 907.84
564	IMPOTS D'EXPLOITATION DUS	188 524 207.73	0.00	0.00	188 524 207.73
566	CREDITEURS DE FRAIS DIVERS	5 335 159.07	0.00	0.00	5 335 159.07
568	ORGANISMES SOCIAUX	5 808 262.84	0.00	0.00	5 808 262.84
56-DETTES D'EXPLOITATION		219 984 920.65	0.00	0.00	219 984 920.65
57-AVANCES COMMERCIALES					
570	ACOMPTES & AVANCES CLIENTS	13 172 430.93	0.00	0.00	13 172 430.93
579	RECETTES EN ATTENTE D'IMPUTAT.	633 412.06	0.00	0.00	633 412.06
57-AVANCES COMMERCIALES		4 017 954 435.63	0.00	0.00	4 017 954 435.63
50-COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF					
500	COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF	2 949.00	0.00	0.00	2 949.00
50-COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF		2 949.00	0.00	0.00	2 949.00
TOTAL GENERAL		16 203 404 514.66	1 272.90	0.00	16 203 405 787.46



جدول حسابات النتائج لشركة تامين المحروقات عام 2005

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS CONSOLIDE
AU 31 DECEMBRE 2005

U : DA

N° des comptes	DESIGNATION DES COMPTES	DEBIT	CREDIT
700	Primes sur opérations directes		4 229 319 256.32
701	Primes sur acceptations		4 102 070.07
708	Primes cédées à la réassurances	3 786 422 915.02	
710	Primes reportées s/opération d'assurance		736 331 968.44
710	Primes reportées s/opération de réassurance	746 633 851.56	
715	Primes à reportées s/opérations d'assurances	2 158 085 805.49	
715	Primes à reportées s/opérations de réassurance		1 922 067 465.11
72	Commissions reçues des cessionnaires ou rétrocessionnaires		187 640 768.57
756	Transfert de charges d'assurances s/opération directe		53 563 769.53
756	Transfert de sinistre s/acceptation		237 303 527.14
756	Transfert recours aboutis exercice antérieur	3 983 398.37	
756	Transfert part des réassureurs s/ sinistre	54 766 556.63	
756	Transfert part réassureurs s/recours aboutis		2 885 460.56
600	Sinistres sur opérations directes	1 157 712 041.31	
601	Sinistres sur acceptations	236 934 702.44	
603	Frais accessoires	31 371 390.58	
607	Recours		38 948 169.87
608	Sinistres à la charges des réassureurs		1 174 059 303.27
67	Commissions versées aux cédants ou rétrocédants	5 714 056.93	
	Total	8 181 624 718.33	8 586 221 758.88
80	Marge d'assurance ou de réassurance		404 597 040.55
80	Marge d'assurance ou de réassurance		404 597 040.55
74	Prestations fournies		
77	Produits divers		74 023 539.58
78	Transfert charges d'exploitation		10 621 776.37
61	Matières et fournitures consommées	3 868 492.14	
62	Services	42 322 580.32	
63	Frais de personnel	63 841 639.07	
64	Impôts et taxes	13 867 474.99	
65	Frais financiers	44 782 997.57	
66	Frais divers	7 656 380.41	
68	Dotations Amortis. & Provisions	42 005 227.79	
	Total	218 344 792.29	489 242 356.50
83	RESULTAT D'EXPLOITATION	0.00	270 897 564.21
796	Sinistres sur opérations directes ex. antérieurs		144 295 430.27
796	Sinistres sur acceptations		8 414 412.00
796	Sinistres à la charges des réassureurs	198 691 669.36	
796	Parts réassureurs sur recours encaissés	2 885 460.56	
797	Productions exercices antérieurs		68 025 835.28
79	Autres produits exceptionnels		17 569 063.53
696	Sinistres sur opérations directes ex. antérieurs	196 313 993.91	
696	Sinistres sur acceptations	245 327 685.00	
696	Sinistres à la charges des réassureurs		253 458 225.99
696	Recours exercice antérieur		3 983 398.37
697	Reprise sur production exercices antérieurs	59833108.94	
69	Autres Charges hors exploitation	59 777 814.69	
	Total	762 829 732.46	495 746 365.44
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION	267 083 367.02	
83	Résultat d'exploitation	0.00	270 897 564.21
84	Résultat hors exploitation	267 083 367.02	
880	RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE		3 814 197.19
888	Dotations pour provisions de garantie		0
889	Impôt sur les bénéfices	1 295 254.80	
88	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0.00	2 518 942.39

CASH SPA - CONSOLIDE

Page:1

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

B M R ALGER

Exercice:01/01/06 au 31/12/06

COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
70	PRIMES EMISES		525 877 060,39
71	PRIMES REPORTEES	4 841 629,91	
72	COMMISSIONS RECUES CES.RETROCE		487 113 932,83
75	TRANSFERTS DE CHARGES DE PROD.		135 291 045,83
60	SINISTRES	481 541 042,66	
67	COMMISSIONS VERSEES	20 922 199,20	
	Total	507 304 871,77	1 148 282 039,05
80	MARGE D'ASSURANCE OU DE REASS.		640 977 167,28
80	MARGE D'ASSURANCE OU DE REASS.		640 977 167,28
77	PRODUITS DIVERS		92 065 194,36
78	TRANSFERT DE CHARGES D'EXPLOIT		5 411 133,85
61	MATIERES ET FOURNIT. CONSOMMEES	5 856 964,96	
62	SERVICES	45 374 855,18	
63	FRAIS DE PERSONNEL	93 070 194,52	
64	IMPOTS ET TAXES	20 509 187,61	
65	FRAIS FINANCIERS	47 105 603,16	
66	FRAIS DIVERS	8 387 654,19	
68	DOTATIONS AU AMORTIS.ET PROVIS	40 842 524,64	
	Total	261 146 984,26	738 453 495,49
83	RESULTAT D'EXPLOITATION		477 306 511,23
79	PRODUITS HORS EXPLOITATION		910 760 948,42
69	CHARGES HORS EXPLOITATION	1 050 410 085,64	
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION	139 649 137,22	
83	RESULTAT D'EXPLOITATION		477 306 511,23
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION	139 649 137,22	
880	RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE		337 657 374,01
889	IMPOTS SUR LES BENEFICES	85 095 676,50	
88	RESULTAT DE L'EXERCICE		252 561 697,51



BENZINE Riad

S/ Directeur Comptabilité

N° CPTÉ	DESIGNATION	MONTANTS (en DA)		
		Affaires nationales	Affaires internationales	TOTAL
70	PRIMES EMISES			
700	Primes sur opérations directes	5 859 753 862,22		5 859 753 862,22
701	Primes acceptées	189 737 586,98		189 737 586,98
707	Remises accordées sur primes	-56 174,06		-56 174,06
708	Primes cédées ou rétrocédées	-5 523 558 214,75		-5 523 558 214,75
709	Primes cédées en Coassurance	0,00		0,00
	Total A	525 877 060,39	0,00	525 877 060,39

جدول حسابات النتائج لشركة تامين المحروقات عام 2007

CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2007

TABLEAU N°:2

54 AVENUE DES FRERES BOUADOU BMR - ALGER

N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

EXERCICE:01/01/2007 AU 31/12/2007

COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
70	PRIMES EMISES		722 997 814.61
71	PRIMES REPORTEES	117 385 121.68	
72	COMMISSIONS RECUES CES.RETROCE		581 013 171.08
75	TRANSFERTS DE CHARGES DE PROD.	150 253 892.26	
60	SINISTRES	192 670 074.35	
67	COMMISSIONS VERSEES	24 824 071.78	
	TOTAL	485 133 160.07	1 304 010 985.69
80	MARGE D'ASSURANCE OU DE REASS.		818 877 825.62
80	MARGE D'ASSURANCE OU DE REASS.		818 877 825.62
77	PRODUITS DIVERS		114 234 289.04
78	TRANSFERT DE CHARGES D'EXPLOIT		5 030 689.17
61	MATIERES ET FOURNIT.CONSUMMEES	6 219 104.51	
62	SERVICES	74 121 408.87	
63	FRAIS DE PERSONNEL	155 409 753.60	
64	IMPOTS ET TAXES	26 990 523.71	
65	FRAIS FINANCIERS	50 035 377.05	
66	FRAIS DIVERS	10 382 986.11	
68	DOTATIONS AU AMORTIS ET PROVIS	73 813 203.42	
	TOTAL	396 972 357.27	938 142 803.83
83	RESULTAT D'EXPLOITATION		541 170 446.56
79	PRODUITS HORS EXPLOITATION		1 195 287 191.30
69	CHARGES HORS EXPLOITATION	1 061 794 329.78	
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION		133 492 861.52
83	RESULTAT D'EXPLOITATION		541 170 446.56
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION		133 492 861.52
880	RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE		674 663 308.08
889	IMPOTS SUR LES BENEFICES	171 029 827.81	
88	RESULTAT DE L'EXERCICE		503 633 480.27

Directeur des Finances
et de la Comptabilité



70-PRIMES EMISES			
700	PRIMES SUR OPERATIONS DIRECTES	6 546 934 690.68	0.00
701	PRIMES ACCEPTEES	50 358 477.60	0.00
707	REMISE ACCORDEES SUR PRIMES	-6 737 277.18	0.00
708	PRIMES CEDEES OU RETROCEDEES	-5 773 586 691.87	0.00
709	PRIMES CEDEES EN COASSURANCE	-93 971 384.62	0.00
70	PRIMES EMISES		

جدول حسابات النتائج لشركة تامين المحروقات عام 2008

CASH SPA-BILAN CONSOLIDE 2008

TABLEAU N°:2

54 Avenue des frères Bouadou B M R ALGER

N° D'IDENTIFICATION:099916000922716

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

EXERCICE:01/01/08 AU 31/12/08

COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT	
70	PRIMES EMISES		600 679 398.45	
71	PRIMES REPORTEES	328 643 292.87		
72	COMMISSIONS RECUES CES RETROCE		848 053 052.41	
75	TRANSFERTS DE CHARGES DE PROD.		15 994 010.10	
60	SINISTRES	271 287 416.91		
67	COMMISSIONS VERSEES	53 594 158.68		
	TOTAL	653 524 868.46	1 464 726 460.96	
80	MARGE D'ASSURANCE OU DE REASS.		811 201 592.50	
80	MARGE D'ASSURANCE OU DE REASS.		811 201 592.50	
61	MATIERES ET FOURNIT.CONSUMMEES	9 540 373.11		
62	SERVICES	95 100 722.11		
63	FRAIS DE PERSONNEL	182 224 838.06		
64	IMPOTS ET TAXES	35 213 122.05		
65	FRAIS FINANCIERS	66 728 964.34		
66	FRAIS DIVERS	15 426 793.89		
68	DOTATIONS AU AMORTIS.ET PROVIS	70 807 724.32		
77	PRODUITS DIVERS		155 700 669.03	
78	TRANSFERT DE CHARGES D'EXPLOIT		25 573 140.35	
	TOTAL	475 042 537.88	992 475 401.88	
83	RESULTAT D'EXPLOITATION		517 432 864.00	
79	PRODUITS HORS EXPLOITATION		1 335 468 792.06	
69	CHARGES HORS EXPLOITATION	1 167 100 889.07		
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION		168 367 902.99	
83	RESULTAT D'EXPLOITATION		517 432 864.00	
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION		168 367 902.99	
	70-PRIMES EMISES			
700	PRIMES SUR OPERATONS DIRECTES	10 344 187 664.80	0.00	10 344 187 664.80
701	PRIMES ACCEPTEES	197 904 734.01	0.00	197 904 734.01
707	REMISE ACCORDEES SUR PRIMES	-5 508 726.62	0.00	-5 508 726.62
708	PRIMES CEDEES OU RETROCEDEES	-9 356 918 041.35	0.00	-9 356 918 041.35
709	PRIMES CEDEES EN COASSURANCE	-578 986 232.39	0.00	-578 986 232.39
70	PRIMES EMISES	600 679 398.45	0.00	600 679 398.45

المراجع

- [1]TASSADIT Benamrane "l'analyse de la rentabilite d'une compagnie d'assurance cas trust algeria" mémoire de fin d'etude pour post graduation – spécialité en banque -alger2001-2002
- [2] دادن عبد الغني "قياس الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذج الانذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية (حالتى بورصة الجزائر وباريس) اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –جامعة الجزائر 2006-2007
- [3] عادل منير عبد الحميد "دراسة تحليلية.. لمحددات أداء شركات التأمين الكويتية"مجلة الجزيرة –العدد 32 يوم 29 افريل 2003 المتواجدة على الموقع
www.al-jazirah.com/magazine29042003/ab.htm -consulte à 28-6-2008
- [4] السيد البدوي عبد الحافظ "إدارة الأسواق و المؤسسات المالية(نظرة معاصرة) دار الفكر العربي - مصر 1999
- [5] عبد الوهاب يوسف احمد "التمويل وإدارة المؤسسات المالية" دار الجامد الأردن -2008
- [6] لطرش الطاهر "تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 2004
- [7]الحناوي محمد صالح- فريد نهاد مصطفى" أسواق المال و المؤسسات المالية" الدار الجامعية- مصر 2004
- [8] الهانس مختار-إبراهيم عبد النبي حمودة "مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية و التطبيق"الدار الجامعية – مصر 2000-
- [9]Direct exécutif N °95-344
- [10] نبيل مختار " موسوعة التأمين" ديوان المطبوعات الجامعية –مصر 2005
- [11] طه مصطفى كمال – بندق وائل انور " التأمين البحري"دار الفكر - مصر 2005 -
- [12] باسيلي مكرم عبد المسيح – السجاعي محمود محمود" المحاسبة في البنوك وشركات التأمين " المكتبة العصرية- مصر 2007

- [13] حنفي زهير علي "الأسس العلمية للإنتاج في الشركات التامين " دار النهضة العربية مصر
- [14] الجريدة الرسمية " قانون التأمينات " العدد 13 المؤرخة في 8 مارس 1995
- [15] حنفي عبد الغفار – رسمية قريا قص "أسواق المال و تمويل المشروعات "دار الجامعية- مصر
طبعة 2005
- [16] الهندي إبراهيم منير "إدارة الأسواق و المنشآت المالية " دار المعارف- مصر 2002
- [17] زهران همام محمود محمد " التأمينات العينية و الشخصية " دار الجامعية - مصر 2004
- [18] مسقاوي لبنى عمر " الجديد في مجال التامين و الضمان "منشورات الحلبي للحقوق- لبنان-
الجزء الثاني 2007
- [19] العشي سامر- الملتقى الدولي للمؤسسات المالية و الاستثمارية "الخدمات المالية و ازدهار
الاستثمار" سوريا 07-11-22 المتواجدة على الموقع Syriastep.com/index.php?m=39
يوم الاطلاع 2008-4-23
- [20] FAVREROCHEX André-COURTIEU GUY" **le droit du contrat d'assurance
terrestre**" edition DELTA-paris1998
- [21] MLP " **le guide de l'exportation**" édition MLP 1997
- [22] الهانس مختار محمود –حمودة إبراهيم عبد النبي "مبادئ التامين التجاري و الاجتماعي" دار
الإشعار طبعة 2003
- [23] ابو النجا ابراهيم " التامين في القانون الجزائري" ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر
1992
- [24] عصام انور سليم " اصول عقد التامين " دار المعارف - مصر. 2008
- [25] BENMANSOUR Hacene " **introduction a l'assurance crédit a
l'exportation**"édition universitaires - algerie 1990
- [26] حنفي عبد الغفار – قريا قص رسمية " أسواق المال و تمويل المشروعات " الطبعة 1997
- [27] TOSETTI alain "**assurance comptabilite réglementation actuariat**"
2^oédition ecoomica paris 2002
- [28] جديدي معراج "مدخل لدراسة قانون التامين الجزائري" الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية
الجزائر- الطبعة الخامسة 2007
- [29] راشد راشد " التامينات البرية الخاصة في ضوء قانون التامينات الجزائري المؤرخ في 9
اوت 1980 " ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر 1992
- [30] YVONNE Lambert " **droit des assurance** " edition DALLOZ –paris 2005

[31] TAFIANI Boualem " **les assurance en Algérie** " office des publication universitaires-alger

[32] محمددين جلال وفاء " **الجديد في مجال التأمين و الضمان في العالم العربي** " منشورات الحلبي للحقوق- بيروت- الجزء الثاني 2007

[33] عبد الإله نعمة جعفر " **النظم المحاسبية في البنوك و شركات التأمين** " دار المناهج - الاردن 2007

[34] الفيومي محمد محمد " **أصول المحاسبة في المنشأة المالية**" دار النهضة -مصر طبعة 1988

[35] ملحم احمد سالم " **إعادة التأمين و تطبيقاتها على شركات التأمين الإسلامي** " دار الثقافة - الاردن 2005

[36] بابا سليمان محمد عدنان " **العجز التقني في شركات التأمين** " رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)- اقتصاد قياسي -كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2002-2001

[37] فلاح عز الدين " **التأمين (مبادئ وأنواع)**" دار أسامة -الاردن -2008

[38] PARMENTIER Christain " **le marketing performant de l'assurance**" édition l'argus -paris 2005

[39] SIMONE Guy " **la comptabilité des entreprises d'assurance**" 5edition - paris 1998

[40] مجلة الجزيرة العدد 25 يوم 11 مارس 2003 المتواجدة على الموقع

www.al-jazirah.com/magazine. Consulte à 28-06-2008

[41] الراوي خالد " **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي** " دار المسيرة -مصر 2000

[42] رزق محمد عادل " **الاستثمارات في البنوك و المؤسسات المالية** " دار طيبة- مصر 2004

[43] خريوش حسيني علي -أرشيد عبد المعطي رضا " **الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق** " دار نهران طبعة 1999

[44] كويل برايان " **نظرة عامة حول الأسواق المالية** " ترجمة بدار فروق مصر 2006

[45] عبد المطلب مصطفى " **النتائج المالية لبعض شركات التأمين لا تعبر عن الأداء الفعلي**" مجلة

أرقام في 11-8-2007 المتواجدة على الموقع www.argaam.com/portal/default.aspx

يوم الاطلاع 2008-4-23

- [46] SIMONE Guy" **la comptabilité des entreprises d'assurance** " l'argus
3^eédition 1990
- [47] الهلالي محمد – شحاذة عبد الرزاق" **محاسبة المؤسسات المالية (بنوك شركات التأمين)**"دار
المناهج طبعة 2009
- [48] ORDONANCE N°95-07
- [49] SANSRI "bureau d'expertise comptable et d'audit" "**les plant comptables
actualises et annotes**" édition beccas algerie 2001
- [50] Décret exécutif n°04-268-article 2- JOURNAL OFFICIEL DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE N°55 à 29 août 2004
- [51] Décret exécutif n°04-272 –article 2-- JOURNAL OFFICIEL DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE N°55 à 29 août 2004
- [52] قريبا قص رسمية" **أسواق المال**" دار الجامعية - مصر 1999.
- [53] LAROUSSE BORDAS - paris 1997
- [54] باسيلي مكرم عبد المسيح – السجاعي محمود محمود " **المحاسبة في البنوك وشركات التأمين**
" المكتبة العصرية 2007
- [55] فضالة أبو الفتوح "**التحليل المالي وإدارة الأموال** " دار الكتب- مصر 1999
- [56] يوحنا عبد آل ادم – اللوزي سليمان " **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة الاداء المنظمات**
" دار المسيرة- الأردن -الطبعة الأولى 2005
- [57] ALBERTO Tony" **RENDRE L'entreprise**" Nathan -paris1998- p128
- [58] GERVAIS Michel" **contrôle de gestion** " Edition Economica -Paris1994
- [59] بن حبيب عبد الرزاق " **اقتصاد المؤسسة** " ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2000
- [60] علي عبد الله " **اثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية –حالة الجزائر** "
أطروحة دكتورا (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 1999
- [61] بومعزة حليلة " **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسات العمومية حالة OPGI**
"مذكرة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة) جامعة الجزائر ، دفعة 2001-2002
- [62] الكرخي مجيد " **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية** " دار المناهج ، الأردن ، طبعة 2007
- [63] KALIKA Michel " **structures d'entreprise-realites.determinants et
performance**" Edition Gestion economica-Paris 1988

- [64] ربا بعة علي محمد "ادارة الموارد البشرية تخصص نظم معلومات إدارية " دار الصفاء عمان الطبعة الأولى 2003
- [65] عساف عبد المعطي " الاتجاهات الحديثة لتقويم اداء الموظفين في الادارة الحكومية " مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت العدد الأول 1988.
- [66] هافارد بوب "" كيف تقييم اداء موظفيك " دار فاروق للنشر و التوزيع -مصر- 2001
- [67] تيشوري عبد الرحمان "ادارة الاداء واهدافه ومعايير" مجلة الحوار العدد 1463 يوم 16-2-2006-
- 1-25 يوم الاطلاع www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=79591 2009
- [68] جمعة سعيد فرحات " الاداء المالي لمنظمات الاعمال (التحديات الراهنة) " دار المريخ- السعودية 2007
- [69] AFOURCADE Lucien –ISERN jennifer " **étude sur la portée et les ferformance financier des institution de micro finance en Afrique** " édition avril 2005 p 10-sur
http://www.mixmarket.org/medialibrary/mixmarket/MIX_Etude_Afrique_Fr.pdf à consulte 3-11-2008
- [70] الزبيدي حمزة محمود " التحليل المالي (تقييم الاداء و التنبؤ بالفشل) " مؤسسة الوراق- مصر 2000
- [71] FORGET jack "analyse financiere " édition d'organisation- paris 2005
- [72] عبد المحسن محمد توفيق " اتجاهات حديثة في التقييم و التميز في الاداء " دار الفكر العربي - القاهرة مصر 2006
- [73] VARLET Bernadette" **Evaluation de la qualité de vie en Entreprise de Travail Adapté" Rapport –novembre2007** -p3- sur
http://www.awiph.be/pdf/documentation/etudes_et_statistiques/rapport-qualite-vie-ETA.pdf .consulte à 11-4-2009
- [74] زيدان محمود " تقييم الاداء ومواجهة الازمات " مجموعة النيل العربية- مصر 2003
- [75] بحيري سعد صادق " ادارة توازن الاداء " الدار الجامعة- مصر 2004
- [76] السبيسي حسن صلاح الدين " نظم المحاسبة و الرقابة وتقييم الاداء في المصارف و المؤسسات المالية " دار الوسام - لبنان 1998.

- [77] بن قسيمة محمد الأمين " الكفاءة التوزيعية وأثارها على الأداء في المؤسسات الاقتصادية حالة UCRC " مذكرة لنيل شهادة الماجستير دفعة – جامعة البليدة 2006 .
- [78] عقيل جاسم عبد الله " مدخل إلى تقييم المشروعات " دار حامد ، عمان 1999.
- [79] فلاح حسن الحسيني " الإدارة الإستراتيجية ، مفاهيمها ، مراحلها ، عملياتها المعاصرة " دار وائل ، الأردن 1999
- [80] Bonne fous Chantal- courtois Alain " **indicateur de performance** " édition hermes- paris 2001
- [81] مفلح محمد عقل " مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي " دار المستقبل – عمان 2000
- [82] قتيبة صبحي احمد الخير " إرساء ثقافة الجودة هو الطريق نحو التميز " الملتقى الدولي حول الأداء المتميز ورقلة 2005
- [83] البشيشي عبد الفتاح " بحوث العمليات في المحاسبة " دراسات باكالوريوس -مصر 1993
- [84] ثناء رشيد صادق ابو العيس " بحوث العمليات و البرمجة الخطية " جامعة عمر المختار- ليبيا 2005
- [85] فركوس محمد "الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2001
- [86] اللوزي احمد سليمان –مرار فيصل " ادارة الموازنات العامة بين النظرية و التطبيق " دار المسيرة –عمان 1997
- [87] شرف حسين –عوض جمال " الموازنات التخطيطية " مركز الجامعة مصر
- [88] HASSENBEY MUSTAPHA ~ ENTREPRISE ALGERIENNE GESTION–MISE A NIVEAU ET PERFORMANCE ECONOMIQUE ~ EDITION THALA , ALGERIE 2006
- [89] راضي محمد سامي –حجازي وجدي حامد " المدخل الحديث في اعداد و استخدام الموازنات " الدار الجامعة -مصر 2006
- [90] مطر محمد " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتماني " دار وائل الأردن ، 2002
- [91] الخلايلية محمود عبد الحليم " التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية "الأردن 1990
- [92] PLANCHON André "Introduction à l'analyse financière " édition fou cher –paris -1999
- [93] BRAKNI Salama " **structure financière sous performance de l'entreprise algérienne** " mémoire de fin étude magistère –science de gestion- alger

- [94] محمد منبر شاكر – اسماعيل اسماعيل " التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)" دار وائل-عمان -طبعة الثانية 2005.
- [95] البسيوني رضا إسماعيل " الإدارة المالية " مؤسسة طيبة- القاهرة 2008
- [96] ZITOUNI TAYAB "analyse financière " édition Berti –Alger-2003
- 97]http/ ratio-ratio.blogspot.com
- [98] DGUILLOT Beatrice et Francis "analyse financière" édition gualion .2^eédition paris 2004
- [99] LAHILLE Jean-Pierre "analyse financière "3^eédition-dunod paris 2007
- [100] الدهراوي كمال الدين " تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار " المكتب الجامعي الحديث – مصر 2006
- [101] أمين السيد احمد لطفي " إعداد القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة" الدار الجامعية – مصر 2008
- [102] الحسيني صادق " التحليل المالي و المحاسبي (دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها)"المكتبة الوطنية –الأردن 1994
- [103] حماد طارق عبد العال " تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)" الدار الجامعة –مصر 1999
- [104] حنفي عبد الغفار " تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى " الدار الجامعة – مصر 2005
- [105] Revue algérienne de comptabilité et d'audit n°16 -4^eème trimestre 1997
- [106] كراجة عبد الحليم –الجعبري احمد " محاسبة المنشآت الخاصة "دار الصفاء، عمان ، طبعة الأولى 2001
- [107] السجاعي محمود محمود " المحاسبة في المنشآت التامين في ضوء المعايير المحاسبية لشركات التامين "المكتبة العصرية – مصر –طبعة 2006
- [108] نعمة جعفر عبد الاله " النظم المحاسبية في البنوك و شركات التامين " دار المناهج الاردن 2007
- [109] عطية احمد صلاح " محاسبة شركات التامين " الدار الجامعة - مصر -2003
- [110] مهنا إبراهيم "مبادئ الحوكمة ترفع معدلات الاستثمار ويعمق سوق المال " مجلة البورصة المصرية- العدد 1788 -14-4-2003 المتواجدة على الموقع
- يوم الاطلاع 2009-2-1 Ik.ahram.org.eg/ik/ahram/2003/4/14/bours

[111]SWISSE RE "comptabilité de réassurance proportionnelle procédures comptables et statistiques"**rapport annuel** -swisse -2000

[112] طعيمة ثناء محمد " محاسبة شركات التامين " دار ايتراك- مصر 2002

[113] DENIS pierre-champvi lard "**les enjeux d'un plan de réassurance**"étude scientifique- paris- p9

[114] RANCHO Mirage"**SELF INSURANCE POOL SOLVENCY TESTS**
"**Conference of Consulting Actuaries**-California October 25, 2006p13 -sur
[sitte//www.ccactuaries.org/events/am2006/handouts/51.ppt](http://www.ccactuaries.org/events/am2006/handouts/51.ppt) à 12-4-2009

[115] Arab insurance group (b.s.c) **annual report** - bahrain2006

[116] Katie School of Insurance and Financial Services" **IRIS Ratios**" sur
<http://connect.cob.ilstu.edu/groups/katieinsuranceschool/revisions/b7a91/3/>
consulte à 13-4-2009

[117] Craig Thorburn" **A Primer on Non-Life Insurance Ratios**" sur à
[http:// cartac.com.bb/UserFiles/File/Insurance Supervisors wshop](http://cartac.com.bb/UserFiles/File/Insurance%20Supervisors%20wshop) à 12-4-2009

[118] MC GROW-HILL COMPANIES" **INSOLVENCIES, SOLVENCY RATINGS, AND SOLVENCY REGULATION**"IRWIN 2004-P15- SUR [http//
MCCOMBS.UTEXAS.EDU/DEPT/IROM/BBA/RISK/RMI/ARNOLD/.../377/CHAP007.PPT](http://MCCOMBS.UTEXAS.EDU/DEPT/IROM/BBA/RISK/RMI/ARNOLD/.../377/CHAP007.PPT)
Consulte à 12-4-2009

[119] LEPALLEC Yanne et ELBARDADI Lotfil" **la notation DES ASSURURS ET DES REASSURURS**" ETUDE ALGER 6-11 2006 P5

[120] Douglas Alex "**Fibonacci the man and market economic**" research paper
Singapore–February2001 p1 sur [http//
www.europeinsurance.standardandpoors.com](http://www.europeinsurance.standardandpoors.com) -consulte à 8-2-2009

[121] The financial magazine for the global insurance market "**reaction** " Paris
2007p40

[122] David venio- dick smith" ratings direct " **research for standardandpoors**
New York –June 2008 sur
[http//www2.standardandpoors.com/spf/media/xlfinancialassurancelowredtobb_06
0608.pdf](http://www2.standardandpoors.com/spf/media/xlfinancialassurancelowredtobb_060608.pdf) consulte à11-2-2009

[123] Groupe MÜNCHERER RÜCK "**RAPPORT ANNUEL**" CONDENSE-
Germany 2006

[124] communiqué de presse Standardandpoors confirme la notation de CNP
assurances" **rapport** paris 21-11-07 sur <http://w3.cnp.fr/fre/documents/pdf/CP-21-11-2007.pdf> consulte à 4-5-2009

[125] [http// WWW.CASH-ASSUR.COM](http://WWW.CASH-ASSUR.COM)

[126] CASH" **RAPPORT ANNUEL 2007**"ALGER-MAI 2008

[127] ORGANISATION DE LA CASH "**organigrammes**" octobre 2006

[128] منتدى المحاسبين العرب - المتواجد على الموقع

<http://www.acc4arab.com/acc/indix.php?s=6b8071892bf0e3e75921186f.9crcaa29>

consulte à 11-12-2008

[129] www.cna.dz

[130] LE PHARE –**JOURNAL DES ECHANGES INTERNATIONAUX DES
TRANSPORTS ET DE LA LOGISTIQUE"ASSURANCE"** N°98- ALGER JUIN 2007

[131] Middle East Insurance Review Global Takaful "**Algeria aiming high**"

Tunisia - may 2008

[132] Direct exécutif N °95-338